ILC.110/DG/APP

منظمة العمل الدولية

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق

2022

مؤتمر العمل الدولي

الدورة 110، 2022

◄ وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

تقرير المدير العام - ملحق

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-031728-0 (print)
ISBN 978-92-2-031729-7 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٢٢

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC110(2022)-DG-APPENDIX-[ROBEI-220425-001]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

التمهيد

أوفدت مرة أخرى هذا العام، عملاً بالولاية التي منحني إياها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وزارت البعثة الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. كما التقت البعثة، بواسطة الفيديو، الهيئات المكونة في الجمهورية العربية السورية. بالإضافة إلى ذلك، التقى المسؤول عن البعثة، بواسطة الفيديو، أعضاء من منظمة العمل العربية في القاهرة.

وفي الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل، أجرت البعثة مناقشات معمّقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في فلسطين وإسرائيل ومع مواطنين سوريين في الجولان السوري المحتل وممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع أشخاص من قطاع الأعمال والعمال. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية المجدية.

وإنني ممتنٌ لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة دعمهم واسع النطاق للقيم التي تنادي بها منظمة العمل الدولية والنشاط المستمر الذي تضطلع به مع جميع هيئاتها المكونة. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها، يحدوها في ذلك هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد للوضع الراهن للعمال في الأراضي العربية المحتلة.

وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، قدم المديرون العامون المتعاقبون لمنظمة العمل الدولية تقارير إلى مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة، وفقاً لأحكام قرار المؤتمر لعام ١٩٨٠.

وقد ثبُت أنه من المفيد إعادة النظر في مقدمة تقريري الأول في عام ٢٠١٣. لقد كتبت فيه أن "نقطة الانطلاق الهادفة إلى الحؤول دون الانزلاق أكثر في دوامة نزولية من الأزمة واليأس، تكمن في الإدراك بأنّ الوضع الراهن لا يطاق ولن يفتأ كذلك ما لم يستند إلى العدالة الاجتماعية". لقد لفتت الانتباه إلى حقيقة أنّ استمرار الاحتلال وتوسيع النشاط الاستيطاني يعرقلان الاقتصاد الفلسطيني، وإلى مخاطر التآكل الخطير للثقة في قدرة المؤسسات الفلسطينية على تحقيق النمو المترافق مع العمل اللائق واحترام الحقوق الأساسية، وإلى الوضع المقلق في غزة الذي قد يصبح وضعاً لا تطاق. كما تطرقت إلى عدم إحراز تقدم في التغلب على الانقسام الفلسطيني وعلى الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية. وأعربت عن رأي مفاده أنّه ينبغي لإسرائيل أن تخفف وتزيل القيود المفروضة على الأفراد والمنشآت والمجتمع الدولي أن يتجاوز الوعود والرغبات.

إنه مقياس لمشاعر الإحباط وعدم إحراز أي تقدم في السنوات الأخيرة، الذي يجعل كل هذه الاعتبارات تنطبق بالتساوي على الوضع المشار إليه في هذا التقرير. وتكمن القيمة المضافة للتقرير في أنه يقدم نظرة عامة موضوعية ونزيهة عن التطورات في الأراضي العربية المحتلة من حيث صلتها بأهداف منظمة العمل الدولية وولايتها. وهي تحدد الطريق إلى المسارات المحتملة لإحراز تقدم والتي تقف منظمة العمل الدولية على أهبة الاستعداد للمساهمة فيها على الدوام. ومع ذلك، في نهاية المطاف، إنّ تحقيق هذا التقدم يتوقف على الإرادة السياسية للجهات الفاعلة الإسرائيلية والفلسطينية واستعدادها للعمل يداً بيد، وعلى دعم وتيسير المجتمع الدولي، بما في ذلك استمرار دعم الجهات المانحة.

يجب أن تتضافر كل هذه المكونات معاً لتحقيق تأثير أفضل بكثير في السنوات القادمة مما كانت عليه في السنوات العشر الماضية، إذا أريدَ لوضع العمال في الأراضي أن يتحسن بطرق توفر لهم فرصاً للعمل اللائق وتوفر للجميع في المنطقة ضمانات أساسية للاستقرار والأمن والسلام.

أيار/ مايو ٢٠٢٢

غـاي رايـدر

المديـر العـام

المحتويات

الصفحة

التمهيد ٣
المقدمة ٧
الفصل ١- رغم رفع تدابير الإغلاق، لا يزال الاحتلال مستمراً ٩
الفصل ٢- انتعاش هش ومتفاوت في الاقتصاد وسوق العمل من جائحة كوفيد-١٩ ..... ١٣
الفصل ٣- أثر الاحتلال على حقوق العمال ٢٧
الفصل ٤- الإدارة السديدة وبناء المؤسسات في خضم انعدام الاستقرار المتواصل ٣٧
الفصل ٥- مستقبل ضبابي ينتظر العمال في الجولان السوري المحتل ٤٧
الملاحظات الختامية ٤٩
مرفق - قائمة محاوري البعثة ٥١

المقدمة

١. يعرض هذا التقرير الذي أعدّه المدير العام، النتائج التي توصلت إليها بعثة مكتب العمل الدولي السنوية والمكلّفة بتقييم وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، جرت البعثة عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠).[١] وتناولت البعثة وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل.[٢]

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وبإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل. كما استرشدوا بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي، بما في ذلك النداء العالمي من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود، ٢٠٢١،[٣] إلى جانب المبادئ الواردة في معايير العمل الدولية ذات الصلة والمبادئ الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب). واسترشدت البعثة بالقرارات المعنية، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، لا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ورقم ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.[٤]

٤. وقد عهد المدير العام برئاسة البعثة إلى السيد فرانك هاغمن (Frank Hagemann)، مدير إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية. وضمّ فريق البعثة: السيد تيم دي مايير (Tim De Meyer)، كبير المستشارين في إدارة معايير العمل الدولية؛ السيد كي بيوم كيم (Kee Beom Kim)، أخصائي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة لدى إدارة سياسة العمالة؛ السيد كونستانتينوس باباداكيس (Konstantinos Papadakis)، كبير الأخصائيين في إدارة الهيكل الثلاثي والإدارة السديدة؛ السيدة ليزا تورتيل (Lisa Tortell)، أخصائية في الشؤون القانونية في إدارة معايير العمل الدولية. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس والسيدة دلال أبو صالح، مساعدة إدارية لدى مكتب ممثلية منظمة العمل الدولية في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة كما دعموا أعمالها. وقام السيد طارق الحق (Tariq Haq)، كبير الأخصائيين في سياسة العمالة في فريق الدعم التقني للعمل اللائق من أجل الدول العربية، مقام مستشار تقني.

---

[١] مكتب العمل الدولي، القرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٦، ١٩٨٠.

[٢] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أُعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أنّ الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، مُنحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأنّ إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأنّ قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

[٣] مكتب العمل الدولي، نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩ (٢٠٢١).

[٤] محكمة العدل الدولية، "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

٥. وزارت البعثة الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل من ٢٦ آذار/ مارس إلى ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢. وفي إطار البعثة، أجرى ممثلو المدير العام مشاورات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين ومع محاورين من الجولان السوري المحتل.[٥] والتقوا بممثلين عن وزارات ومؤسسات مختلفة في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والشركاء الاجتماعيين الفلسطينيين والإسرائيليين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وأصحاب العمل والعمال. كما أجرت البعثة مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٦. بالإضافة إلى ذلك، أجرى أفراد البعثة مشاورات عبر الفيديو مع الحكومة السورية ومع ممثلين عن العمال وأصحاب العمل في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٢، وأجرى رئيس البعثة مشاورات مع منظمة العمل العربية في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٢٢.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن سروره بأنّ ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب بالإسهامات الخطية التي تلقتها البعثة.

٨. ويراعي هذا التقرير مراعاة تامة المعلومات الخطية والشفهية التي حصلت عليها البعثة، علاوة على البيانات والدراسات والتقارير ذات الصلة. وحظيت المعلومات التي استقيت من المقابلات مع مختلف محاوري البعثة، بفحص شامل وجرى قدر الإمكان التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة. وعند النظر في وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

٥ ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بمحاوري البعثة.

الفصل ١- رغم رفع تدابير الإغلاق، لا يزال الاحتلال مستمراً

٩. كان ينبغي أن يشكل عام ٢٠٢١ بداية انتعاش مستدام وشامل للعمال الفلسطينيين وأسرهم من جائحة كوفيد-١٩. غير أنّ الاحتلال المستمر لا يترك مجالاً لانتعاش سوق عمل قادرة على الصمود ويُقلل من آفاق التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ويزيد من وهن مؤسسات الإدارة السديدة الفلسطينية. وتحول الأزمة المالية في السلطة الفلسطينية، التي نتجت جزئياً عن الاحتلال وتفاقمت بسبب تراجع دعم الجهات المانحة،[٦] دون التحفيز الاقتصادي وتُعيق تدابير تخفيف المعاناة الاجتماعية. وبهذا، يجد العديد من العمال الفلسطينيين أنفسهم أمام خيارات محدودة تتمثل فيما يلي: استخدامهم استخداماً منقوصاً في سوق العمل الفلسطينية غير المضمونة؛ المجازفة ببدء مشاريع في هذه البيئة المتقلبة والقاسية؛ اجتياز تعقيدات الجدار الفاصل ونظام التصاريح الإسرائيلي للحصول على وظائف أفضل أجراً في إسرائيل والمستوطنات. كما أنّ تصاعد التوتر يُلقي بظلاله على الانتعاش الاقتصادي الهش.

سوق العمل في مرحلة ما بعد الجائحة: لا مجال يُذكر للقدرة على الصمود

١٠. ما برحت جائحة كوفيد-١٩ تخفف قبضتها على الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين. وقد أخذ عدد الإصابات الفعلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يتراجع بعد أن ارتفع ارتفاعاً حاداً في أوائل عام ٢٠٢٢ بسبب متحور أوميكرون. وتبلغ نسبة الملقحين بالكامل ٤٩ في المائة، وهي نسبة لا تزال بعيدة كل البعد عن الهدف الذي حددته وزارة الصحة وهو ٩٠ في المائة.[٧]

١١. وقد بدأ النمو الاقتصادي في الانتعاش، ولكن من المتوقع أن يتباطأ قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٣.[٨] ويبقى استحداث الوظائف متخلفاً عن النمو، في حين لا يزال الفقر آخذاً في الارتفاع.[٩] وزادت البطالة زيادة أكبر وبلغت نسبتها ٢٦ في المائة في عام ٢٠٢١، بينما بلغ نقص استخدام اليد العاملة نسبة ٣٤ في المائة. وتحجب هذه الأرقام الإجمالية اختلافات كبيرة. ففي غزة، على سبيل المثال، بلغت البطالة نسبة ٤٧ في المائة، مقابل ١٦ في المائة في الضفة الغربية. وكان ثلاثة من كل أربعة خريجين شباب في غزة عاطلين عن العمل في عام ٢٠٢١. وبقيت اثنتان من كل ثلاث خريجات عاطلتين عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، مقارنة بمعدل بطالة الإناث الإجمالي البالغ ٤٣ في المائة. ويزيد احتمال انضمام الرجال إلى القوى العاملة بمقدار أربع مرات عن احتمال انضمام النساء إليها.

١٢. وتشير مؤشرات نوعية العمل إلى أنّ الانتعاش الشامل والقادر على الصمود لا يزال بعيد المنال. ومثّل العمل غير المنظم ثلاثة أرباع الزيادة التي سجلها في عام ٢٠٢١. ففي ذاك العام، جرى توظيف حوالي نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الفلسطيني بدون عقد عمل مكتوب. وأسهم أقل من مستخدم واحد من كل ثلاثة مستخدمين بأجر في صندوق للمعاشات التقاعدية. ولم يتمتع سوى نصف النساء العاملات بأجر في القطاع الخاص بإمكانية الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر. وفي عام ٢٠٢١، رفعت السلطة الفلسطينية الحد الأدنى الشهري للأجور من ١ ٤٥٠ إلى ١ ٨٨٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (من ٤٥٠ دولاراً أمريكياً إلى ٥٨٥ دولاراً أمريكياً)، الذي من غير المرجح، حتى وإن دُفع، أن يُحافظ على مستوى معيشة العمال وأسرهم فوق خط الفقر.[١٠] وفي غزة، حصل أكثر من ٨ من كل ١٠ مستخدمين على أجور تزيد قليلاً عن ثلث الحد الأدنى القانوني الجديد للأجور. وما فتئ عمل الأطفال يظهر كآلية تكيف سلبية، وقد تجلى ذلك بدرجة ملحوظة في غزة.

١٣. ويشكل النمو الهزيل والبطالة المرتفعة وفقر العاملين والثغرات الأخرى القائمة في نوعية العمل مصدر ضغط للفلسطينيين من أجل البحث عن عمل في إسرائيل، حيث يزيد متوسط الأجور عن الضعف. وفي حين توفر فرص العمل الأفضل أجراً

---

[٦] انظر:
Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), *Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 17 November 2021, Appendix, figure 5.

[٧] انظر:
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Occupied Palestinian Territories – Key Facts and Figures, March 2022, 5 (unpublished).

[٨] صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون زيارة إلى الضفة الغربية وغزة"، بيان صحفي، ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٢.

[٩] تستند جميع مؤشرات سوق العمل المشار إليها في هذا الفصل إلى بيانات مستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[١٠] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *معالم الفقر في فلسطين، ٢٠١٧*.

في إسرائيل دخلاً يكون العمال الفلسطينيون وأسرهم في أمسّ الحاجة إليه، فإنّ الأعداد الكبيرة من العمال المعنيين أدت أيضاً إلى حرمان سوق العمل الفلسطينية من المهارات واليد العاملة في بعض المجالات والقطاعات.

١٤. وكما كانت عليه الحال في الماضي، يواجه الفلسطينيون العاملون في إسرائيل تحديات تجعلهم عرضة للاستغلال. وفي عام ٢٠٢١، كان نصف جميع حاملي التصاريح لا يزالون يلجأون إلى سمسار. وفي حين فُصلت حصص التصاريح الآن عن أصحاب العمل، فإنّ إصلاح نظام التصاريح لم يؤدِ إلى نتائج ملموسة بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين. ويبقى السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كانت التدابير المقررة، من قبيل مدفوعات الأجور الإلكترونية المباشرة في حسابات العمال في البنوك الفلسطينية، ستنجح في معالجة الممارسات التعسفية الحالية والحد من جبروت سماسرة التصاريح.

١٥. وتَعبُر أعدادٌ أكبر من العمال من غير حاملي الوثائق إلى إسرائيل بطريقة غير نظامية، بما في ذلك عبر ثقوب أُحدثت في الجدار الفاصل. وتفيد تقديرات السلطات الإسرائيلية بأنّ عدد الفلسطينيين الذين مارسوا عملاً في البلد دون تصريح في عام ٢٠٢١ تراوح ما بين ٣٠ ٠٠٠ و٤٠ ٠٠٠ تقريباً. وفي أعقاب عدد من الهجمات الإرهابية المميتة في إسرائيل في آذار/ مارس ٢٠٢٢، أبرزت بعض الأصوات الإسرائيلية التهديد الأمني الذي تشكله هذه الثقوب المحدثة في الجدار. ويشير استمرار الثقوب على مر السنين إلى ديناميات سوق العمل الشديدة التي سيتعين إيجاد حلول منسقة لها في مجال الإدارة السديدة.[١١]

١٦. ومع قلة فرص العمل المحلية والقيود على حركة التنقل والتنمية، يلجأ العديد من الفلسطينيين إلى العمل في المستوطنات الإسرائيلية. وفي عام ٢٠٢١، حصل قرابة ٠٠٠ ٣٧ عامل فلسطيني على فرص عمل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، معظمها في قطاع البناء. وعلى غرار ما كان عليه الوضع في السنوات السابقة، أفاد محاورو البعثة عن ظروف العمل الخطرة والأجور دون الحد الأدنى الشائعة وحوادث التحرش الجنسي بالنساء وعمل الأطفال.

١٧. وفي غزة، يُدار خطر الانهيار الإنساني من خلال زيادة عدد ونوع التصاريح الممنوحة للغزاويين للعمل في إسرائيل، ومن خلال تعديل القيود المفروضة على الواردات إلى غزة من المواد التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية وعسكرية على حد سواء. ومع ذلك، ما انفكت القيود المتعلقة بالمواد "ذات الاستخدام المزدوج" بعيدة المدى والمتغيرة في كثير من الأحيان، التي تفرضها إسرائيل تُقوّض عملية إعادة إعمار غزة، مما يضر بنمو الإنتاجية وينسف سوق العمل فيها. وقد أدى ذلك إلى مزيد من الانحسار في التصنيع وتضخم حصة قطاع الخدمات في العمالة.[١٢] وشكّل قطاعا التصنيع والزراعة مجتمعين في غزة ما نسبته ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤.[١٣]

الاحتلال يمضي قدماً في مخططاته

١٨. ازدادت وطأة الاحتلال في عام ٢٠٢١. واستمر توسع المستوطنات، مع تزايد عدد الوحدات في المستوطنات المقامة في المنطقة جيم،[١٤] فضلاً عن نمو عدد البؤر الاستيطانية غير القانونية منذ العام الماضي. وكذلك، هدمت السلطات الإسرائيلية منازل الفلسطينيين وأماكن عملهم بأعداد متزايدة، استناداً للوائح التخطيط التي نادراً ما تسمح للفلسطينيين بالحصول على تصاريح بناء. وتزايد عدد الأشخاص النازحين وتأثرت سبل العيش بقدر أكبر. وتسارعت حوادث العنف من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في عام ٢٠٢١، وذلك في الغالب في ظل ظاهرة إفلاتهم من العقاب وأحياناً تحت حماية القوات العسكرية. ومما يثير القلق أنّ عدد الوفيات والإصابات في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين في سياق الاحتلال والصراع ارتفع بالمثل في عام ٢٠٢١.

١٩. وفي القدس الشرقية، لا يزال الفلسطينيون يواجهون عقبات متعددة في الحصول على تصاريح البناء، حيث تمارس القوانين والسياسات الإسرائيلية في مجال التخطيط وتقسيم المناطق تمييزاً فعلياً ضدهم.[١٥] وأدى نقص الاستثمار في المدارس الفلسطينية إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي في القدس الشرقية. وغالباً ما يصعب على الفلسطينيين الحصول على

---

[١١] انظر: Yaniv Kubovich, "Why Nobody Wants to Seal Israel's Separation Barrier", *Haaretz*, 6 April 2022.

[١٢] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*، ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، الفقرة ٥٦؛ جيشاه ـ مسلك، مركز للدفاع عن حرية التنقل، *خطوط حمراء، قوائم رمادية، سياسة إسرائيل بشأن المواد ثنائية الاستخدام ومنظومة إعادة إعمار غزة*، ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢.

[١٣] انظر: World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 17 November 2021, 16–17.

[١٤] تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تقع ضمن ولايات قضائية مختلفة، وهي: المناطق ألف وباء وجيم، التي يحددها اتفاق أوسلو الثاني. وتشمل المنطقة ألف المراكز الحضرية وتضم ١٨ في المائة من الضفة الغربية. وتخضع المنطقة ألف للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية. وتغطي المنطقة باء المدن الصغيرة والأراضي القريبة من المناطق الحضرية وتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة المدنية الفلسطينية. وتمثل المنطقة جيم ٦١ في المائة من الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية.

[١٥] انظر: OCHA, Key Facts and Figures.

فرص العمل والدخل بمستويات مناسبة لتأمين الرزق في المدينة. ويخضع استخدام الفلسطينيين القادمين من أماكن أخرى من الضفة الغربية في القدس الشرقية لشرط حيازة تصاريح يصعب الحصول عليها. وتعاني المنشآت الفلسطينية في المدينة من العزلة عن أسواقها الداخلية والتقليدية معاناة فعلية. وما برحت أنشطة المجتمع المدني تتقلص. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، مددت الحكومة الإسرائيلية الحظر الذي تفرضه منذ فترة طويلة على غرفة تجارة القدس العاملة ضمن حدود البلدية. كما مُدد الحظر المفروض على ٢٧ منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني.

ضعف إدارة سوق العمل الناتج عن الاحتلال وتباطؤ الإصلاح المؤسسي وتزعزع الثقة

٢٠. تُعيق استقلالية السلطة الفلسطينية وقدرتها المؤسسية المحدودتان تقدم الإصلاحات وتأثيرها في مجالات مهمة، من قبيل قانون العمل والضمان الاجتماعي وإدارات الاستخدام والرعاية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين والتدريب المهني. ويشير الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اضمحلال الثقة والشرعية في مؤسسات السلطة الفلسطينية.[١٦] وفي أواخر عام ٢٠٢١ ومطلع عام ٢٠٢٢، شارك الفلسطينيون في الضفة الغربية في انتخابات المجالس البلدية. وحصد المرشحون المستقلون غالبية الأصوات، إذ فازوا بما يقرب من ثلثي المقاعد. ولم تحدد السلطة الفلسطينية أي موعد جديد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أُرجئت إلى أجل غير مسمى في عام ٢٠٢١ لأنّ إسرائيل لم تؤكد إجراء الانتخابات في القدس الشرقية.

٢١. وشدد محاورو البعثة على أنّ إعادة إحياء مسار المصالحة الداخلية ومساءلة القيادة الفلسطينية من خلال الانتخابات الوطنية أمرٌ ضروري لاستعادة الثقة في المؤسسات الفلسطينية والاطمئنان إليها وتنشيط إدارة سوق العمل. ويشكّل تنفيذ هاتين الأولويتين أمراً حيوياً أيضاً للسعي إلى حل الدولتين، والذي يتعذر على الفلسطينيين في غيابه أن يحققوا تطلعاتهم المتمثلة في تقرير المصير. وهناك حاجة إلى تعميق التزام المجتمع الدولي لإخراج المصالحة من مأزقها الحالي.

جمود عملية السلام

٢٢. لا تزال عملية السلام وآفاق حل الدولتين متوقفة في غياب مفاوضات هادفة. وقد واصل الأمين العام للأمم المتحدة التشديد على حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الصراع.[١٧] غير أنّ المقترحات الخاصة بعقد مؤتمر دولي لإعادة بناء الزخم لتحقيق حل الدولتين[١٨] تعرّضت لعدة انتكاسات. وأشارت الحكومة الإسرائيلية المشكّلة في حزيران/ يونيه ٢٠٢١ إلى أنها لا ترى إمكانية لاستئناف محادثات السلام في الوقت الراهن.[١٩] وبالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع القائم في أوكرانيا إلى الحد من فاعلية اللجنة الرباعية للشرق الأوسط. وفي حين يمكن الاستفادة من الاتفاقات الثنائية بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية لتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين، فمن غير المرجح أن يؤدي استبعادهم من العملية إلى إحياء أي دينامية هادفة لتحقيق السلام.

٢٣. وكانت مجموعة ميونيخ التي تضم وزراء خارجية مصر وفرنسا وألمانيا والأردن، وفي أحدث بيان لها، قد "أكدت على مدى أهمية فتح آفاق سياسية واقتصادية" في غياب مفاوضات سلام مجدية. ومن شأن هذه الآفاق أن تتضمن "تدابير بناء الثقة على أساس الالتزامات المتبادلة الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني".[٢٠]

٢٤. وقام بعض واضعي اتفاقات أوسلو، إدراكاً منهم بأنّ الوضع الراهن لا يمكن تحمله لفترة طويلة ويهدد بحدوث نزاع عنيف في المستقبل، بصياغة مقترح بشأن "كونفدرالية الأراضي المقدسة".[٢١] ويسعى المقترح إلى تسهيل تحقيق حل الدولتين من خلال مرحلة انتقالية تتعايش خلالها إسرائيل وفلسطين في كونفدرالية. ولا يزال من غير الواضح إن كان المقترح سيحظى بقبول سياسي.

---

[١٦] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، "نتائج استطلاع الرأي العام قبل الجولة الأولى من الانتخابات المحلية"، ١٤-٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١؛ "نتائج استطلاع الرأي العام (رقم ٨٢)"، ٨-١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١؛ "نتائج استطلاع الرأي العام (رقم ٨٣)"، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٢٢.

[١٧] انظر:

UN, "Rejecting Piecemeal Approaches, Secretary-General Says Concrete Steps Urgently Needed to Achieve Two-State Solution, as Palestinian Rights Committee Begins 2022 Session", 8 February 2022.

[١٨] نص خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

[١٩] انظر:

Times of Israel, "Bennett Says He Won't Meet Mahmoud Abbas, Palestinian State a 'Terrible Mistake'", 14 September 2021.

[٢٠] البيان المشترك حول عملية السلام في الشرق الأوسط، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٢.

[٢١] هبة الحسيني ويوسي بيلين، *كونفدرالية الأراضي المقدسة كوسيلة لتسهيل حل الدولتين*، شباط/ فبراير ٢٠٢٢.

الآفاق السياسية والاقتصادية

٢٥. يعتبر عمال الأرض الفلسطينية المحتلة أول المتضررين من الجمود الذي تشهده مفاوضات السلام والقيود التي يفرضها الاحتلال والانقسامات الداخلية. وعلى الرغم من ظهور بوادر انتعاش في عام ٢٠٢١، تظل القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود حلماً منشوداً؛ فالوظائف قليلة وحماية العمال محدودة وفرص العمل اللائق والمداخيل غير كافية. ولا يتمتع العمال في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، سوى بفرص ضئيلة وخبرة قليلة. والوضع في غزة أسوأ وتتعذر حركة التنقل إلى حد كبير خارج القطاع بالنسبة إلى معظم الناس. وبالنسبة إلى الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات، فإنّ اختلال القوة بين العمال وأصحاب عملهم تفاقمه العوائق المادية والبيروقراطية التي يفرضها الاحتلال وعدم قدرة الفلسطينيين على إسماع صوتهم .

٢٦. وكان من شأن الهجمات الإرهابية وعمليات القتل والتوترات التي تصاعدت في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة أثناء زيارة البعثة وخلال كتابة هذا التقرير، أن ألقت بظلال قاتمة على المشهد العام. ومن كلا الجانبين، قُتل وجُرح مدنيون - عمالاً وأصحاب عمل ونساءً ورجالاً - حيث علقوا في دوامة الصراع الذي تغلغل في جميع جوانب حياتهم. وهذا هو الواقع الذي تحاول عملية السلام معالجته والذي تنشط في سياقه سوق العمل. لذلك، يتطلب تحقيق العمل اللائق للعمال الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، إيلاء اهتمام للآفاق السياسية والاقتصادية على السواء.

الفصل ٢- انتعاش هش ومتفاوت في الاقتصاد وسوق العمل من جائحة كوفيد-١٩

تطورات الاقتصاد الكلي: تدارك ما فات

٢٧. من المقدر أنّ الناتج المحلي الإجمالي قد انتعش، في أعقاب الانكماش الناجم عن كوفيد-١٩ والذي بلغ ١١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠، بنسبة ٧,١ في المائة في عام ٢٠٢١[٢٢] نظراً لإحراز تقدم في حملة التلقيح وتخفيف القيود المفروضة لمكافحة كوفيد-١٩، من قبيل تدابير الإغلاق وإقفال أماكن العمل. وبالنظر إلى إجراءات الحصار التي تعاني منها غزة منذ ١٥ عاماً، إلى جانب تصاعد الأعمال العدائية في أيار/ مايو ٢٠٢١ والذي أدى، حسب التقديرات، إلى حدوث أضرار وخسائر اقتصادية تتراوح ما بين ٣٩٥ و٥٧٠ مليون دولار أمريكي،[٢٣] لا غرو أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة ٣,٤ في المائة فقط، أي بأقل من نصف معدل الضفة الغربية.

٢٨. وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي، لا يزال النشاط الاقتصادي دون مستوياته التي كانت سائدة قبل الجائحة في عام ٢٠١٩، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام ٢٠٢١ نسبة ٩٥ في المائة من نسبته في عام ٢٠١٩، وبلغت النسبة المقابلة في غزة ٩٠ في المائة (الشكل ٢-١). ويُعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ إلى القطاع العام وقطاع البناء، إذ نما كلا هذين القطاعين بأكثر من ١٠ في المائة، في حين شهد قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك وحده نمواً سلبياً. وجاء التطور الأخير نتيجة أداء النمو في غزة، حيث انخفض المحصول الزراعي بنسبة هائلة بلغت ١٤,٥ في المائة. وأبلغ محاورون في غزة البعثة، بمن فيهم المزارعون، بتعرض العديد من البيوت الزجاجية للقصف خلال التصعيد في شهر أيار/ مايو ٢٠٢١، وبافتقار المزارعين في كثير من الأحيان إلى الموارد اللازمة لإعادة بنائها. كما تقلصت تجارة الجملة والتجزئة في غزة (بنسبة ٣,٢ في المائة)، في حين شكل قطاع المعلومات والاتصالات إحدى الجوانب الإيجابية القليلة، حيث تحسن بنسبة ١٠,٢ في المائة.

الشكل ٢-١: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥) **والنمو السنوي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب القطاع** (النسبة المئوية)

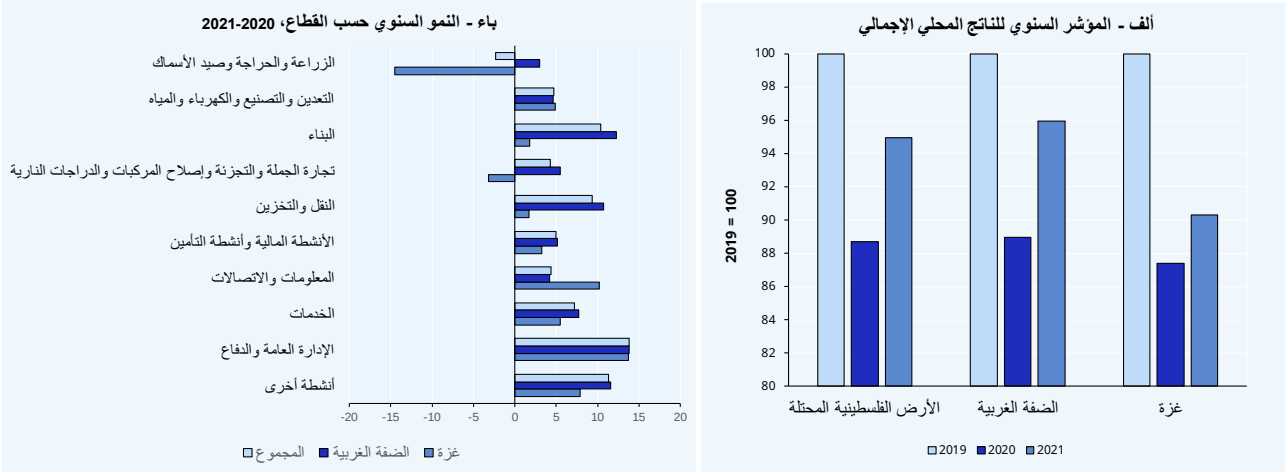

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الرابع من عام ٢٠٢١ التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢١ هي بيانات أولية وخاضعة للمراجعة.
تشمل عبارة "أنشطة أخرى" في الأساس الأنشطة المتعلقة بالجمارك والضريبة على القيمة المضافة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠٢٢).

٢٩. وبالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني ككل، تحسّن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢١ (الشكل ٢-٢). غير أنه على الرغم من الانتعاش المسجل، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد إلى المستوى

[٢٢] التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٢١.
[٢٣] انظر: World Bank Group, *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment*, June 2021.

الذي كان قد بلغه في عام ٢٠١٠. وثمة أيضاً اختلافات كبيرة في معدلات النمو بين الضفة الغربية وغزة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في الضفة الغربية بنسبة ٥,١ في المائة، بينما لم يُسجل أي نمو يُذكر في غزة (٠,٥ في المائة). ونتيجة لذلك، اتسعت الثغرة بين الضفة الغربية وغزة أكثر فأكثر، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في غزة أقل من ٢٨ في المائة منه في الضفة الغربية. وتراجعت مستويات المعيشة الحالية في غزة بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة بما كانت عليه قبل الحصار في عام ٢٠٠٦.

◄ **الشكل ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ٢٠٠٦-٢٠٢١** (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة لعام ٢٠١٥)

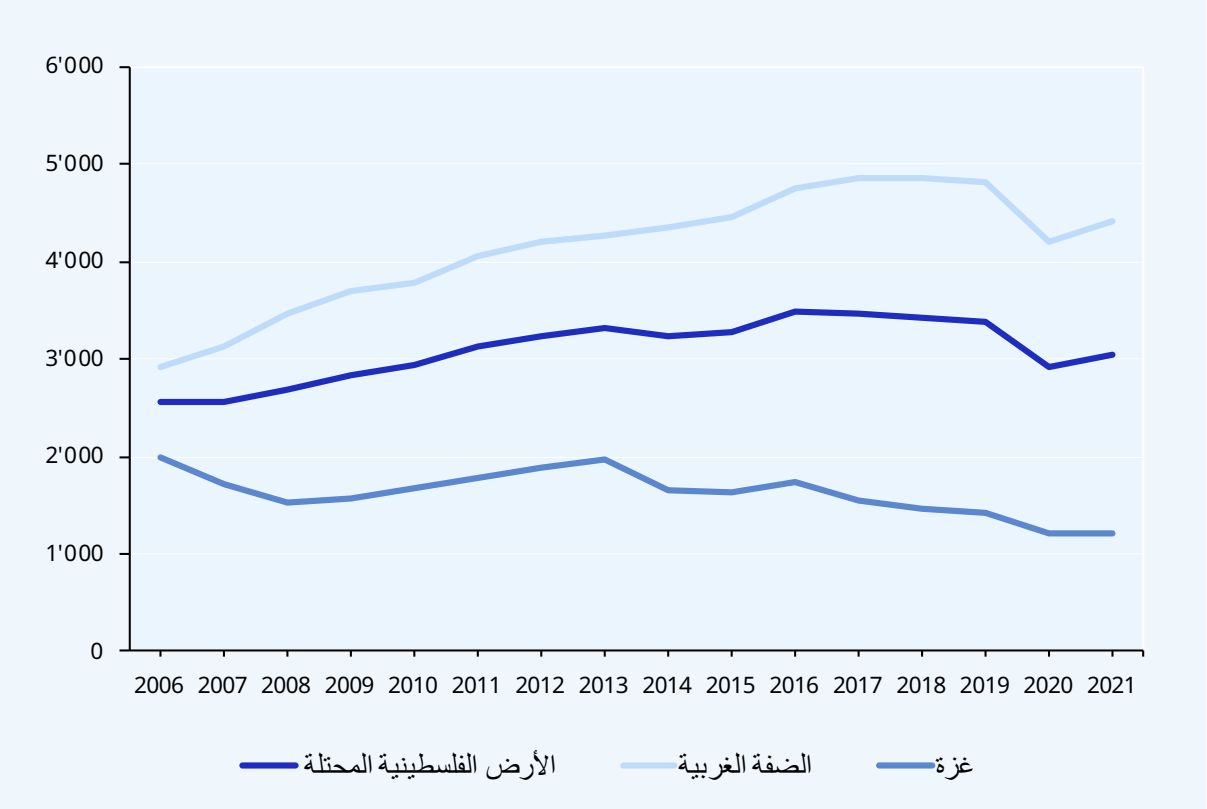

ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفصل الرابع من عام ٢٠٢١ التي يستند إليها الرقم السنوي لعام ٢٠٢١ هي بيانات أولية وخاضعة للمراجعة.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

قدرة غزة المحدودة على ممارسة التجارة

٣٠. أدى عدم القدرة على ممارسة التجارة بحرية والتواصل مع العالم الخارجي إلى حد ما إلى تدني مستويات المعيشة في غزة. وفي عام ٢٠٢١، طرأت تحسينات من حيث السلع التي سمحت إسرائيل بخروجها من غزة. وقطع ما متوسطه ٣٧٩ شاحنة محملة شهرياً معبري كيرم شالوم ورفح، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة مع عام ٢٠٢٠ (عندما كان يبلغ المتوسط الشهري ٢٦٥ شاحنة محملة).[٢٤] بالإضافة إلى ذلك، شهد الشهران الأولان من عام ٢٠٢٢ خروج ٨٥١ شاحنة محملة شهرياً في المتوسط من غزة، وهو معدل لا يزال دون المستويات المسجلة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ (عندما كان المتوسط الشهري يبلغ ٩٦١ شاحنة محملة)، قبل بدء الحصار، لكنه يزيد بكثير عن المستويات المسجلة في العقد الماضي.[٢٥] وكانت معظم السلع الخارجة من غزة ذات قيمة مضافة متدنية، حيث شملت في كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٢٢ نسبة ٧٦ في المائة من الخضروات و١٥ في المائة من حديد الخردة و٩ في المائة فقط من المنسوجات والأثاث والأنابيب البلاستيكية وغيرها من السلع.[٢٦]

[٢٤] انظر: OCHA, OPT Facts and Figures, March 2022.
[٢٥] انظر: OCHA, OPT Facts and Figures, March 2022.
[٢٦] انظر: OCHA, "Movement In and Out of Gaza: Update Covering January 2022".

٣١. ومن ناحية أخرى، ظل حجم السلع التي تدخل غزة محدوداً للغاية. وفي عام ٢٠٢١، بلغ المتوسط الشهري للشاحنات المحملة التي دخلت غزة عبر معبري كيرم شالوم ورفح ٩٠٠ ٧ شاحنة محملة، أي أقل من المتوسط الشهري البالغ ٨٠٠ ٨ شاحنة محملة في عام ٢٠٢٠ وأقل بكثير من المتوسط الشهري البالغ ٢٠٠ ١١ شاحنة محملة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وتظل القيود وحالات الحظر المفروضة على السلع المستوردة التي يمكن استخدامها لأغراض عسكرية والمدرجة في قائمة المواد "ذات الاستخدام المزدوج"[٢٧] التي تشمل الأسمدة والألياف الزجاجية، تشكل عقبة كأداء أمام إضافة القيمة وممارسة النشاط الاقتصادي واستحداث الوظائف. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ ارتفاع تكاليف الاستيراد والإنتاج بسبب الزيادات العالمية في أسعار الطاقة والنقل أضرّ أيما ضررٍ بقطاعي البناء والمواد الغذائية وأجبر العديد من الشركات على وقف الإنتاج.[٢٨]

٣٢. وتستخدم مدينة غزة الصناعية، وهي المنطقة الصناعية الوحيدة التي لا تزال قائمة منذ حرب عام ٢٠١٤، قرابة ١ ١٠٠ عامل، لكنّ العديد من مؤسساتها دُمرت خلال تصاعد الأعمال العدائية في أيار/ مايو ٢٠٢١.[٢٩] وقد سُمح مرة أخرى لآلية إعادة إعمار غزة،[٣٠] التي توفر المدخلات من المواد الخام اللازمة للبناء، بتسهيل دخول مواد البناء الأساسية (الإسمنت وحديد التسليح والحصى) بعد إغلاق دام ثلاثة أشهر بعد أيار/ مايو ٢٠٢١.

٣٣. وبالنظر إلى القيود الحالية المفروضة على حركة تنقل الأشخاص والسلع في غزة، فإنّ تنمية الاقتصاد الرقمي توفر مصدراً محتملاً مهماً لاستحداث الوظائف. وتعمل المبادرات الخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل الشركات التي تقدم خدمات تزويد المنشآت بالبرمجيات وخدمات إسناد الأنشطة إلى مصادر خارجية (بما في ذلك مراكز الاتصال)، بمثابة جسور افتراضية تربط بين العمال المستقلين في غزة والمؤسسات الناشئة والمستثمرين والزبائن المحليين والدوليين.

استمرار الوضع المالي الهش

٣٤. يعيق الوضع المالي الهش للسلطة الفلسطينية تحقيق انتعاش أسرع وأكمل للاقتصاد وسوق العمل. وقد ازدادت الإيرادات والنفقات على السواء في عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق، لكنّ الدعم الخارجي للميزانية انخفض بشكل حاد، حيث بلغ ١٨٩,٤ مليون دولار أمريكي، أي أقل بنسبة ٥٥ في المائة عن مستواه في العام السابق وأقل بمقدار الرُبع عن المستوى المسجل في عام ٢٠١٥.[٣١] وبهذا، رفعت السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٢١ حجم الاقتراض من المصارف المحلية، إلى درجة أنها تجاوزت الحدود التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية، واستمرت في تراكم متأخرات مقاولي القطاع الخاص وصندوق التقاعد العام.[٣٢] وفي عام ٢٠٢١، ارتفع حجم الدين المحلي إلى ٢,٥ مليار دولار أمريكي بعد أن كان قد بلغ ٢,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.

٣٥. وتمثل إيرادات التخليص الجمركي حالياً - أي الضرائب والرسوم الجمركية التي تُحصّلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية - قرابة ثلثي الإيرادات المحلية الإجمالية، وبالتالي فهي تلعب دوراً حاسماً في المالية العامة للسلطة الفلسطينية. ولا يزال التجميد الجزئي لإيرادات التخليص الجمركي يشكل مصدر نزاع وتوتر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقد أدت التغييرات المتكررة وأحادية الجانب على الاقتطاعات المطبقة على التحويلات الشهرية لإيرادات التخليص الجمركي، بما في ذلك من حساب المدفوعات التي تقدمها السلطة الفلسطينية إلى صندوق الشهداء[٣٣] خلال عام ٢٠٢١، والتي تتراوح بين ٤٢ و١٠٠ مليون شيكل، إلى تعقيد الإدارة والتخطيط اليوميين للمالية العامة. وبغية الوفاء بالتزاماتها المالية في سياق ضغوط مالية متزايدة، لم تجد السلطة الفلسطينية مناصاً من عدم دفع أجور مستخدمي القطاع العام كاملة وتعليق التحويلات المخصصة للأسر المحتاجة بموجب برامج النقد العامة في أوقات مختلفة في عام ٢٠٢١. ولا تؤدي هذه التطورات إلى استبعاد الاستثمار الخاص والحد من الطلب الاستهلاكي فحسب، مع ما يصاحبها من آثار في أسواق العمل وسرعة الانتعاش من جائحة كوفيد-١٩، بل تدفع أيضاً السلطة الفلسطينية إلى التركيز على الإنفاق الجاري على حساب النفقات الإنمائية.

---

[٢٧] تشمل هذه القيود حظر استيراد قائمة طويلة من السلع "ذات الاستخدام المزدوج" (الآلات والمعدات والمدخلات الأخرى للإنتاج) التي يمكن على وجه الاحتمال أن تُستخدم لأغراض عسكرية. وعلى الرغم من التحديثات الدورية للقائمة، لم تُخفف القيود المفروضة تخفيفاً ملحوظاً.

[٢٨] انظر: Sanaa Alswerky, "Economic Fallout from the Russia–Ukraine War Hits Gaza Hard", *Jerusalem Post*, 21 March 2022.

[٢٩] انظر: World Bank Group, *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment, June 2021*.

[٣٠] انظر "آلية إعادة إعمار غزة"، الموقع الإلكتروني.

[٣١] الحسابات المستندة إلى سلطة النقد الفلسطينية، "الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)"، ٢٠٢٢، الجدول ٣٥.

[٣٢] صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون زيارة إلى الضفة الغربية وغزة".

[٣٣] تشمل هذه المدفوعات ما تقدمه السلطة الفلسطينية لصالح السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والسجناء السابقين وأسر المتوفين نتيجة العنف. انظر World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 17 November 2021.

التكاليف المالية للاحتلال كبيرة

٣٦. بالإضافة إلى أوجه القصور الناجمة عن حجز مدفوعات التخليص الجمركي، هناك عدد من التسربات المالية الأخرى طويلة العهد، بما في ذلك تلك الناجمة عن الضرائب غير المباشرة على الواردات؛ التهريب والتهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب؛ رسوم المناولة/ الرسوم الإدارية المفرطة على إيرادات التخليص الجمركي؛ ضياع القيمة المضافة في قطاع الاتصالات؛ الضرائب والإيرادات الأخرى من الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية في المنطقة جيم التي لم تُحوَل إلى السلطة الفلسطينية؛ رسوم خروج الركاب من معبر اللنبي. وتمثل هذه التسربات المقدرة بنحو ٤٧٣,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ قرابة ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.[٣٤] ولولا هذه التسربات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، لكانت مستويات العمل أعلى في المتوسط بنسبة ٦,١ في المائة سنوياً، وهو ما كان يمكن أن يُترجم إلى مكاسب تراكمية بمقدار ٧٦٦ ٠٠٠ وظيفة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧.[٣٥]

٣٧. علاوة على ذلك، تنطوي القيود على التنقل والنشاط الاقتصادي، التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة، على تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. وقد أفادت تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنّ تدابير الإغلاق والقيود المشددة التي فرضت عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في الضفة الغربية أدت إلى تراكم خسائر في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥٧,٧ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩.[٣٦] ولولا هذه التدابير، لكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام ٢٠١٩ أعلى بنسبة ٤٤,٤ في المائة من قيمته الفعلية في تلك السنة.[٣٧] وعلى غرار ذلك، لو لم تُنفذ إجراءات الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية في غزة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٨، لبلغ الناتج المحلي الإجمالي المقدر للفرد الواحد في عام ٢٠١٨ أكثر من ضعف مستواه الفعلي في تلك السنة، ولبلغ مستوى الفقر في عام ٢٠١٧ نسبة ١٥ في المائة بدلاً من أن يعيش ٥٠ في المائة من سكان غزة في حالة فقر.[٣٨] وثمة أيضاً تكاليف أخرى ناجمة عن عدم السيطرة، سواء على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه أو على التعريفات. وقد قدرت إحدى الدراسات تكاليف الغلاف الجمركي الحالي الموحد مع إسرائيل، بالمقارنة مع وجود تعريفات فلسطينية مستقلة، بقرابة ١,٤ مليار دولار أمريكي.[٣٩]

ميل آفاق النمو الاقتصادي نحو الاتجاه الهبوطي

٣٨. من شأن التصدي لهذه التسربات والتكاليف أن يُسهم إسهاماً كبيراً في دعم النمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في إطار سيناريو خط الأساس لديه، أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢. ويُتوقع، في إطار السيناريو المتفائل لديه، والذي يشمل افتراضات تتعلق بالتحويل الكامل لمدفوعات التخليص الجمركي والحد من القيود المفروضة على حركة تنقل الأفراد والسلع وزيادة عدد تصاريح العمل الإسرائيلية لصالح العمال الفلسطينيين وتحسن الوضع السياسي، أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢. وفي إطار سيناريو متشائم يفترض جملة أمور منها استمرار الاقتطاعات من إيرادات التخليص الجمركي وتشديد القيود المفروضة على حركة تنقل الأفراد والسلع وانخفاض عدد التصاريح الصادرة للعمل في إسرائيل وتجديد القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، يُتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى -٢,٧ في المائة.

٣٩. وقد أدت التطورات الأخيرة، لا سيما الارتفاع السريع في أسعار السلع الأساسية، التي تفاقمت بفعل الحرب في أوكرانيا وتداعياتها، إلى ميل ميزان التوقعات الاقتصادية نحو التدهور. وارتفعت مؤشرات أسعار الإستهلاك والإنتاج على السواء في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢٢ وشهدت أسعار المواد الغذائية في شباط/ فبراير ٢٠٢٢ زيادات سريعة، لا سيما في غزة، حيث يتدنى متوسط المداخيل تدنياً كبيراً. وارتفعت أسعار طحين القمح في غزة بنسبة ٢٣,٦ في المائة في شباط/ فبراير ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وكانت هناك زيادات كبيرة في أسعار زيت الذرة (٢٦,٣ في المائة) والعدس

---

[٣٤] الأمم المتحدة، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الجوانب المالية - مذكرة من الأمين العام*، الوثيقة A/74/272، ٢ آب/ أغسطس ٢٠١٩، الفقرة ٢٩.

[٣٥] الأونكتاد، *التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مالية تراكمية*، ٢٠١٩، الصفحة ٤٣.

[٣٦] الأمم المتحدة، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الفقر في الضفة الغربية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩ - مذكرة من الأمين العام*، الوثيقة A/76/309، ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٢١، الفقرة ٢٨.

[٣٧] الأمم المتحدة، *الفقر في الضفة الغربية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩*، الوثيقة A/76/309، الجدول ١.

[٣٨] الأمم المتحدة، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة في ظل الإغلاق والقيود المفروضة - مذكرة من الأمين العام*، الوثيقة A/75/310، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، الفقرة ٤٩.

[٣٩] انظر:
Misyef Jamil Misyef, *National Trade Policy for Palestine – Analysis of Tariff and Industrial Policy Options* (Palestine Economic Policy Research Institute, 2017).

(١٧,٦ في المائة) وملح المائدة الأبيض (٣٠ في المائة).[٤٠] ومن شأن هذه التطورات أن تلحق أضراراً كبيرة بالفقراء وتُفاقم مستويات الفقر التي كانت موجودة أصلاً. وقد أشارت التقديرات بالفعل، في عام ٢٠١٧، قبل جائحة كوفيد- ١٩ والزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، إلى أنّ معدل الفقر المقاس وفقاً لخط الفقر الوطني بلغ ٥٣,٠ في المائة في غزة و١٣,٩ في المائة في الضفة الغربية. وكان من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-١٩ إلى رفع هذه المعدلات إلى ٦٤ في المائة في غزة وإلى ٣٠ في المائة في الضفة الغربية.[٤١] باختصار، تبرز عدة تحديات أمام إحراز تقدم في مجالي الاقتصاد وسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، هي: الافتقار إلى أفق سياسي؛ التدهور الأخير في الوضع الأمني؛ استمرار التحديات المالية؛ انخفاض التمويل من الجهات المانحة وعدم استقرار إيرادات التخليص الجمركي؛ ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية؛ استمرار الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

تطورات سوق العمل: انتعاش غير مكتمل

٤٠. في عام ٢٠٢١، طرأت تحسينات على عدد من مؤشرات سوق العمل، إذ انتعش النشاط الاقتصادي بعد رفع القيود المفروضة خلال جائحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، فإنّ الغالبية العظمى من المؤشرات لم تستعد بعدُ مستوياتها التي كانت قد بلغتها قبل الجائحة. وحتى وإن حدث ذلك، فمن الجدير بالذكر أنّ وضع سوق العمل في فترة ما قبل الجائحة كان يعاني من مشاكل جمة بعد عقود من القيود الاقتصادية والقيود الأخرى. فمعدلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء، كانت من بين الأعلى في العالم، في حين كانت نسبة العمل إلى السكان من أدنى النسب المسجلة على مستوى العالم. ومع ذلك، فإنّ انتعاش سوق العمل بعد تخفيف قيود كوفيد-١٩ يوفر مثالاً قوياً على حجم المكاسب المحتمل تحقيقها في سوق العمل إذا رُفعت القيود المفروضة على حركة تنقل الأفراد والسلع كجزء من إجراءات الاحتلال.

ساعات العمل تتحسن، لكنها تتفاوت بالنسبة إلى العاملين في غزة وبالنسبة إلى النساء والشباب

٤١. أبرز تقرير المدير العام الذي قدمه العام الماضي أنّ التغييرات في ساعات العمل تقدم صورة أكثر واقعية للضرر الذي لحق بأسواق العمل نتيجة جائحة كوفيد-١٩ من المؤشرات الأكثر شيوعاً، مثل معدلات فرص العمل والبطالة. ومرد ذلك إلى أنّ التغييرات في ساعات العمل تعكس خسائر في فرص العمل الخالصة وساعات العمل المقلصة لمن ظلوا مستخدمين. وفي أعقاب ما تكبده العمال الفلسطينيون من انخفاض في ساعات العمل بنسبة ١٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠ - وهو معدل يقارب ضعف متوسط الانخفاض العالمي البالغ ٨,٨ في المائة - تحسن إجمالي ساعات العمل تحسناً كبيراً في عام ٢٠٢١.

٤٢. وظاهرياً، تجاوز إجمالي ساعات عمل العمال الفلسطينيين في عام ٢٠٢١ مستواه في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، بقيت ساعات العمل، عند تعديلها حسب نمو السكان في سن العمل الذي بلغ ٥,٨ في المائة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، دون المستوى الذي كانت قد بلغته قبل الجائحة في عام ٢٠١٩ بزهاء ٤ في المائة، أي ما يعادل ٤١ ٠٠٠ وظيفة بدوام كامل (الشكل ٢- ٣). وانخفضت ساعات العمل المعدلة حسب عدد السكان بنسبة ٢,٨ في المائة في الضفة الغربية في عام ٢٠٢١ مقارنة مع عام ٢٠١٩، في حين انخفض مستواها في غزة بنسبة ٥,١ في المائة. وبالنسبة إلى النساء في سن ٢٥ عاماً وما فوق، انخفضت ساعات العمل بنسبة ٥,٨ في المائة عن المستوى الذي كانت قد بلغته قبل الجائحة، في حين انخفضت بنسبة ٢,٦ في المائة بالنسبة إلى الرجال في سن ٢٥ عاماً وما فوق. أما الخسائر في ساعات العمل المعدلة بالنسبة إلى الشبان الفلسطينيين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً)، التي كانت دون المستوى الذي بلغته في عام ٢٠١٩ بنسبة ٨,٤ في المائة، فارتفعت ارتفاعاً أعلى بكثير من الخسائر في ساعات العمل التي انخفضت بالنسبة إلى الشابات بنسبة ٣,٢ في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى أنّ النساء يعملن في الغالب في القطاع العام.

[٤٠] بيانات مقدمة من مكتب برنامج الأغذية العالمي في فلسطين بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[٤١] انظر World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 2 June 2020.

◄ **الشكل ٢-٣: خسائر ساعات العمل المعدلة حسب عدد السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١٩-٢٠٢١ (٢٠١٩=١٠٠)**

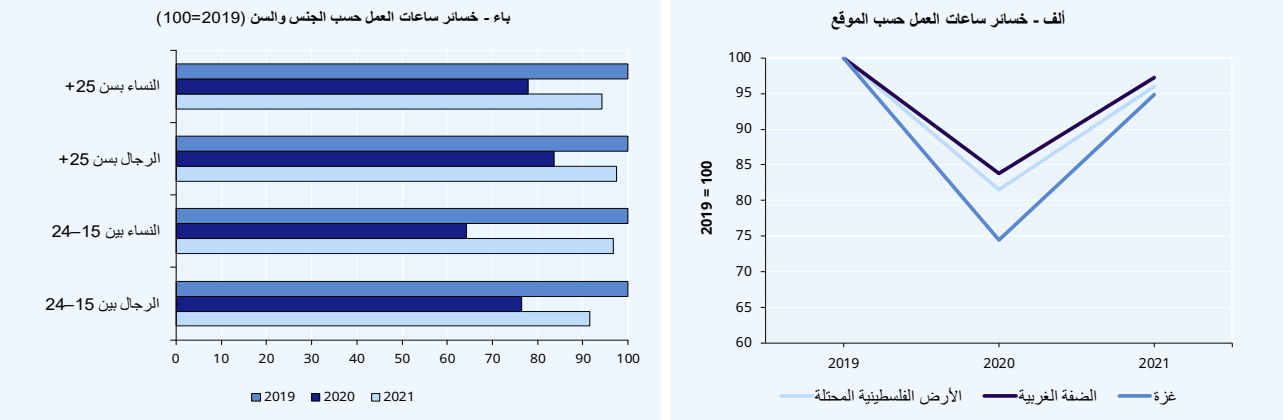

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢١.

٤٣. وتتجلّى هذه الاتجاهات أيضاً على نطاق واسع في الدراسات الاستقصائية المؤسسية. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن ٦٠٠ ٢ مؤسسة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ إلى أنه في حين أنّ نسبة الأيام التي أغلقت فيها المنشآت أبوابها بلغت ٥١,٢ في المائة خلال فترة الإغلاق بين آذار/ مارس وأيار/ مايو ٢٠٢٠، تراجعت نسبة أيام الإغلاق إلى ٢٧,٤ في المائة خلال الفترة المماثلة في عام ٢٠٢١.[٤٢] بالإضافة إلى ذلك، في حين أفاد قرابة ١٣,٨ في المائة من المنشآت عن تسريح عمالها خلال الأشهر الثلاثة في عام ٢٠٢٠، انخفضت هذه النسبة إلى ٨,٦ في المائة خلال الفترة المماثلة في عام ٢٠٢١.

رغم تراجع مستوى نقص استخدام اليد العاملة، فإنه لا يزال أعلى من مستواه قبل الجائحة

٤٤. بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وهي فترة اتسمت بعمليات إغلاق وتسريح ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، انخفض العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الواقع (الجدول ٢-١). ويُعزى ذلك بالأساس إلى أنّ المرء لا يُعتبر عاطلاً عن العمل إلا إذا كان جاهزاً للعمل وتفانى في البحث عن وظيفة على السواء، وقد جعلت الجائحة من الصعب تلبية هذين الشرطين. وبدلاً من أن يُصنَّف العمال الذين فقدوا وظائفهم على أنهم عاطلون عن العمل، غالباً ما كانوا يخرجون من القوى العاملة كلياً ويصبحون غير نشطين. ويتضح ذلك عند فحص شريحة من السكان غير النشطين، أي القوى العاملة المحتملة. وتشمل هذه الفئة من هم خارج القوى العاملة ولكن لا تزال لديهم صلة بسوق العمل. وفي عام ٢٠٢٠، زاد عدد القوى العاملة المحتملة بمقدار ٠٠٠ ٦٣ فرد، بزيادة قدرها ٥٠,٢ في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي عام ٢٠٢١، لما سمحت ظروف الجائحة لعدد أكبر من الأشخاص بالبحث عن وظيفة وأصبحوا جاهزين لقبول العمل، حدث العكس وانخفض عدد القوى العاملة المحتملة بمقدار ٠٠٠ ٥٨ (أو بنسبة ٣١,١ في المائة)، بينما زاد عدد العاطلين عن العمل بنسبة ١١,١ في المائة. وقد أدى ذلك إلى رفع معدل البطالة بمقدار نصف نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق ليبلغ ٢٦,٤ في المائة. ومن ناحية أخرى، انخفض المعيار المركب لنقص استخدام اليد العاملة [٤٣] - والذي يشمل العاطلين عن العمل والقوى العاملة المحتملة ومن يعانون من البطالة الجزئية المرتبطة بالوقت[٤٤] - من ٣٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٣٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، لا يزال هذا المستوى أعلى بمقدار ١,٣ نقطة مئوية عن المستوى المسجل في عام ٢٠١٩. وفي الواقع، لا تزال مؤشرات نقص استخدام اليد العاملة بالنسبة إلى الرجال والنساء والشباب في غزة والضفة الغربية على السواء، أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة.

[٤٢] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "النتائج الرئيسية لمسح أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين (آذار/ مارس - أيار/ مايو ٢٠٢١)"، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

[٤٣] المقياس المركب لنقص استخدام اليد العاملة (LU4) هو أحد المقاييس الرئيسية الأربعة لنقص استخدام اليد العاملة؛ انظر:
ILO, Resolution concerning statistics of work, employment and labour underutilization, 19th International Conference of Labour Statisticians, 2013.

[٤٤] تشير البطالة الجزئية المرتبطة بالوقت إلى أولئك الذين يرغبون في العمل لساعات أطول ويعملون أقل من ٣٥ ساعة أسبوعياً.

◄ الجدول ٢-١: المؤشرات الرئيسية لنقص استخدام اليد العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢١

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٠
				النسبة المئوية للتغيير
البطالة (بالآلاف)	**344**	**334**	**371**	**11.1**
الضفة الغربية	129	136	142	4.0
غزة	215	198	230	16.1
القوى العاملة المحتملة (بالآلاف)	**124**	**187**	**129**	**-31.1**
الضفة الغربية	11	23	10	-56.5
غزة	113	164	119	-27.5
النقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة (بالآلاف)	**489**	**536**	**526**	**-1.9**
الضفة الغربية	151	170	168	-0.7
غزة	338	366	358	-2.4
				النقاط المئوية للتغيير
معدل البطالة (%) - الأرض الفلسطينية المحتلة	**25.3**	**25.9**	**26.4**	**0.5**
الرجال	21.3	22.5	22.4	**-0.1**
النساء	41.2	40.1	42.9	2.8
الشباب	40.2	42.1	41.7	-0.4
معدل البطالة (%) - الضفة الغربية	**14.6**	**15.7**	**15.5**	**-0.2**
الرجال	12.1	13.2	12.4	-0.8
النساء	25.8	27.0	28.9	1.9
الشباب	25.2	28.1	27.8	-0.3
معدل البطالة (%) - غزة	**45.2**	**46.6**	**46.9**	**0.3**
الرجال	39.5	42.1	41.9	-0.2
النساء	63.7	63.6	65.0	1.4
الشباب	67.4	71.6	68.9	-2.7
النقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة - LU4 (%) - الأرض الفلسطينية المحتلة	**33.0**	**36.3**	**34.3**	**-2.0**
الرجال	26.1	30.0	27.7	-2.3
النساء	55.1	57.0	56.3	-0.7
الشباب	48.1	53.2	49.6	-3.6
النقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة - LU4 (%) - الضفة الغربية	**16.9**	**19.1**	**18.2**	**-0.9**
الرجال	14.2	16.1	14.9	-1.2
النساء	28.7	31.9	32.3	0.4

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٠
الشباب	28.1	32.8	31.6	-1.2
النقص الإجمالي في استخدام اليد العاملة - LU4 (%) - غزة	**57.3**	**62.3**	**58.8**	**-3.5**
الرجال	47.4	54.2	50.1	-4.1
النساء	79.0	81.5	79.7	-1.8
الشباب	76.6	82.5	77.5	-5.0

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢١

٤٥. ويبلغ معدل البطالة ونقص استخدام اليد العاملة في غزة ما لا يقل عن ثلاثة أضعاف مثيله في الضفة الغربية. وتشكل النساء والشباب الفئة الأسوأ حالاً، إذ يعانون من معدلات بطالة تبلغ ٦٥ في المائة أو أكثر ومعدلات نقص استخدام في اليد العاملة تتجاوز ٧٧ في المائة. ومن ناحية أكثر إيجابية، انخفض معدل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً) غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب من ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٣١,٥ في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٢١ نظراً لزيادة عدد الشباب الذين حصلوا على وظيفة أو التحقوا بالتعليم والتدريب. ومع ذلك، تضيع على شاب واحد من بين كل ثلاثة شبان فلسطينيين تقريباً - وهي نسبة ترتفع إلى شابتين من بين كل ٥ شابات في غزة - فرص الاستثمار في مستقبلهم عن طريق مراكمة المعارف والمهارات الضرورية لسوق العمل سواء من خلال التعليم والتدريب أو من خلال تجربة العمل المبكرة.

مؤشرات أخرى تشير أيضاً إلى حدوث انتعاش في سوق العمل

٤٦. أظهرت مؤشرات أخرى من مؤشرات سوق العمل تحسناً اعتباراً من عام ٢٠٢٠. وارتفعت العمالة بنسبة ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنة بالمستوى الذي كانت قد بلغته في العام السابق (الجدول ٢-٢). وكان العامل المحرك لهذا النمو الإجمالي هي الزيادة البالغة ١٦,٤ في المائة في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات. وارتفعت العمالة في غزة بنسبة ١٤,٨ في المائة، وإن كان ذلك انطلاقاً من قاعدة منخفضة، بينما ارتفعت في الضفة الغربية بمعدل أبطأ بنسبة ٤,٢ في المائة. ونتيجة لتوسع نطاق فرص العمل بمعدل أسرع من معدل نمو السكان الذين هم في سن العمل، زادت نسبة العمل إلى السكان من ٣٠,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٣١,٩ في المائة في عام ٢٠٢١.

٤٧. ومع نمو عمل الرجال في عام ٢٠٢١ (٩,٠ في المائة) بما يقرب من ضعف معدل نمو عمل النساء (٤,٨ في المائة)، زادت نسبة العمل إلى السكان من الرجال بنسبة ٢,٩ نقطة مئوية، بينما بقيت النسبة المقابلة للنساء أساساً على حالها عند ٩,٨ في المائة. وبالتالي، اتسعت الثغرة القائمة بين الجنسين في نسبة العمل إلى السكان، التي انخفضت في عام ٢٠٢٠ واتسعت في عام ٢٠٢١ لتبلغ ٤٣,٦ نقطة مئوية. والثغرة الحالية أعلى قليلاً من الثغرة التي كانت قائمة قبل الجائحة والتي بلغت ٤٤,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠١٩. كما زاد عمل الشباب بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢١، وهو ما دعم، كما ذُكر آنفاً، الانخفاض المسجل في نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب.

٤٨. وتحسنت أيضاً معدلات مشاركة القوى العاملة، بعد أن كانت قد سجلت هبوطاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٠، حيث زادت بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية. وتتجلّى هذه الزيادة بالنسبة إلى الرجال في غزة على نحو خاص، إذ ارتفعت بمقدار ٤,١ نقطة مئوية في عام ٢٠٢١ بعد أن كانت قد انخفضت بمقدار ٥,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٠. وعلى غرار مؤشرات نقص استخدام اليد العاملة، فإنّ معدلات مشاركة القوى العاملة ومعدلات العمل إلى السكان في الضفة الغربية وغزة على السواء وبالنسبة إلى جميع الفئات الديمغرافية في كلا المجالين لم تستعد بعدُ مستوياتها التي كانت قد بلغتها قبل الجائحة.

◄ الجدول ٢-٢: المؤشرات الرئيسية لعرض اليد العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢١

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٠
				النسبة المئوية للتغيير
السكان في سن ١٥ عاماً وما فوق (بالآلاف)	**3066**	**3154**	**3246**	**2.9**
الضفة الغربية	1900	1951	2003	2.7
غزة	1167	1203	1243	3.3
القوى العاملة (بالآلاف)	**1357**	**1291**	**1408**	**9.0**
الضفة الغربية	881	867	918	5.9
غزة	477	424	490	15.4
العمل (بالآلاف)	**1014**	**957**	**1036**	**8.3**
الضفة الغربية	619	605	631	4.2
غزة	261	227	260	14.8
إسرائيل والمستوطنات	133	125	145	16.4
				النقاط المئوية للتغيير
معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - الأرض الفلسطينية المحتلة	**44.3**	**40.9**	**43.4**	**2.5**
الرجال	69.8	65.1	68.9	3.8
النساء	18.0	16.1	17.2	1.1
الشباب	30.3	26.2	28.8	2.6
معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - الضفة الغربية	**46.4**	**44.4**	**45.8**	**1.4**
الرجال	74.4	71.2	73.6	2.4
النساء	17.4	16.8	17.2	0.4
الشباب	32.3	29.5	31.7	2.2
معدل المشاركة في القوى العاملة (%) - غزة	**40.9**	**35.3**	**39.4**	**4.1**
الرجال	62.3	55.2	61.2	6.0
النساء	19.2	15.0	17.3	2.3
الشباب	27.1	21.2	24.5	3.3
نسبة العمل إلى السكان (%) - الأرض الفلسطينية المحتلة	**33.1**	**30.3**	**31.9**	**1.6**
الرجال	54.9	50.5	53.4	2.9
النساء	10.6	9.7	9.8	0.1
الشباب	18.1	15.2	16.8	1.6

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٠
نسبة العمل إلى السكان (%) - الضفة الغربية	**39.6**	**37.4**	**38.7**	**1.3**
الرجال	65.4	61.8	64.5	2.7
النساء	12.9	12.3	12.2	-0.1
الشباب	24.2	21.2	22.9	1.7
نسبة العمل إلى السكان (%) - غزة	**22.4**	**18.8**	**20.9**	**2.1**
الرجال	37.6	32.0	35.6	3.6
النساء	6.9	5.5	6.1	0.6
الشباب	8.8	6.0	7.6	1.6

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع بسبب تدويرها. وتستثني بيانات العمل في الضفة الغربية العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات.
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢١.

قطاع البناء عامل محرك لنمو فرص العمل في صفوف العمال الفلسطينيين

٤٩. في تصنيف قطاعي، يمثل قطاع البناء ١٨,٧ في المائة من إجمالي فرص العمل المتاحة أمام العمال الفلسطينيين، لكنه استأثر بنسبة ٤٢,٣ في المائة من نسبة نمو فرص العمل بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. ويشكل عدد النساء أقل من ٠,٥ في المائة من عدد العمال الفلسطينيين في قطاع البناء. والواقع أنّ المستويات الدنيا لعمل النساء في القطاع، هي الأخرى، انخفضت بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وبالتالي فإنّ زيادة فرص العمل في هذا القطاع تُعزى كلياً إلى الرجال. وأضاف قطاع التجارة والمطاعم والفنادق قرابة ٢٣ ٠٠٠ وظيفة، وهو ما يمثل حوالي ٢٩,٥ في المائة من إجمالي نسبة نمو الوظائف في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وفي غزة، استحوذ قطاع الخدمات وغيره من الفروع على قرابة ٤٠ في المائة من نسبة نمو الوظائف بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، حيث استأثر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بربع نسبة الزيادة في الوظائف. وبفعل تراجع التصنيع على مدى عقود، أصبح الاقتصاد في غزة غير قادر على استحداث الوظائف في قطاعات الاقتصاد ذات القيمة المضافة الأعلى تقليدياً. وفي إسرائيل والمستوطنات، استحوذ قطاع البناء على أكثر من ٩٠ في المائة من نسبة الزيادة في الوظائف بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين.

٥٠. ولما كانت آثار جائحة كوفيد-١٩ على القطاعات متباينة للغاية، حيث رزحت قطاعات الخدمات من قبيل التجارة والمطاعم والفنادق تحت وطأة انهيار النشاط الاقتصادي، فليس من المستغرب أن تقود هذه الأنشطة مسار الانتعاش بعد إلغاء القيود المرتبطة بكوفيد-١٩. ومع ذلك، أشار مختلف محاوري البعثة إلى قطاع السياحة وقطاع تصنيع وتسويق منتجات الحرف اليدوية، لا سيما في القدس الشرقية وبيت لحم، اللذين تضررا كثيراً خلال الجائحة، باعتبارهما خير مثال على مدى تلكؤ قطاع الخدمات في تحقيق الانتعاش. وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنّ استهلاك السياح الوافدين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة شهد انهياراً، حيث انخفض بنسبة ٨٠,٢ في المائة، من ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ إلى ٢٥٨,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.[٤٥] وبالنظر إلى أنّ السياحة الدولية لم تستعد بأية حال مستوياتها التي كانت قد بلغتها قبل الجائحة واحتمال أن يؤدي الازدياد الأخير في وتيرة الصدامات بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الثني عن السفر إلى هذه المنطقة، فإنّ آفاق العمال والمنشآت في قطاع السياحة لا تزال كئيبة للغاية.

معظم الوظائف المستحدثة كانت غير منظمة

٥١. شكل العمل غير المنظم العامل المحرك لنمو إجمالي فرص العمل الفلسطينية في عام ٢٠٢١، حيث استأثر بقرابة ثلاثة أرباع الزيادة المحققة. وارتفعت حصة العمل غير المنظم في إجمالي فرص العمل من ٤٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٥١,٠ في المائة في عام ٢٠٢١. وهذا يرتبط بالتركيب القطاعي لنمو العمل، إذ يُسجل قطاع البناء وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعض أعلى معدلات السمة غير المنظمة.

[٤٥] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "حسابات السياحة الفرعية في عام ٢٠٢٠"، ٢٠٢٢.

٥٢. ويبلغ معدل العمل غير المنظم في صفوف العمال الفلسطينيين أعلى مستوياته في غزة (٥٥,٧ في المائة)، في حين يبلغ هذا المعدل بالنسبة إلى العاملين في الضفة الغربية ٤٩,٨ في المائة وفي إسرائيل والمستوطنات ٤٧,٦ في المائة. وهو أعلى للرجال (٥٣,٢ في المائة) منه للنساء (٣٨,٩ في المائة)، ويعود ذلك أساساً إلى احتمال التحاق النساء بالقطاع العام المنظم أكثر من الرجال.

تراجع متوسط أجور العمال في الضفة الغربية وغزة

٥٣. ارتفع متوسط الأجور اليومية للفلسطينيين بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٢١ ليبلغ ١٣٩,٤ شيكلاً، مدفوعاً بالتحديد بنمو الأجور في إسرائيل والمستوطنات بواقع ٣,٦ في المائة (الشكل ٢-٤). وفي الضفة الغربية وغزة على السواء، انخفض متوسط الأجور بنسبة ١,٠ في المائة و٥,٣ في المائة على التوالي. ويزيد متوسط الأجور اليومية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، البالغ ٢٧٠,٦ شيكلاً، بمقدار أربعة أضعاف عنه في غزة (٦٦,٧ شيكلاً) وبمقدار الضعف عنه في الضفة الغربية (١٣٢,٧ شيكلاً). ومن شأن اتفاق جديد بشأن المفاوضة الجماعية في قطاع البناء في إسرائيل، جارٍ التفاوض عليه، أن يفضي إلى زيادة هذا الفارق في الأجور بدرجة كبيرة.

٥٤. وقد أشار تقرير العام الماضي إلى الطبيعة المتناقضة للارتفاع الحاد في الأجور في عام ٢٠٢٠ في خضم الخسائر التي تكبدتها فرص وساعات العمل، وعزا هذا التطور إلى الأثر التركيبي، بحيث أنه بسبب فقدان أصحاب الأجور الأدنى لوظائفهم على نحو غير متناسب، فإنّ مجموعة المستخدمين المتبقية التي استندت إليها إحصاءات متوسط الأجور كانت تتألف في غالبيتها من ذوي الأجور الأعلى، مما أدى إلى رفع متوسط مستويات الأجور. وفي عام ٢٠٢١، يُفسر الأثر التركيبي العكسي إلى حد كبير الانخفاض في الأجور: فأصحاب الأجور الأدنى يشكلون الآن نسبة أكبر من مجموعة المستخدمين، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط معدلات الأجور. وظاهرياً، تتقاضى المستخدمات الفلسطينيات قرابة ٧٨ في المائة مما يتقاضاه الرجال من أجور. غير أنّ السبب في ذلك هو أثر تركيبي مختلف، إذ إنّ حصة المرأة من العمل في إسرائيل والمستوطنات، حيث ترتفع الأجور ارتفاعاً كبيراً، تبلغ ١ في المائة فقط. وبمقارنة أجور عمال الأرض الفلسطينية المحتلة، باستثناء العاملين في إسرائيل والمستوطنات، يتبين أنّ متوسط الأجور اليومية بالنسبة إلى النساء (١١١,٧ شيكلاً) في عام ٢٠٢١ كان مماثلاً لمتوسط الأجور اليومية بالنسبة إلى الرجال (١٠٨,٩ شيكلاً). ومع ذلك، فإنّ هذه المعدلات تُخفي أيضاً فوارق قطاعية رئيسية، إذ تبلغ الأجور اليومية بالنسبة إلى النساء في قطاع التصنيع، على سبيل المثال، ٦٤ في المائة ما يتقاضاه الرجال من أجور.

٥٥. واعتباراً من أوائل عام ٢٠٢٢، رُفع الحد الأدنى الشهري للأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة من ١ ٤٥٠ شيكلاً (زهاء ٦٥ شيكلاً في اليوم) إلى ١ ٨٨٠ شيكلاً (زهاء ٨٥ شيكلاً في اليوم). ومن الناحية العملية، كان قرابة ٢٦ في المائة من المستخدَمين في القطاع الخاص يتقاضون أقل من الحد الأدنى السابق للأجور. وبالمعدل الجديد، وفي غياب أي زيادات فعلية في الأجور، سيتقاضى ٣٨ في المائة من المستخدَمين في القطاع الخاص أقل من الحد الأدنى للأجور. وفي غزة، سيحصل ٩٥ في المائة من المستخدَمين في القطاع الخاص، بالمعدل الجديد، على أقل من الحد الأدنى للأجور.

◄ **الشكل ٢-٤: متوسط الأجور اليومية ونمو الأجور السنوية والتوزيع المئوي لأجور القطاع الخاص، ٢٠٢١**

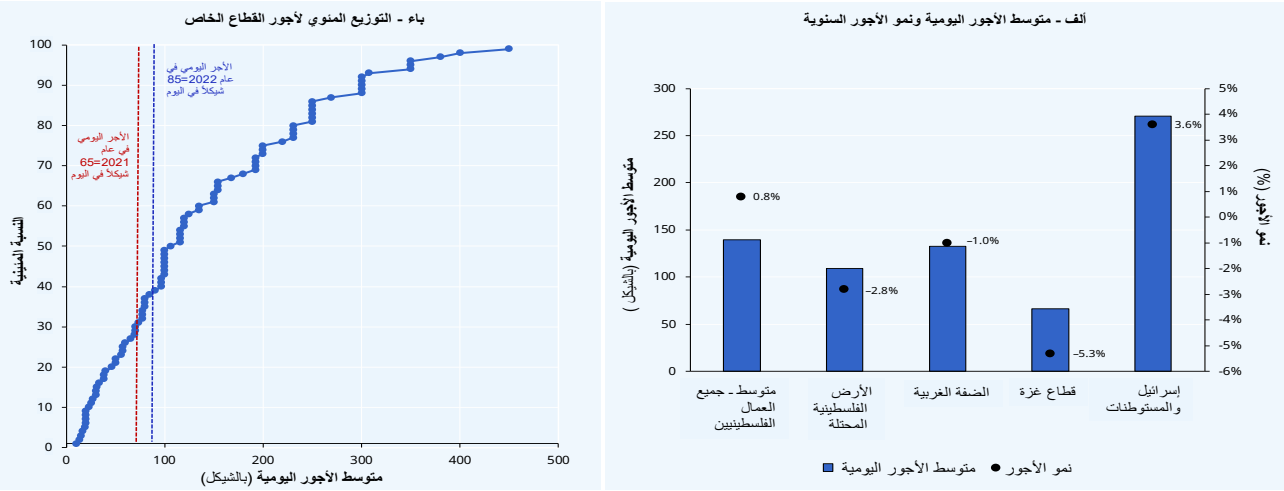

ملاحظة: تقتصر الأرقام الواردة فيما يتعلق بالضفة الغربية على المستخدَمين وتستثني العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

العمال بدون تصاريح يشكلون العامل المحرك لنمو فرص العمل الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات

٥٦. تدفع الفوارق الكبيرة بين الأجور في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والمستوطنات العديد من الفلسطينيين إلى البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات، حتى وإن كان يفترض ذلك بالنسبة إلى العديد من العاملين دفع مبلغ شهري للسماسرة، يمكن أن يعادل ٣٠ في المائة من إجمالي أجرهم الشهري.[٤٦] وعندما تُحتسب تكاليف النقل نحو إسرائيل ومنها ووجبات الطعام، يمكن أن ينخفض صافي الأجر الذي يحصل عليه العمال الفلسطينيون إلى ٤٤ في المائة من إجمالي أجرهم.[٤٧]

٥٧. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ازداد عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ١٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢١، مرتفعاً إلى ١٤٥ ٠٠٠ عامل بعد أن كان قد انخفض هذا العدد في عام ٢٠٢٠ (الجدول ٢-٣).[٤٨] وارتفع عدد العمال بدون تصاريح بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً ليبلغ ٣٧ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠٢١. وهذا يعني أنّ ما يُقدر بفلسطيني واحد من أصل أربعة فلسطينيين يعملون في إسرائيل والمستوطنات يُمارس عمله بدون تصريح، أي بزيادة عن فلسطيني واحد من أصل خمسة فلسطينيين في عام ٢٠١٩. وقد أُحيطت البعثة علماً بأنه بسبب عدم تمكن بعض العمال الحاصلين على تصاريح من الوصول إلى إسرائيل والمستوطنات عندما كانت القيود المفروضة بسبب كوفيد-١٩ قائمة، ارتفعت أجور العمال بدون تصاريح بنسبة ١٠ في المائة.[٤٩]

◄ **الجدول ٢-٣: العمل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية**

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	التغير في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (%)	التغير في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (%)
المستخدَمون في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)	133	125	145	-6.2	16.4
المستخدَمون الحاصلون على تصاريح عمل (بالآلاف)	95	78	89	-17.6	14.0
الحاصلون على تصاريح عمل من سمسار (بالآلاف)	43	34	42	-19.7	24.4
الحاصلون على تصريح عمل من دون سمسار (بالآلاف)	52	44	46	-15.9	5.6
حاملو بطاقات هوية القدس أو بطاقات الهوية الأخرى (بالآلاف)	12	23	20	83.9	-13.3
المستخدَمون بدون تصاريح عمل (بالآلاف)	26	24	37	-7.8	52.0
متوسط الرسوم الشهرية المدفوعة للسماسرة (بالشيكل)	2 360	2 464	2 457	4.4	-0.3
	٢٠١٩	**٢٠٢٠**	**٢٠٢١**	**النقاط المئوية للتغيير في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (%)**	**النقاط المئوية للتغيير في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (%)**
نسبة حاملي التصاريح الذين يدفعون رسوماً للسماسرة (%)	45.1	43.9	48.0	-1.1	4.1

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠١٩-٢٠٢١.

[٤٦] انظر:
Tali Heruti-Sover, "The Great Exploitation: Palestinians Forced to Pay Huge Sums to Work in Israel", *Haaretz*, 27 January 2022.

[٤٧] انظر: Heruti-Sover, "The Great Exploitation".

[٤٨] من المحتمل أن يكون هذا المجموع رقماً ناقصاً. ووفقاً لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، فقد حُددت حصة تشمل ١٣٧ ٠٠٠ تصريح في عام ٢٠٢١، بينما بلغ العدد المقدر للعمال بدون تصريح بين ٣٠ ٠٠٠ و٤٠ ٠٠٠. وقد يُعزى هذا الرقم الناقص إلى الوصم المرتبط بالعمل في إسرائيل والمستوطنات وما يترتب على ذلك من نقص في حالات الإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستند إلى دراسة استقصائية لعينة الأسر المعيشية، مع احتمال حدوث تحيزات لِعينة من العينات، في حين أنّ بيانات وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق هي بيانات إدارية. انظر أيضاً الفصل ٣.

[٤٩] انظر أيضاً:
Wifag Adnan and Haggay Etkes, "Did COVID-19 Induce Undocumented Work in Israel of West Bank Palestinians?" INSS Insight (forthcoming).

٥٨. ومن بين العاملين بتصاريح، ازداد عدد أولئك الذين حصلوا على تصاريح من خلال سمسار ازدياداً كبيراً في عام ٢٠٢١ ليبلغ ٤٢ ٠٠٠ عامل، بعد أن كان قد انخفض في عام ٢٠٢٠؛ ويحوم هذا العدد الآن حول المستويات التي كان قد بلغها قبل الجائحة. كما ازداد عدد العمال الذين حصلوا على تصاريح دون سمسار، إلى ٤٦ ٠٠٠ عامل في عام ٢٠٢١، ولكن بمعدل أبطأ بكثير (٥,٦ في المائة)؛ هذا الرقم يقل عن الرقم الذي سُجل في عام ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة حاملي التصاريح الذين يدفعون رسوماً للسماسرة إلى ٤٨,٠ في المائة في عام ٢٠٢١، مقارنة بنسبة ٤٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويشير هذا الأمر إلى أنّ الوعود التي قُطعت في السنوات الأخيرة بإصلاح نظام التصاريح لم تتحقق بعد.

٥٩. واستأثر قطاع البناء بحوالي ٦٣ في المائة من فرص عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠٢١، يليه قطاع التصنيع والتعدين والمحاجر بنسبة ١٣ في المائة. ويُعزى الجزء الأكبر (٩٢ في المائة) من الزيادة في فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات إلى قطاع البناء، الأمر الذي أدى إلى إضافة ١٩ ٠٠٠ وظيفة تقريباً (الشكل ٢-٥). وأضاف قطاع الزراعة وصيد الأسماك والحراجة ٢ ١٠٠ وظيفة، بينما ألغى قطاع النقل والتخزين والاتصالات ١ ٠٠٠ وظيفة. وأُحيطت البعثة علماً بأنّ العمال الفلسطينيين في قطاع البناء يعملون في الغالب في المهن التي تتطلب مهارات أدنى نسبياً، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتبليط ونصب السقالات، بينما يعمل العمال الإسرائيليون بشكل أساسي في الوظائف التي تتطلب مهارات أعلى، بما في ذلك كمديري مواقع ومشرفين.

٦٠. ويحصل العمال الفلسطينيون المهرة في الزراعة وفي الحرف والمهن المرتبطة بها على أعلى متوسط للأجور اليومية في إسرائيل والمستوطنات، بمقدار ٣٠١,٤ شيكلاً، يليهم مشغلو الآلات وعمال التجميع في المصانع (الشكل ٢-٥). وفي حين شهدت الفئة الأولى نمواً محدوداً في الأجور في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، ارتفع متوسط الأجور اليومية بالنسبة إلى مشغلي الآلات وعمال التجميع في المصانع بنسبة ٢٦,٩ في المائة؛ ويشير النمو السريع في أجور هذه الفئة من العمال إلى الحاجة إلى هذه الأنواع من المهارات في قطاع البناء الإسرائيلي. وقد تبلّغت البعثة أنّ الهوة بين الشروع في بناء المساكن الجديدة واستكمالها اتسعت بشكل كبير في عام ٢٠٢١ وأنّ الوقت اللازم لبناء شقة متوسطة الحجم في إسرائيل زاد من ٢٩,٤ شهراً إلى ٣١,٥ شهراً في عام ٢٠٢٠ نتيجة نقص اليد العاملة.[٥٠]

◄ الشكل ٢-٥: نمو العمالة في إسرائيل والمستوطنات حسب القطاع وأجور المستخدَمين الفلسطينيين حسب المهنة (بالشيكل)

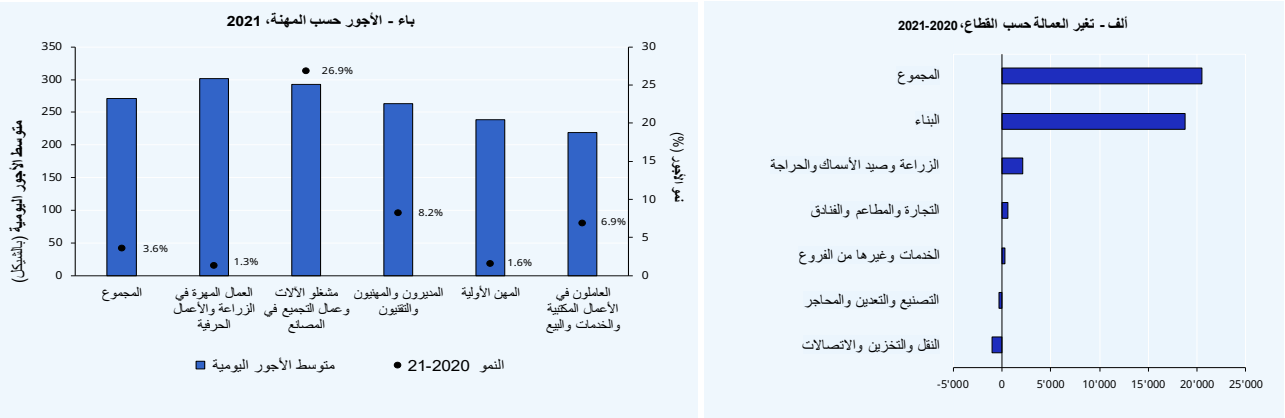

المصدر: حسابات منظمة الأمم المتحدة بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوح الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢٠-٢٠٢١.

تزايد الفجوات في المهارات وأوجه عدم مواءمتها، على ما يبدو، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على النمو في المستقبل

٦١. أشار عدة محاورين فلسطينيين، بمن فيهم ممثلون عن القطاع الخاص، إلى وجود فجوات في المهارات وأوجه عدم مواءمتها في سوق العمل الفلسطينية، ويُعزى ذلك جزئياً إلى العاملين في إسرائيل والمستوطنات، على الرغم من وجود مجموعة كبيرة من العاطلين عن العمل. وهذا ليس بالأمر الجديد بالنسبة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. فعلى سبيل المثال، خلُصت دراسة شاملة أجريت بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٥ إلى أنّ أصحاب العمل والمستخدَمين والخريجين ومقدمي الخدمات التعليمية في القطاع الخاص أدركوا جميعاً أنّ الفجوات في المهارات تمثل تحدياً، حيث أشار ٨٠ في المائة من أصحاب

[٥٠] عرضٌ قدمته جمعية البنائين الإسرائيليين إلى البعثة، بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء (إسرائيل).

العمل إلى مستويات مختلفة من حيث الصعوبة لملء الوظائف الشاغرة.[٥١] واعتُبرت فرص العمل المحدودة وانعدام التنسيق بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم من أهم العوامل الكامنة وراء هذه الفجوات، في حين أشار أصحاب العمل والخريجون على السواء إلى أنّ تلبية الاحتياجات من المهارات التقنية هي أكثر صعوبة منها في حالة المهارات الشخصية والتنظيمية.

٦٢. وقد تكون الفجوات في المهارات أو أوجه عدم مواءمتها آخذة في الازدياد وإن لم تكن حديثة العهد. وباستخدام النهج الإحصائي لقياس أوجه عدم مواءمة المهارات، الذي يحدد المستوى التعليمي الأكثر شيوعاً بالنسبة إلى العاملين في كل مهنة أو مجموعة مهنية ويحدد العمال باعتبارهم ذوي مؤهلات تعليمية فوق الحاجة أو ذوي مؤهلات تعليمية منقوصة فيما يتعلق بالعمل الذي ينجزونه إذا كان مستوى تعليمهم أعلى أو أقل من هذا المستوى النموذجي، فإنه في عام ٢٠٢١، بلغت نسبة النساء من ذوات المؤهلات التعليمية فوق الحاجة ١٨,٢ في المائة ونسبة النساء من ذوات المؤهلات التعليمية المنقوصة ١٩,٩ في المائة وتطابقت مؤهلات البقية (الشكل ٢-٦). وبالنسبة إلى الرجال، فإنّ نسبة المؤهلات التعليمية فوق الحاجة والمؤهلات التعليمية المنقوصة أعلى، إذ تبلغ ٢٩,١ في المائة و٢٢,٩ في المائة على التوالي. وبالنسبة إلى الرجال والنساء على السواء، فإنّ نسبة المؤهلات التعليمية فوق الحاجة آخذة في الازدياد، في حين أنّ نسبة المؤهلات التعليمية المنقوصة ما فتئت تنخفض. والفجوات في المهارات وأوجه عدم مواءمتها قائمة أيضاً في المقارنات التي أُجريت بين مستويات التحصيل العلمي في صفوف العمال الشباب المستخدَمين والعمال الشباب العاطلين عن العمل. وتزيد نسبة الشباب العاطلين عن العمل البالغين الحاصلين على مستوى تعليمي متقدم عن ضعف نسبتهم في صفوف المستخدَمين، في حين بلغت نسبة العمال الشباب العاطلين عن العمل الذين لم يحصلوا سوى على تعليم أساسي ٤٥,٥ في المائة، مقابل ٦٠,٤ في المائة في صفوف المستخدَمين.

◄ الشكل ٢-٦: أوجه عدم مواءمة المهارات حسب الجنس (٢٠١٥-٢٠٢١) ونسبة عمل وبطالة الشباب حسب التحصيل العلمي (النسبة المئوية)

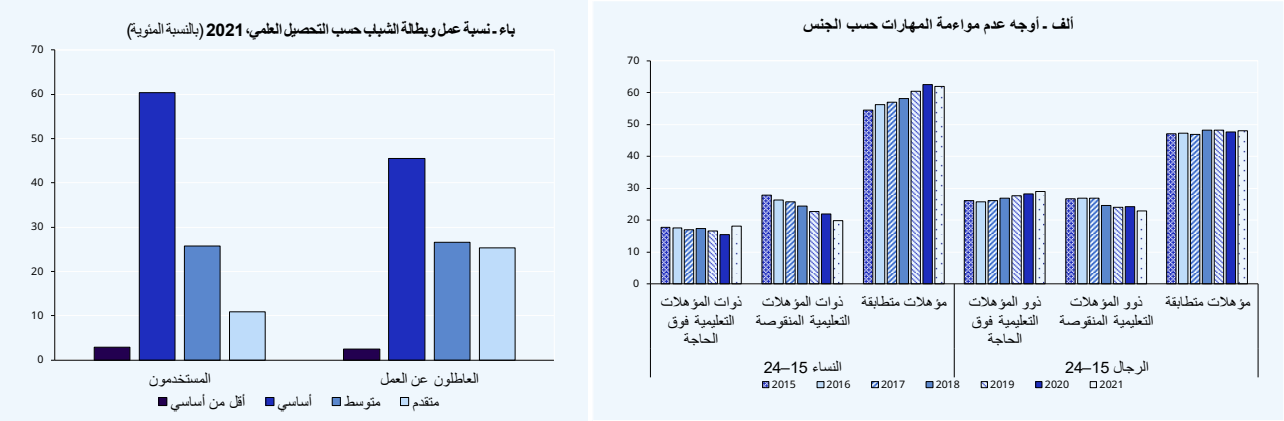

ملاحظة: يُعرف الشباب على أنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً.

المصدر: إحصاءات منظمة العمل الدولية وحسابات منظمة العمل الدولية بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمسوحات الفصلية للقوى العاملة، ٢٠٢١.

٦٣. وليس من المستغرب، بعد عقود من القيود الاقتصادية، أن تحدث وتتزايد الفجوات في المهارات وأوجه عدم المواءمة؛ وفي حين أُحرز تقدم في توسيع نطاق التعليم، فإنّ هيكلية العمالة والمهن لسوق العمل الفلسطينية عجزت عن أن تتحول بوتيرة متناسبة. وتبرز الحاجة إلى تحول هيكلي نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وأعداد أكبر من المهن كثيفة المهارات في سوق العمل الفلسطينية.

[٥١] مركز العالم العربي للبحوث والتنمية ومؤسسة كير الدولية، *فجوة المهارات والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، الصفحة ٤٠.

الفصل ٣- أثر الاحتلال على حقوق العمال

آليات الاحتلال: التوسع الاستيطاني

٦٤. أكد المجتمع الدولي مرة أخرى في عام ٢٠٢١ عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.[٥٢] ومع ذلك، واصلت إسرائيل تطوير مستوطناتها وأنشطتها المتعلقة بالاستيطان. وإنشاء ما يقرب من ٢٥٠ مستوطنة إسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧ يتعارض مع القانون الدولي ولا يزال يؤثر، على نحو مباشر أو غير مباشر، في ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم كعمال.

٦٥. وأشار قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٨٠ الذي تلقت البعثة بموجبه ولايتها، إلى الانعكاسات السلبية لسياسات وممارسات الاستيطان الإسرائيلية على حقوق العمال الفلسطينيين.[٥٣] وخلصت بعثة عام ١٩٧٩ بالنيابة عن المدير العام، والتي استند إليها القرار، إلى أنه "من الصعب تصور إمكانية متابعة سياسة [الاستيطان] دون أن تتعارض مع هدف التنمية من جانب السكان المحليين ولأجلهم، وبالتالي دون المساس بفرصهم في الحصول على عمل".[٥٤]

٦٦. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى "تسارع كبير" في وتيرة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي خلال عام ٢٠٢١، والذي شمل اقتراح خطط كانت قد أُجلت لسنوات في مناطق مثيرة للجدل.[٥٥] فعلى سبيل المثال، اقتُرحت خطة هار حوما هاء ذات الموقع الاستراتيجي، والتي ستُسهم إذا ما نُفذت، في إنشاء منطقة سكنية محاذية للمستوطنات الإسرائيلية على طول المحيط الجنوبي للقدس الشرقية المحتلة.[٥٦] وقد بدأ أول مشروع للبناء في المستوطنة الإسرائيلية في الخليل منذ أكثر من عقد من الزمن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، حيث أُنشئ مجمّع سكني جديد يضم ٣١ وحدة سكنية.[٥٧] وفي الشهر نفسه، طُرحت عطاءات لبناء ١ ٣٥٥ وحدة سكنية ووافق مجلس التخطيط الأعلى على بناء ٢ ٨٦٠ وحدة سكنية في ٣٠ مستوطنة إسرائيلية، يقع معظمها في عمق الضفة الغربية.[٥٨]

٦٧. وأُنشئت ثلاث عشرة بؤرة استيطانية جديدة – غير قانونية بموجب القانونين الإسرائيلي والدولي على السواء – في الضفة الغربية في عام ٢٠٢١، بالمقارنة مع ١٢ بؤرة استيطانية في عام ٢٠٢٠.[٥٩] واستمر إنشاء البنية التحتية اللازمة للبؤر الاستيطانية والمستوطنات في أوائل عام ٢٠٢٢. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، أُحرز تقدم في وضع خطط لشق طريق مؤدية إلى بؤرة استيطانية في أريئيل الغربية؛ وفي شباط/ فبراير ٢٠٢٢، وافق المدعي العام الإسرائيلي، بحسب التقارير، على إعادة إنشاء مستوطنة إفياتار الإسرائيلية التي كان قد تم إخلاؤها، على أرض يطالب بها الفلسطينيون باعتبارها ملكية خاصة، إلى جانب قرار وزاري بشأن ما إذا كان سيتم الإعلان عن الأرض على أنها "أراضي دولة" لم يبتّ فيها بعد؛ وفي آذار/ مارس ٢٠٢٢، أُنشئت بؤرة استيطانية جديدة في موقع التراث العالمي بتير.[٦٠] وجرى توصيل العديد من البؤر

---

[٥٢] على سبيل المثال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٨٢/٧٦ المعتمد في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، الوثيقة A/RES/76/82.

[٥٣] انظر:
ILO, Resolution concerning the Implications of Israeli Settlements in Palestine and Other Occupied Arab Territories in Connection with the Situation of Arab Workers, International Labour Conference, 66th Session, 1980.

[٥٤] انظر:
ILO, *Action Taken on the Resolutions Adopted by the International Labour Conference at Its 59th to 64th Sessions*, Supplement to the Report of the Director-General, International Labour Conference, 65th Session, 1979, para. 42.

[٥٥] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، *تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) - تقرير الأمين العام*، الوثيقة S/2021/1047، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، الفقرة ٦١.

[٥٦] *تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، الفقرة ٦٢.

[٥٧] *تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، الفقرة ٤.

[٥٨] انظر:
Peace Now, "The Government is Advancing 30 Plans with 2860 Units for Settlers and 6 Plans with 1303 Units for Palestinians", 22 October 2021 (updated on 27 October and 1 November 2021).

[٥٩] انظر: Peace Now, "Settlements Data: Population", Number of Outposts Established Per Year.

[٦٠] انظر: Peace Now, "Settlers Established a New Outpost in a Declared World Heritage Site in Battir", 14 March 2022.

الاستيطانية بالبنية التحتية الوطنية للمياه والكهرباء وزُودت بسبل الوصول إلى الطرق المعبدة، على الرغم من كونها غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي.[٦١]

٦٨. ولوحظ وجود "علاقة مباشرة" بين إقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية وتوسيعها وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم.[٦٢] وفي عام ٢٠٢١، وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ما يقرب من ٥٠٠ هجوم شنه مستوطنون إسرائيليون، وهو أعلى مستوى يُوثقه المكتب منذ أن بدأ تسجيل أعمال العنف المرتبطة بالمستوطنين في عام ٢٠٠٥، وبزيادة قدرها ٤٠ في المائة عن المستوى المسجل في عام ٢٠٢٠. ومن النادر توجيه اتهامات إلى المستوطنين الإسرائيليين بارتكاب مثل هذه الهجمات ضد الفلسطينيين ولا تؤدي سوى نسبة صغيرة من التحقيقات المفتوحة ضد المستوطنين إلى مقاضاة الجناة. وعلى الرغم من تزايد هجمات المستوطنين، فقد كان عدد الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون للشرطة قليلاً، لأنّ قلة المساءلة، فيما يبدو، أفقدت الفلسطينيين الثقة في نظام إنفاذ القانون وشحذ عزيمة المستوطنين في آن واحد.[٦٣]

٦٩. وتُظهر بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الخسائر البشرية الناجمة عن المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين زيادة مقلقة في عدد الإصابات أثناء السنة التي تلت تقرير المدير العام الأخير (الجدول ٣-١)، حيث بلغ عدد الوفيات المسجلة في صفوف الفلسطينيين ٣٤٩ حالة وفاة وفي صفوف الإسرائيليين ١١ حالة وفاة في عام ٢٠٢١. وهذا هو أعلى عدد لحالات الوفاة في صفوف الفلسطينيين منذ عام ٢٠١٤ وأعلى عدد لحالات الوفاة في صفوف الإسرائيليين منذ عام ٢٠١٨.

◄ **الجدول ٣-١: الخسائر البشرية في سياق الاحتلال والصراع، ٢٠١٩-٢٠٢١**

	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
	الوفيات	الإصابات	الوفيات	الإصابات	الوفيات	الإصابات
الخسائر البشرية في صفوف الفلسطينيين	137	15 491	30	2 578	349	19 190
الخسائر البشرية في صفوف الإسرائيليين	10	123	3	102	11	166

المصدر: OCHA, Data on casualties.

٧٠. واستمر تسريع وتيرة عمليات الهدم والمصادرة التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في حق ممتلكات الفلسطينيين منذ عام ٢٠٢٠. وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هدم ٩١١ مبنى - ونزوح ١ ٢٠٨ أشخاص - في الضفة الغربية خلال عام ٢٠٢١. وشكل ذلك زيادة في عدد عمليات الهدم البالغة ٨٥٤ عملية وحالات النزوح البالغة ١ ٠٠١ حالة، التي كانت مرتفعة أصلاً في عام ٢٠٢٠. وأسهمت عمليات الإخلاء المخطط لها للأسر الفلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها مناطق من قبيل الشيخ جراح وسلوان، في احتدام التوترات وتصاعد أعمال العنف خلال عام ٢٠٢١. وفي أوائل عام ٢٠٢٢، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يطالب بضرورة تسوية ملكية العقارات في منطقة الشيخ جراح قبل إخلاء الأسر من مساكنهم.

٧١. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنّ استخدام الأوامر العسكرية قد ازداد في عام ٢٠٢١.[٦٤] وغالباً ما تتطلب هذه الأوامر إخطاراً بدرجة أقل وتُقيد سبل الانتصاف القانوني. وفي حين استمر الأمين العام بالشعور ببالغ القلق إزاء استمرار عمليات الهدم والمصادرة للمباني الفلسطينية، فإنه رحب بزيادة عدد الخطط الرامية إلى بناء بعض الوحدات السكنية للفلسطينيين في حي العيسوية في القدس الشرقية المحتلة وفي المنطقة جيم.[٦٥] وقد ظل العديد

[٦١] بتسيلم، *بالوكالة عن الدولة: استيلاء الدولة على أراضٍ في الضفة الغربية أدائُه عُنف المستوطنين*، ملخص، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

[٦٢] انظر: Peace Now, *Violent Settlement: The Connection between Illegal Outposts and Settler Violence*, November 2021 .

[٦٣] انظر: Peace Now, *Violent Settlement*.

[٦٤] *تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، الفقرة ٦٥.

[٦٥] *تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)*، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، الفقرتان ٦٥ و٦٦.

من هذه الخطط، التي سعى بعضها إلى إضفاء الصبغة القانونية على المباني القائمة بأثر رجعي، في انتظار إقرارها لعدد من السنوات وكان معظمها في مرحلة الإقرار الأولى.[٦٦]

حقوق العمال في الضفة الغربية: أثر التوسع الاستيطاني

٧٢. سجلت التقارير السابقة للمدير العام الأثر المباشر للعقبات الإدارية والقيود المادية المفروضة على حركة التنقل وانعدام المساواة في المعاملة والعنف الفعلي أو التهديد بالعنف، على حقوق العمال في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠٢١، أصبحت هذه المسائل ماثلة للعيان مرة أخرى. ولا تزال انعكاسات سياسات الاستيطان وأنشطته على حقوق العمال الفلسطينيين تؤثر تأثيراً عميقاً في الحياة اليومية للفلسطينيين، رجالاً ونساءً، الساعين إلى كسب لقمة العيش. ويقيّد العنف الفعلي أو التهديد بالعنف وتوسيع المستوطنات والبنية التحتية الاستيطانية والجدار الفاصل حقوق العمال الفلسطينيين في حرية التنقل والإقامة والوصول إلى الموارد والعمل والأسواق. وتتأثر الزراعة على نحو خاص باعتداءات المستوطنين على الحيوانات والمحاصيل والأدوات، فضلاً عن القيود الإدارية المفروضة على سبل الوصول إلى الأراضي. وما فتئ التطبيق غير المتكافئ لمتطلبات التخطيط والقيود المفروضة على سبل الوصول يحدّ من القدرة على إنشاء مبانٍ جديدة أو تطوير فرص العمالة ومزاولة الأعمال.

الحواجز الإدارية والمادية القائمة أمام سبل الوصول إلى منطقة التماس

٧٣. بمقتضى اللوائح الإسرائيلية المعقدة التي تنظّم سبل الوصول إلى الأرض الفلسطينية في منطقة التماس، إنّ الفلسطينيين ملزمون بالحصول على تصاريح للوصول إلى الأراضي الزراعية في المنطقة من خلال بوابات محددة في الجدار، في حين يمكن للإسرائيليين والسياح الوصول إلى هذه المناطق بحرية.[٦٧] ونتيجة للصعوبات القائمة فيما يتعلق بالحصول على تصاريح الوصول المحدودة هذه من الجيش الإسرائيلي، اضطر الفلسطينيون في كثير من الأحيان إلى حصر زراعتهم في المحاصيل التي تتطلب القليل من العناية أو التوقف عن الزراعة تماماً. وقد أشارت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية، هموكيد، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ إلى أنه في حين أنّ الاعتبارات الأمنية شكلت التبرير المقدم لضوابط الوصول، فإنّ ما لا يزيد عن ٦ في المائة من التصاريح التي لم تُمنح للمزارعين والعمال الزراعيين كانت فعلاً لأسباب أمنية.[٦٨]

٧٤. وفي عام ٢٠٢١، واصلت المحاكم الإسرائيلية النظر في قضايا تتعلق بزيادة القيود الإسرائيلية تدريجياً على سبل الوصول إلى منطقة التماس لأغراض كسب لقمة العيش. واستجابة لإحدى هذه القضايا، عُدلت اللوائح المتعلقة بمنطقة التماس في أيار/ مايو ٢٠٢١ للسماح للفلسطينيين ممن يجوز لهم الدخول إلى إسرائيل بدون تصاريح - أي الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ عاماً والنساء اللواتي تزيد أعمارهنّ عن ٥٠ عاماً - بالدخول أيضاً إلى منطقة التماس دون تصاريح.[٦٩] وفي آذار/ مارس ٢٠٢٢، رأت المحكمة العليا في القدس أنّ القيود التي تحول دون الوصول إلى المساحات الصغيرة من الأراضي لزراعتها لا يمكن أن تستمر، لأنها تضر على نحو غير متناسب بحق أصحاب الأراضي في الملكية، وأقرت بأنّ الوصول إلى المزارع الواقعة في منطقة التماس مهم لأسباب اقتصادية وثقافية ووجدانية.[٧٠]

انعدام المساواة في المعاملة

٧٥. كان ثمة تصور واسع الانتشار في صفوف المحاورين الذين تحدثت معهم البعثة يفيد بتعرض الفلسطينيين للتمييز جراء تطبيق اللوائح والسياسات. فعلى سبيل المثال، لم يكن من حق الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية الحصول على الإعانات

---

[٦٦] انظر:
Peace Now, "The Government Is Advancing 30 Plans with 2860 Units for Settlers and 6 Plans with 1303 Units for Palestinians".

[٦٧] انظر:
HaMoked, *Creeping Dispossession: Israeli Restrictions on Palestinian Farming Beyond the Barrier*, October 2021. "منطقة التماس" هي المنطقة الواقعة في الضفة الغربية بين الجدار الفاصل والخط الأخضر (خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية منذ عام ١٩٤٨)، والتي يصنفها الجيش الإسرائيلي بوصفها منطقة مغلقة أمام الفلسطينيين.

[٦٨] وفقاً لبيانات الإدارة المدنية، فإنّ حالات الرفض الناجمة عن اعتراض جهاز الأمن الإسرائيلي (شين بيت) تتراوح بين صفر و٣ في المائة من حالات رفض منح التصاريح للمزارعين و١ و٦ في المائة من حالات رفض منح التصاريح للعمال الزراعيين. وبدلاً من ذلك، ووفقاً للبيانات، فإنّ السبب الرئيسي لرفض منح التصاريح هو "عدم الاستجابة للمعايير السياسية". انظر: HaMoked, *Creeping Dispossession*, 32–33.

[٦٩] انظر: HaMoked, *Creeping Dispossession*, 37.

[٧٠] انظر:
HaMoked, "The HCJ Grants HaMoked's Petition: Military Must Amend the Harsh 'Tiny Plot' Restriction Used to Prevent West Bank Farmers from Accessing Their Lands inside the Seam Zone", 7 March 2022.

والحوافز المقدمة إلى المستوطنين في الضفة الغربية، بما في ذلك الامتيازات الضريبية وإعانات العمالة، لاستخدام أراضيهم وتطويرها.[٧١] وقد أثر ذلك بوجه خاص في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على العمل بطريقة تنافسية ومستدامة. وساد شعور قوي بانعدام المساواة في المعاملة على الخصوص في القدس الشرقية، التي واصلت فيها مجموعات المستوطنين جهودها للانتقال إلى الأحياء الفلسطينية وكان يجري النهوض بمشاريع التجديد الحضري حصرياً في الأحياء الإسرائيلية في المدينة.[٧٢] وكانت الصعوبات السابقة في الحصول على تصاريح للمنشآت الصغيرة في المدينة القديمة تثني المنشآت الفلسطينية عن التقدم بطلب للحصول عليها. وأُحيطت البعثة علماً بأنّ قطاع السياحة ـ الذي يُعتبر في العادة أكبر قطاع للاستخدام في القدس الشرقية ـ واجه صعوبة في الانتعاش من جائحة كوفيد-١٩ وعمليات الإغلاق، وقد تفاقمت هذه الآثار بسبب القيود المفروضة على التخطيط وزيادة نشاط المستوطنين.

٧٦. وأشارت التقارير السابقة للمدير العام إلى أنه يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على تصاريح البناء الإسرائيلية. وقد أثر التسريع المستمر في عمليات هدم المباني الفلسطينية التي نفذتها السلطات الإسرائيلية تأثيراً مباشراً في سبل عيش الفلسطينيين في عام ٢٠٢١. وكان ما يقرب من ٥٠ في المائة من ٩١١ مبنى هُدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في عام ٢٠٢١ قد استُخدم لأغراض كسب العيش أو الزراعة، مما ألحق الضرر بسبل عيش ٧٠٤ ١٢ أشخاص.[٧٣] وأثر هدم ممتلكات مجتمعات البدو والرعاة في جميع أنحاء الضفة الغربية في عام ٢٠٢١، على سبل عيش ٨٢٥ شخصاً.[٧٤] وترافقت عمليات الهدم الفعلية والتهديد بالهدم في القدس الشرقية في عام ٢٠٢١، التي طالت إلى حد كبير المباني السكنية، بعنف طائفي وأثارت خوفاً كبيراً، وبالتالي أثرت في الاستقرار والثقة اللازمين لقطاع الأعمال.

عنف المستوطنين: قطف الزيتون

٧٧. شكل موسم قطف الزيتون السنوي في عام ٢٠٢١، على غرار السنوات السابقة، نقطة اشتعال للنزاع بين المزارعين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. وقد قدمت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية ييش دين تقارير عن العديد من أعمال التعدي التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون بحق المقيمين الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال موسم قطف الزيتون من ١ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١، بما في ذلك العنف وسرقة المحاصيل وإتلاف الأشجار أو اجتثاثها ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضٍ خاصة.[٧٥] وفي بعض الحالات، حاول الجنود الإسرائيليون ومتطوعون من منظمات إسرائيلية غير حكومية حماية المزارعين الفلسطينيين من عنف المستوطنين.[٧٦] وقد شكل "العنف المستمر والممنهج الذي يمارسه المستوطنون" عاملاً محركاً لعمليات الاستيلاء على الأراضي الزراعية والمراعي الفلسطينية في الضفة الغربية.[٧٧]

حقوق العمال في غزة: أثر الحصار وتصاعد الأعمال العدائية

٧٨. تفاقمت الآثار البالغة لعمليات الإغلاق المتعلقة بالصحة العامة والحصار المستمر على غزة بفعل تصاعد أعمال العنف في عام ٢٠٢١. وبلغ هذا الوضع ذروته باندلاع أعمال عدائية بين حماس وإسرائيل في أيار/ مايو استمرت ١١ يوماً، قُتل خلالها ٢٦١ فلسطينياً في غزة و١١ شخصاً من جراء الصواريخ الفلسطينية في إسرائيل.[٧٨]

---

[٧١] بتسيلم، *هذه لنا وهذه أيضاً لنا: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية*، آذار/ مارس ٢٠٢١، الصفحة ٦.

[٧٢] انظر:
Ir Amim, *Planned Negligence: How Palestinian Neighborhoods Disappeared from Jerusalem's Current and Future Urban Planning Policies*, June 2021, 17.

[٧٣] انظر: OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank". هذا بالإضافة إلى ١ ٢٠٨ نازحين نزوحاً مباشراً.

[٧٤] انظر: OCHA, "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank". تشمل الهياكل المعيشية المحلات التجارية وحظائر الحيوانات والجدران والمستودعات، وما إلى ذلك.

[٧٥] ييش دين، تلخيص موسم قطف الزيتون ٢٠٢١، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

[٧٦] انظر:
Gideon Levy, "A Nightmare Season in the West Bank", *Haaretz,* 22 October 2021; Hagar Shezaf, "Israeli Charged for Assault on Activists Helping Palestinians During Olive Harvest", *Haaretz*, 22 November 2021.

[٧٧] انظر: B'Tselem, *State Business*.

[٧٨] انظر: OCHA, Key Facts and Figures, 7. تسببت القوات الإسرائيلية بمقتل ما لا يقل عن ٢٤١ فلسطينياً من بين ٢٦١، أما الباقون فبسبب سقوط الصواريخ داخل غزة وظروف أخرى.

٧٩. وخلال تصعيد أيار/ مايو ٢٠٢١، تضررت أماكن العمل تضرراً جسيماً. وخلص أحد التقارير إلى أنّ ٦٦٩ قطعة أرض زراعية و٢٢١ مزرعة للماشية والدواجن و٥٩ منشأة صناعية و٤٨٣ منشأة تجارية لحقها ضرر.[٧٩] ووفقاً لتقييم البنك الدولي السريع للأضرار والاحتياجات، الذي أُجري في حزيران/ يونيه ٢٠٢١، دُمرت مرافق ١٠٩ شركات في قطاعات الخدمات والتجارة والصناعة تدميراً كاملاً.[٨٠] وتعرض أكبر مستودع للإمدادات الزراعية في غزة، والذي كان يخزّن كميات كبيرة من المواد الكيميائية الزراعية، للتدمير جرّاء القصف المدفعي الإسرائيلي، مما أثر في سبل العيش وتسبب في أضرار بيئية.[٨١] وأفاد نصف الأسر في غزة بأنّه كان للتصعيد انعكاسات على سبل عيشهم وممتلكاتهم.[٨٢]

٨٠. وفي عام ٢٠٢١، واصلت إسرائيل إنفاذ الإجراءات المتعلقة بالمناطق المقيد الوصول إليها في غزة بالقرب من محيط السياج ومناطق الصيد قبالة ساحل غزة. وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وقوع ٧ إصابات في عام ٢٠٢١ في صفوف العاملين أو المقيمين في تلك المناطق.[٨٣] وأثرت الإجراءات الإسرائيلية في عام ٢٠٢١ تأثيراً بالغاً في الزراعة.[٨٤] وفي أعقاب تصعيد أيار/ مايو، أوقفت إسرائيل أولاً خروج جميع الشاحنات المحملة من غزة لحوالي ٤٠ يوماً، مما تسبب في خسائر كبيرة، ثم فرضت قيوداً جديدة أدت إلى الحد بشكل كبير من خروج البندورة، التي كانت تمثل في العادة ٨٠ في المائة من الخضروات التي تغادر غزة.[٨٥] واستمرت عمليات التوغل وإطلاق النار والقصف وإغراق الحقول والرش الجوي لمبيدات الأعشاب، التي نفذتها القوات الإسرائيلية في خلق حالة شديدة من الخوف في صفوف المزارعين.[٨٦]

٨١. وعانى صيادو الأسماك في غزة من صعوبات مماثلة في عام ٢٠٢١. وسُجل ما مجموعه ١٩٥ حادث إطلاق نار من جانب البحرية الإسرائيلية على الصيادين قبالة ساحل غزة في النصف الأول من عام ٢٠٢١.[٨٧] وخلال التصعيد في أيار/ مايو، لحقت أضرار بقوارب ومعدات الصيد وفُرض حظر على دخول المجال البحري في غزة لمدة أسبوعين وقيود على تجارة الأسماك خارج القطاع لبضعة أشهر، مما أثر في سبل عيش ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ شخص.[٨٨] وبعد اتفاق وقف إطلاق النار في نهاية أيار/ مايو ٢٠٢١، فتحت إسرائيل منطقة صيد الأسماك، لكنها حددت مساحة الصيد المسموح بها ضمن نطاق ٦ أميال بحرية قبالة ساحل غزة، قبل أن توسعها في حزيران/ يونيه لتبلغ ٩ أميال بحرية.[٨٩] وفي ١٢ تموز/ يوليه، جرى توسيع نطاق منطقة صيد الأسماك المسموح بها مرة أخرى إلى ١٢ ميلاً بحرياً قبالة أجزاء من ساحل غزة،[٩٠] باستثناء نهاية تموز/ يوليه عندما قُلصت مرة أخرى إلى ٦ أميال بحرية، عقب حرائق اندلعت في إسرائيل بسبب بالونات حارقة أُطلقت من غزة.[٩١] وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، جرى توسيع منطقة صيد الأسماك المسموح بها على امتداد الجزء الجنوبي من ساحل غزة إلى ١٥ ميلاً بحرياً،[٩٢] وهو ما يسجل عودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل تصاعد الأعمال العدائية في أيار/ مايو.

---

[٧٩] مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية الحق، *العدوان في أرقام: تقرير يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم والممتلكات العامة خلال عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من ١٠ إلى ٢١ أيار/ مايو ٢٠٢١*، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، الصفحات ٢٥-٣١.

[٨٠] انظر: World Bank Group, *Gaza Rapid Damage and Needs Assessment*, 52.

[٨١] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "المخاطر البيئية والصحية لا تزال تتكشف: قصف أكبر مستودع للمواد الكيماوية الزراعية في غزة"، *نشرة الشؤون الإنسانية: غزة بعد تصعيد أيار/ مايو - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١*، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

[٨٢] انظر: REACH, "OPT MSNA Key Analysis Findings", AIDA workshop, October 2021, 13.

[٨٣] انظر: OCHA, Data on casualties.

[٨٤] انظر: Al-Mezan Centre for Human Rights, *Farming in a Buffer Zone: The Conditions Gaza Farmers Face under Closure*, 2021, 7.

[٨٥] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "تصدير البندورة الطازجة إلى خارج غزة: قصة محمد"، *نشرة الشؤون الإنسانية: غزة بعد تصعيد أيار/ مايو - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١*، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

[٨٦] انظر: Al-Mezan Centre for Human Rights, *Farming in a Buffer Zone*, 24–25.

[٨٧] جيشاه - مسلك، غزة: نظرة من الداخل، أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

[٨٨] جيشاه - مسلك، "منظمات حقوق الإنسان لوزير الأمن، منسق عمليات الحكومة الإسرائيلية والمدعي العسكريّ العام: عليكم إلغاء كافة التقييدات التعسفية المفروضة على ابحار الصيادين على الفور، ووقف إطلاق القوات البحرية النار على الصيادين وممتلكاتهم"، ٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢١.

[٨٩] جيشاه - مسلك، "تحديث معابر: دخول الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة، منطقة الصيد مقيدة لـ ٩ أميال بحرية"، ١ تموز/ يوليه ٢٠٢١.

[٩٠] جيشاه - مسلك، "تحديث معابر: استمرار التقييدات على المعابر، توسيع منطقة الصيد لـ ١٢ ميل بحري"، ٢١ تموز/ يوليه ٢٠٢١.

[٩١] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستجابة لحالة التصعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة: تقرير الحالة الثامن (٨-٢٨ تموز/ يوليه ٢٠٢١)*، ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٢١.

[٩٢] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *الاستجابة لحالة التصعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة: تقرير الحالة العاشر (أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١)*، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.

العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية: قلة نتائج إصلاح نظام التصاريح وأوجه القصور المستمر في مجال الحقوق

٨٢. في العام الماضي، أشار تقرير المدير العام باهتمام إلى إقدام إسرائيل على تنفيذ الإصلاح الذي طال انتظاره لنظام التصاريح في قطاعات البناء والصناعة والخدمات، وخطط توسيع نطاق هذا الإصلاح ليشمل القطاع الزراعي. وكان الهدف من هذا الإصلاح هو القضاء على ظاهرة الاتجار بتصاريح العمل والاعتماد على السماسرة الإسرائيليين والفلسطينيين - وهي ممارسة اتفقت جميع الأطراف على أنها غير قانونية وفاسدة وغير عادلة للغاية. وكان القصد من ذلك هو إفساح المجال أمام العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل دون الاعتماد على صاحب عمل معين، من خلال فصل حصة التصاريح عن أصحاب العمل والسماح للعمال بتغيير أصحاب العمل بسهولة أكبر ومنع التجارة في التصاريح. وبعد مرور عام، من الواضح أنّ الإصلاح لم يحقق بعدُ هدفه.

٨٣. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص فيما يتعلق بالاستعانة بالسماسرة. وبدلاً من أن تقل أهميتها مع اعتماد إصلاح نظام التصاريح، زادت حالات الاستعانة بالسماسرة عن المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠٢٠ لتبلغ المستوى المرتفع نفسه الذي كانت عليه قبل جائحة كوفيد-١٩.[٩٣] ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعان ٤٨ في المائة من حاملي التصاريح بالسماسرة في عام ٢٠٢١. ولم يتوافر لدى السلطات الإسرائيلية أو السلطات الفلسطينية معلومات دقيقة عن طبيعة هؤلاء السماسرة وهويتهم وعددهم. وقد أبلغ العديد من المحاورين البعثة بأنّ السماسرة، الذين كانوا موجودين على جانبي الجدار، استمروا في الاضطلاع علناً بأنشطتهم غير القانونية والمربحة بشكل كبير. وجرى تسليط الضوء على تعقد الوضع الذي تواجهه السلطات الإسرائيلية والفلسطينية من خلال الشرح المقدم بما يفيد أنّ البرمجيات الإسرائيلية التي صُممت لتقليل اللجوء إلى سماسرة، من خلال مطابقة أصحاب العمل الإسرائيليين المسجلين مباشرة مع العمال الفلسطينيين، كانت غير موصولة بالإنترنت أثناء زيارة البعثة، إذ تعرض النظام للاختراق وبالتالي أُضيفت ثلاثة مستويات أمن إضافية. وأبلغت السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، على السواء، البعثة بأنها اتخذت إجراءات منفصلة ضد بعض السماسرة على جانبي الجدار، شملت أنواعاً مختلفة من التحقيقات والعقوبات. وحدث هذا على الرغم من أنّ العمال الفلسطينيين لم يتقدموا بشكاوى ضد السماسرة. وبالنظر إلى الأعداد المحتملة للسماسرة والأرباح التي يحققونها من أنشطتهم، يبدو من غير المرجح أن تشكل هذه التحقيقات رادعاً كبيراً.

٨٤. وأعربت البعثة عن تقديرها لصراحة السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بإخفاق عملية إصلاح نظام التصاريح في بلوغ هدفها المتوخى. ويعتقد ممثلو الحكومة الإسرائيلية، فضلاً عن الشركاء الاجتماعيين، أنّ النظام سيتحسن بمرور الوقت، مع إدخال تحسينات على تصميمه وتشغيله. وتساءلت السلطة الفلسطينية وبعض المحاورين الفلسطينيين والإسرائيليين عما إذا كان هذا النظام موجهاً نحو المصالح الفضلى للعمال الفلسطينيين، لا سيما بالنظر إلى أنّ آراءهم لم تُؤخذ في الاعتبار. فالسلطة الفلسطينية لم تشارك في تصميم هذا النظام أو مراجعته أو تنفيذه، على النحو المتوخى في بروتوكول باريس، الذي ينص على أنّ "الجانب الفلسطيني له الحق في تنظيم استخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل من خلال إدارة الاستخدام الفلسطينية، وستعمل إدارة الاستخدام الإسرائيلية على التعاون والتنسيق في هذا الصدد".[٩٤]

٨٥. وشملت المبادرات الإسرائيلية الرامية إلى تحسين تشغيل نظام التصاريح ما يلي: موائد مستديرة مشتركة بين الوزارات وفرق عمل ولجان واجتماعات عمل وتبادل المعلومات؛ رصد طلبات أصحاب العمل للحصول على تصاريح للعمال لتحديد الطلبات المشبوهة؛ نشر معلومات محدثة ومنتظمة بشأن عملية إصلاح نظام التصاريح في إطار التماس مقدم إلى المحكمة العليا من جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية. وتضمنت التعديلات الأخيرة المدخلة على النظام اعتماد حصة قصوى لتشغيل العمال الفلسطينيين في قطاع البناء حتى لا يضطر أصحاب العمل إلى طلب تصاريح عمل لا ضرورة لها وتسريع الجهود المبذولة للانتقال إلى دفع أجور الفلسطينيين إلكترونياً، والمأمول أن يبدأ العمل بها بحلول بداية عام ٢٠٢٣. بالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لاستثارة وعي العمال الفلسطينيين بعملية الإصلاح وبحقوقهم. وكان من شأن الخطوات المتخذة لتحسين الوصول إلى الخدمات الاستشارية لمفوض حقوق العمال الأجانب، أن أدت إلى زيادة استفسارات العمال الفلسطينيين وأصحاب عملهم، التي تناولت إلى حد كبير الأجور والإعانات الاجتماعية والمسائل المتعلقة بكوفيد-١٩ وحقوق المعاشات التعاقدية.[٩٥] وأنجزت اللجنة المشتركة بين الوزارات بشأن مكافحة الاتجار بالبشر أعمالها خلال عام ٢٠٢١ ولم تجد أي دليل على وجود جرائم اتجار ضد العمال الفلسطينيين، لكنها أعتبرت أنّ

[٩٣] انظر الجدول ٢-٣ في الفصل ٢ أعلاه.

[٩٤] اتفاقية غزة - أريحا، الملحق الرابع، بروتوكول عن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، باريس، ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، المادة السابعة، الفقرة ١.

[٩٥] كان هناك ١٠٩ استفسارات من العمال في عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٣٥ في عام ٢٠٢٠؛ بلغ مجموع الاستفسارات المقدمة من العمال الفلسطينيين ١٥٥ استفساراً.

التجارة في التصاريح تشكل انتهاكاً خطيراً. بالإضافة إلى ذلك، أحيطت البعثة علماً بأنّ لجان الكنيست بشأن العمال الأجانب والمراقب المالي للدولة كانوا يشرفون على هذه المسائل.

٨٦. وشهد العام الذي أعقب التقرير الأخير للمدير العام زيادات في حصص الفلسطينيين المرخص لهم بالعمل في إسرائيل. وفي عام ٢٠٢١، ارتفعت الحصص المخصصة لفلسطينيي الضفة الغربية للعمل في سوق العمل الإسرائيلية في قطاعات البناء والفنادق والمطاعم والصناعة والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت حصة مؤقتة جديدة قدرها ٢٠٠ تصريح لقطاع التكنولوجيا المتقدمة. ولم يُوسع بعدُ نطاق عملية إصلاح نظام التصاريح، الذي يتيح للعمال الفلسطينيين الوقت لإيجاد صاحب عمل جديد، ليشمل ما يقرب من ١٩ ٠٠٠ فلسطيني في قطاع الزراعة الإسرائيلي.

٨٧. وفي حين أنّ غالبية تصاريح العمل الصادرة تسمح بالدخول اليومي إلى إسرائيل، فقد أشارت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق إلى أنّ نسبة تصل إلى ٤٠ في المائة منها سمحت بالمكوث فيها ليلاً، وفي هذه الحالة، يقتضي على صاحب العمل توفير السكن المناسب للعمال. ولم تُمنح تصاريح الإقامة الليلية هذه إلا في الحالات التي كان فيها بإمكان أصحاب العمل أن يثبتوا ضرورة هذه الإقامة المطولة وبعد إجراء عمليات تفتيش أمنية محددة. وأشارت وزارة العمل الفلسطينية إلى أنه، بغية تجنب نقاط التفتيش والتعقيدات المحتملة أثناء عبور الجدار، يفضل بعض العمال المكوث ليلاً في إسرائيل من دون الحصول على ترخيص لذلك، وغالباً ما ينامون في العراء أو في أماكن عملهم.

٨٨. كما ازداد عدد العمال من غزة، المسموح لهم بالعمل في إسرائيل. وفي نهاية عام ٢٠٢١، بلغ عدد الغزاويين العاملين في إسرائيل ٧ ٠٠٠ شخص، عقب تشديد الحصار تشديداً فعلياً خلال عمليات الإغلاق المتعلقة بكوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١. وأبلغت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق البعثة بأنه سيحق لما يعادل ٢٠ ٠٠٠ غزاوي العمل في إسرائيل في قطاعي البناء والزراعة بموجب حصة جديدة يجري تنفيذها على نحو تدريجي. كما أُحيطت البعثة علماً بأنه في آذار/ مارس ٢٠٢٢، دخل ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ غزاوي إلى إسرائيل كل يوم للعمل، سواء بتصاريح تجارية أو تصاريح جديدة "للاحتياجات الاقتصادية". وتدل شروط هذه التصاريح على أنّ هؤلاء غير محميين بموجب قانون العمل الإسرائيلي، الذي يشمل حداً أدنى للأجور وساعات عمل قانونية وأوجه حماية السلامة والصحة المهنيتين وإعانات اجتماعية. وأشارت السلطات الإسرائيلية إلى البعثة أنّ عملية تحويل تصاريح الاحتياجات الاقتصادية إلى تصاريح عمل، بحيث يكون للعمال جميع الحقوق التي ينص عليها قانون العمل الإسرائيلي، جارية ولكنها تتطلب بعض الوقت.

٨٩. وبالإضافة إلى الغزاويين العاملين في إسرائيل بموجب تصاريح غير خاصة بالعمل، كان يعمل في إسرائيل ما يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و٤٠ ٠٠٠ فلسطيني تقريباً من الضفة الغربية دون تصاريح عمل، وبالتالي دون حماية القانون الإسرائيلي.[٩٦] وبوجه الإجمال، دخل هؤلاء العمال من غير حاملي الوثائق إلى إسرائيل عبر ثقوب أُحدثت في الجدار الفاصل وتغاضى عنها، فيما يبدو، الجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود.[٩٧] وأُحيطت البعثة علماً بأنه حتى العمال الفلسطينيين الحاملين لتصاريح كانوا يدخلون في كثير من الأحيان إلى إسرائيل من خلال هذه الثقوب لتجنب المعابر التي كان لا يزال يسودها مناخ عدائي وتستنفذ الكثير من الوقت وتتعرض للإغلاق لأسباب أمنية، على الرغم من التحسن الذي شهدته في السنوات الأخيرة. وبالنسبة إلى النساء على وجه الخصوص، تشكّل المعابر ونقاط التفتيش عائقاً يثبط عزيمتهنّ في العمل. وتلقت البعثة شهادات من عدد من العمال الفلسطينيين الذين أصيبوا خلال عام ٢٠٢١ في هجمات نفذها مستوطنون إسرائيليون أو الجيش الإسرائيلي أو شرطة الحدود أثناء تنقلهم عبر الجدار الفاصل للعمل في إسرائيل. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في إسرائيل في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، وردت تقارير تفيد بتكثيف الرقابة العسكرية عند نقاط العبور ومنع الدخول غير القانوني إلى إسرائيل من خلال الثقوب في الجدار الفاصل. وأشارت تقارير أخرى إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية قد تزيد بشكل كبير من عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول إلى إسرائيل بشكل قانوني، إذ من شأن ذلك أن يحقق فوائد أمنية واقتصادية على حد سواء.[٩٨]

[٩٦] قد تختلف الأرقام بسبب التقلبات الموسمية الكبيرة، لا سيما في قطاعي الزراعة والسياحة، وما إذا كان العمل لبعض الوقت أو العمل القائم على المهام يعتبر "عملاً". بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبيّن في الفصل ٢ وأُبلغت به البعثة، قد تختار النساء الفلسطينيات، على وجه الخصوص، عدم الكشف عن عملهنّ في إسرائيل والمستوطنات لشعورهنّ بالخزي لأسباب سياسية وبسبب المخاطر التي يتعرضن لها.

[٩٧] يبدو أن عدد الثقوب في الجدار الفاصل قد ازداد خلال عمليات الإغلاق المتعلقة بكوفيد-١٩ و"لسنوات، غض المسؤولون الإسرائيليون، فيما يبدو، الطرف عن الثغرات القائمة في الجدار والتي يستخدمها يومياً آلاف العمال الفلسطينيين لدخول إسرائيل بشكل غير قانوني": انظر:
Emanuel Fabian, "Terror Attack Bared West Bank Barrier's Gaps, But Some Say Holes Help Keep the Peace", *Times of Israel*, 7 April 2022.

[٩٨] انظر:
Yaniv Kubovich, "Israel Plans to Grant Palestinians 'Tens of Thousands' More Work Permits, Gantz Says", *Haaretz*, 12 April 2022.

٩٠. ووفقاً لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، عمل قرابة ٣٧ ٠٠٠ فلسطيني في المستوطنات الإسرائيلية في قطاعات البناء والزراعة والفنادق والخدمات والصناعة،[٩٩] التي أشرفت فيها وحدة قانون العمل في الإدارة المدنية على تطبيق قانون العمل. وأُبلغت البعثة بأنّ العمال في المستوطنات الذين عملوا على أساس يومي أو موسمي في بعض الأحيان لم يُعلن أصحاب عملهم عنهم رسمياً، وبالتالي قد يكون العدد الفعلي للعمال أعلى بكثير. ووفقاً لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية، عملت قرابة ٦ ٠٠٠ امرأة فلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية، لكنهنّ لم يتمتعن بحقوقهنّ عملياً.[١٠٠] وقد أبلغ بعض المحاورين البعثة بوجود حالات فردية من التحرش الجنسي بالعاملات الفلسطينيات وانتشار عمل الأطفال إلى حد كبير أثناء العطل المدرسية في المستوطنات خلال عام ٢٠٢١.[١٠١] وعلى الرغم من أنّ الشعور بالخزي يجعل من غير المحتمل تقديم شكاوى رسمية، فقد أُبلغت البعثة بأنّ الشرطة الإسرائيلية أجرت بعض التحقيقات في عام ٢٠٢١ بشأن استغلال العمال الفلسطينيين في المستوطنات.

٩١. وتبقى ظروف العمل السيئة والافتقار إلى الإعانات الاجتماعية حقيقة يومية بالنسبة إلى الكثير من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. وقد تلقت البعثة معلومات عن ساعات العمل الطويلة وأماكن العمل المضجّة والوسخة والأجور المتدنية وعدم تسديد نفقات التنقل وصعوبة الحصول على تعويضات بعد حوادث العمل.[١٠٢] وأفادت إدارة إنفاذ وتنظيم قوانين العمل الإسرائيلية أنه في عام ٢٠٢١، أُجريت تحقيقات مع ٧٤ صاحب عمل في إطار الإجراءات الجنائية والإدارية للاشتباه في وقوع انتهاكات بحق ٢٠٤ عمال فلسطينيين؛ وأسفرت ٥٤ قضية من هذه القضايا حتى الآن عن إنزال عقوبات بالأشخاص الذين ثبتت إدانتهم ولا تزال ٥ قضايا قيد البحث. وتعلقت الانتهاكات الرئيسية بعدم دفع اشتراكات التقاعد وخرق لوائح الحد الأدنى للأجور وعدم دفع ساعات العمل الإضافية. وغالباً ما تكون قسائم الأجور الشهرية للعمال الفلسطينيين غير دقيقة من حيث ساعات العمل والأجور. ويعتمد العمال على أصحاب العمل والسماسرة، وغالباً ما يذعنون لهذه الممارسات.

٩٢. وأبلغ الاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت) وجمعية البنائين الإسرائيليين البعثة أنّ المفاوضات جارية بشأن اتفاق مفاوضة جماعية جديد يشمل قطاع البناء، الذي يضم غالبية العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وظلت لجنة المظالم المنشأة بموجب الاتفاق الجماعي الحالي تحظى بمعدل رضا مرتفع في صفوف المستخدِمين. واستهلت لجنة ثانية، مقرها القدس، عملها في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢ لتحسين إمكانية وصول العمال وأصحاب العمل إلى سبل الانتصاف. ومن ناحية أخرى، في أوائل عام ٢٠٢١، جرى توقيع اتفاق جماعي على مستوى المنشآت في مستوطنة عطروت الصناعية لصالح العمال الفلسطينيين في أحد مصانع إنتاج المواد الغذائية والمنتسبين إلى نقابة معاً العمالية.[١٠٣]

٩٣. وعلى مدى عقود عديدة، تراكمت أموال طائلة لأنّ العديد من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل لم يتلقوا معاشات تقاعدية أو استحقاقاتهم من الإجازة المرضية. ولا تزال هذه المسألة عالقة. وفي عام ٢٠٢١، نظرت لجنة الكنيست الخاصة المعنية بالعمال الأجانب والمحكمة العليا على السواء في هذه المسألة، في سياق الالتماسات التي قدمتها جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال. ولا يوجد حتى الآن اتفاق بين السلطات الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية بشأن المبالغ الإجمالية المعنية أو بشأن الخطوات الضرورية التالية التي ينبغي اتخاذها. وقد بذل الجانبان جهوداً لإنشاء مرافق لتلقي أموال معاشات التقاعد المتراكمة، لكنّ النتيجة لا تزال غير واضحة.

---

[٩٩] انظر: COGAT, "Information Provided to ILO Mission", April 2022 (unpublished).

[١٠٠] انظر:
Ministry of Women's Affairs, "Israeli Occupation Impacts on the Palestinian Work Sector", briefing note for the ILO fact-finding mission (unpublished).

[١٠١] أُبلغت البعثة أنه في ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، قُتل ثمانية فلسطينيين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة في حادث سيارة وهم في طريقهم إلى منازلهم من عملهم كعمال زراعيين مياومين في مستوطنة إسرائيلية في وادي الأردن. انظر أيضاً:
Jack Khoury and Hagar Shezaf, "Eight Palestinian Teens Killed in West Bank Car Crash", *Haaretz*, 6 January 2022.

[١٠٢] انظر:
MAAN Workers Association, *Atarot Industrial Zone in Jerusalem: Workers Demand Their Rights and Start to Organize*, February 2022.

[١٠٣] انظر: MAAN Workers Association, *Atarot Industrial Zone in Jerusalem*.

٩٤. وأبلغ الهستدروت البعثة أنه خلال عام ٢٠٢١ بدأ تحصيل رسوم حوالي ٠٠٠ ١٣ عامل فلسطيني في إسرائيل، بعد القرار الصادر عن سلطة السكان والهجرة ومنافذ الحدود في أيار/ مايو ٢٠٢٠ بوقف جميع الاقتطاعات التلقائية المتعلقة بالاشتراكات النقابية للعمال الفلسطينيين.[١٠٤] وحتى الآن، كان الهستدروت يتفاوض بشكل مباشر مع قرابة ٦٠٠ شركة من أجل اقتطاع الرسوم النقابية، وسيواصل جهوده المبذولة في هذا الصدد في عام ٢٠٢٢. وكان قصده من ذلك الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب بموجب الاتفاق المبرم عام ٢٠٠٨ مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بتحويل ٥٠ في المائة من هذه الرسوم إلى الاتحاد.

٩٥. ولطالما شكلت الصحة والسلامة المهنيتان مصدر قلق فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية. وقد تلقت البعثة إحصاءات متباينة عن معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث المهنية في صفوف العمال الفلسطينيين في إسرائيل في عام ٢٠٢١. وتراوح عدد الوفيات المبلغ عنها بين ١٠ و٢٢ حالة وفاة، وهما رقمان لا يختلفان كثيراً عن عدد الوفيات المتراوح بين ١٠ و٢٣ حالة وفاة كانت البعثة قد تلقت تقريراً بشأنه في عام ٢٠٢٠. وتشير إحصاءات وزارة العمل الفلسطينية إلى وفاة ٤٠ عاملاً فلسطينياً في إسرائيل في عام ٢٠٢١، ٢٢ منهم نتيجة حوادث مهنية والباقي نتيجة أعمال العنف أو حوادث وقعت في الطريق إلى العمل أو في طريق العودة منه، أو لأسباب أخرى.[١٠٥] وقد أفاد المركز الوطني الفلسطيني للسلامة والصحة المهنية وحماية البيئة في جامعة بوليتكنك فلسطين في الخليل أنّ ١٨ فلسطينياً توفوا في سوق العمل الإسرائيلية في عام ٢٠٢١، من بينهم ١١ شخصاً في قطاع البناء. وأبلغت السلطات الإسرائيلية عن ١٠ حالات وفاة في صفوف الفلسطينيين في قطاع البناء الإسرائيلي في عام ٢٠٢١. وكما كانت عليه الحال في الماضي، وقعت غالبية الحوادث المهنية التي أدت إلى الوفاة بسبب السقوط من أماكن مرتفعة في قطاع البناء الإسرائيلي.

٩٦. وأشارت إدارة السلامة والصحة المهنية الإسرائيلية إلى إجراء ما مجموعه ٣٠٠ ١٢ زيارة تفتيش لأماكن العمل في قطاع البناء في عام ٢٠٢١، وهو ما يماثل عدد الزيارات المضطلع بها في عام ٢٠٢٠. وعقب هذه الزيارات، أُغلق ما يقرب من ٠٠٠ ١ موقع بناء بالكامل و٠٠٠ ٥ موقع بناء بشكل جزئي. وواصلت السلطات الإسرائيلية، بالتعاون مع الهستدروت وجمعية البنائين الإسرائيليين، توفير فرص التدريب على السلامة والصحة المهنيتين للعمال الفلسطينيين. وأُبلغت البعثة بأنّ الاشتراط الإلزامي القاضي بأن يجتاز العامل الفلسطيني اختبار السلامة والصحة المهنيتين قبل حصوله على تصريح عمل في إسرائيل سيكون ساري المفعول في عام ٢٠٢٢. واعتبرت بعض المنظمات غير الحكومية أنّ من شأن إنفاذ هذا الاختبار أن يزيد من احتمال سطوة السماسرة على العمال الفلسطينيين، إذ يمكنهم توفير التصاريح دون الاستجابة لاشتراط اجتياز الاختبار.

[١٠٤] انظر:
MAAN Workers Association, "Following MAAN's petition, Israeli Interior Ministry's Payments Section has stopped deducting service fees from the wages of Palestinian workers. The fees were paid to the Histadrut since 1970 and to Histadrut Leumit since 2019", 8 December 2020.

[١٠٥] انظر:
Palestinian Authority, Ministry of Labour, "A List of Deaths Among Workers: 1 January–31 December 2021 (In Order of the Date of Death", 2022 (unpublished).

الفصل ٤- الإدارة السديدة وبناء المؤسسات في خضم انعدام الاستقرار المتواصل

٩٧. إنّ آثار الاحتلال وتفاقم الانقسام الداخلي يقوضان قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان إدارة سديدة فعالة، بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا العمل، مما يسهم في دورة مستمرة من الأزمات الاقتصادية والسياسية. والانتعاش الاقتصادي الذي شهده عام ٢٠٢١ بعد الإلغاء التدريجي للتدابير المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ لم يكن كافياً من أجل مواجهة معدلات البطالة والفقر الآخذة في الارتفاع. وقد أحيطت البعثة علماً بأنه في ظل الأزمات المالية وزيادة التضخم وتراجع مساعدات الجهات المانحة،[١٠٦] اضطرت السلطة الفلسطينية إلى أن تلجأ إلى خطة تقشف أخرى في أواخر عام ٢٠٢١، تتمثل في خفض إضافي في الإنفاق التشغيلي، بما في ذلك خفض رواتب موظفي القطاع العام بنسبة ٢٠ في المائة.[١٠٧]

٩٨. وواصل عدد من محاوري البعثة التعبير عن قلقهم إزاء تراجع مستويات ثقة المواطنين في الإدارة السديدة الفلسطينية وتقلص الحيز المدني في الضفة الغربية وفي غزة. وكان من شأن إرجاء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس التشريعي إلى أجل غير مسمى - والمقرر إجراؤها في الأصل في أيار/ مايو ٢٠٢١ - أن أسهم في زيادة انحسار ثقة السكان في المسؤولين وفي المؤسسات الفلسطينية، في سياق تخيّم عليه شكوك كبيرة بالفساد.[١٠٨] وتشوب عملية صنع القوانين شواغل بشأن الشرعية. ففي غياب المجلس التشريعي لما يزيد عن ١٥ عاماً، كان يجري تأجيل التشريعات أو إصدارها بمرسوم رئاسي.

٩٩. وفي أواخر عام ٢٠٢١، جرى تصنيف ست منظمات فلسطينية من منظمات المجتمع المدني[١٠٩] على أنها "منظمات إرهابية" من خلال قرار عسكري إسرائيلي.[١١٠] ومن المرجح أن تحد هذه الخطوة التي نددت بها الأمم المتحدة والعديد من الوكالات الإنمائية،[١١١] المساحة المحدودة المتاحة أمام منظمات المجتمع المدني التي تكفل المساءلة عن حقوق الإنسان وتوفر خدمات اجتماعية أساسية.

١٠٠. ومن ناحية إيجابية، جرت الانتخابات المحلية في الضفة الغربية على مرحلتين، في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١ من أجل انتخاب السلطات المحلية في ٣٧٦ منطقة ريفية، وفي ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٢٢ في مدن كبيرة بغية انتخاب المجالس البلدية في مناطق لا يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٥ شخص. وفي حين أنّ بعض القوائم الانتخابية كانت مرتبطة بصورة واضحة بأحزاب معروفة، قاطعت حماس عملية الانتخاب ومنعت إجراء الانتخابات في غزة.[١١٢]

الإدارة السديدة لسوق العمل: مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إعداد التشريعات وإنفاذها

١٠١. أنهى مجلس وزراء السلطة الفلسطينية عام ٢٠٢١ الاستعراض "لأجندة السياسات الوطنية"[١١٣] الذي كان قد بدأه في عام ٢٠١٩، وأصدر "خطة التنمية الوطنية: القدرة على الصمود وفك الارتباط والتنمية الجماعية على طريق الاستقلال، ٢٠٢١- ٢٠٢٣". وتقترح خطة التنمية الوطنية التي تسترشد بأربعين وثيقة توافقية أخرى، وبإسهامات من المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين، وضع نموذج تنمية جديد يستند إلى دعامتين أساسيتين: "التنمية الجماعية" - بتطوير

---

[١٠٦] انظر: OCHA et. al., *Humanitarian Needs Overview 2021: OPT*, working document, issued December 2021, 12.

[١٠٧] كانت رواتب موظفي القطاع العام التابعين للسلطة الفلسطينية قد جرى خفضها بالفعل منذ عام ٢٠١٩ بسبب خطة التقشف التي نفذتها السلطة الفلسطينية والمرتبطة بحجب إسرائيل لإيرادات التخليص الجمركي. وقد أعيدت رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بصورة مؤقتة إلى مستوياتها السابقة لفترة وجيزة في عام ٢٠٢١، بما في ذلك في قطاع غزة.

[١٠٨] انظر: Palestinian Centre for Policy and Survey Research, "Press release on Public Opinion Poll No. (83)", 22 March 2022, 5.

[١٠٩] المنظمات هي: الضمير، الحق، الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، اتحاد لجان العمل الزراعي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

[١١٠] انظر: OCHA et al., *Humanitarian Needs Overview 2021: OPT*, 15.

[١١١] انظر:
for instance, Association of International Development Agencies et al., "UN Agencies and the Association of International Development Agencies Stand By Civil Society Organisations in the Occupied Palestinian Territory", 9 November 2021; UN, "UN High Commissioner for Human Rights Bachelet Calls Israel's 'Terrorism' Designation an Unjustified Attack on Palestinian Civil Society", press release. 26 October 2021.

[١١٢] انظر: European Council on Foreign Relations, "Mapping Palestinian Politics: Local Elections (2021-2022)".

[١١٣] السلطة الوطنية الفلسطينية، *أجندة السياسات الوطنية، ٢٠١٧-٢٠٢٢: المواطن أولاً*، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦ (ترجمة غير رسمية).

التخصصات الإقليمية في القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات والتكنولوجيا) - وفك الارتباط بالاحتلال - بالتركيز على تقرير المصير والاستقلال الاقتصادي عن إسرائيل. ويشدد جانب العمل في خطة التنمية الوطنية بقوة على ضرورة تعزيز الإنتاج الوطني والاستثمار في الموارد البشرية، لا سيما التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، وإعداد سوق عمل قادرة على الصمود وقائمة على الحقوق. وتُعتبر خطة التنمية الوطنية، إلى جانب الاستراتيجية القطاعية للعمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣[١١٤] والاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥[١١٥] وبرنامج العمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وثائق التخطيط الجوهرية التي ترسم معالم رؤية الإدارة السديدة لسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٠٢. ومنذ عدة سنوات، انخرطت السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيون في عملية إصلاح قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ ("قانون العمل") - وهو شرط ضروري من أجل تحسين حماية العمل وتعزيز حقوق العمال تمشياً مع معايير العمل الدولية. ومع ذلك، لم يتمكّن الحوار الاجتماعي الثنائي والثلاثي من إنهاء الخلافات والتوصل إلى توافق على قضايا مثل حماية الأمومة ووقت العمل وإدارة إعادة هيكلة المنشآت وعمليات التسريح وتعويضات نهاية الخدمة. كما أنّ تفشي جائحة كوفيد-١٩ والآثار التي تركتها على سوق العمل الفلسطينية قد أبطأ العملية بشكل أكبر. وفي الفترة بين منتصف عام ٢٠٢١ ومطلع عام ٢٠٢٢، عقدت وزارة العمل والشركاء الاجتماعيون عدة اجتماعات، قامت بعدها الوزارة بإرسال نسخة محدثة لمشروع قانون العمل إليهم من أجل التشاور. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٢، ناقش ممثلون عن منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل مجموعة محدثة من التعديلات التي اقترحها كلا الطرفين. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق، وقّع الشركاء الاجتماعيون اتفاقاً ثنائياً يبدي التزامهم المستمر بإصلاح قانون العمل وإنشاء لجنة تقنية مكلّفة بتقديم مقترحات مشتركة بشأن مشروع القانون المحدّث خلال فترة ستة أشهر.[١١٦]

١٠٣. وواصلت وزارة العمل تحديث تفتيش العمل، لا سيما عن طريق تحسين نظام التفتيش المؤتمت القائم على شبكة الإنترنت وتوفير التدريب لمفتشيها وتزويدهم بمعدات تقنية. وجرى تنظيم عدة حملات لاستثارة الوعي لصالح ما يربو على ١٠٠٠ منشأة عام ٢٠٢١، كانت بصورة رئيسية في قطاعات البناء والتجارة والخدمات، وتركز أغلبيتها على السلامة والصحة المهنيتين والمساواة بين الجنسين وتطبيق الحد الأدنى الجديد للأجور الذي دخل حيز النفاذ مطلع عام ٢٠٢٢. وأدت عمليات التفتيش إلى اتخاذ أكثر من ٣ ٧٠٠ إجراء ضد أماكن العمل المخالفة، متجاوزاً عدد الإجراءات التي اتُخذت في عام ٢٠٢٠ والبالغ عددها ٣ ٠٠٠ إجراء، لكن دون عدد الإجراءات التي اتُخذت في عام ٢٠١٩ والبالغ عددها ٧ ٠٠٠ إجراء. ومن بين هذه الإجراءات ٩٦ إحالة إلى المحكمة، مقارنة بعدد ٨٩ إحالة عام ٢٠٢٠ و٣٠٠ إحالة عام ٢٠١٩ وإغلاق ١٢ منشأة، مقارنة بإغلاق ٤٢ منشأة عام ٢٠٢٠ و٧٣ منشأة عام ٢٠١٩، كانت في المقام الأول بسبب مخالفات تتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين. كما عالجت الوزارة ٥٩٤ شكوى، كانت الغالبية العظمى منها تتعلق بمسائل الأجور في قطاع الخدمات.[١١٧]

١٠٤. وفي مطلع عام ٢٠٢١، أنشئت لجنة ثلاثية وطنية بشأن السلامة والصحة المهنية أعدت صورة بيانية وطنية عن السلامة والصحة المهنيتين وتشخيصاً لوضع السلامة والصحة المهنيتين في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها خطوة إضافية على طريق الوقاية من المخاطر المهنية والتخفيف منها. ويجري العمل على إعداد آلية وطنية من أجل تسجيل الحوادث والإصابات والأمراض المتعلقة بالعمل والإبلاغ عنها. وبموازاة ذلك، أطلقت وزارة العمل حملات توعية موجهة نحو المنشآت والعمال من أجل تشجيع تنفيذ القرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٩ بشأن لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنية في المنشآت، الذي يعزز التعاون بين الإدارة والعمال في المنشآت التي يزيد عدد موظفيها عن ٤٠ موظفاً. وتمشياً مع هذا القرار بقانون، أنشئت آلية في عام ٢٠٢١ من أجل اعتماد هيئات وبرامج تدريب ومدربين في مجال السلامة والصحة المهنيتين، مما أدى إلى اعتماد هيئتي تدريب.[١١٨] وبحسب الوزارة، جرى تسجيل ٦٢٦ إصابة عمل - منها ٢٣ إصابة مميتة - في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة في عام ٢٠٢١، نصفها في قطاعي الصناعة والزراعة.

---

[١١٤] انظر:
PNA, Ministry of Labour, *Labour Sector Strategy (2021–2023): The Road to Decent Work and Employment Opportunities Improvement*, April 2020.

[١١٥] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠٢١-٢٠٢٥)، آذار/ مارس ٢٠٢١.

[١١٦] قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠: اتفاق بشأن إصلاح القانون، ١٥ آذار/ مارس ٢٠٢٢، البحر الميت، الأردن.

[١١٧] انظر:
PNA, Ministry of Labour, "2021 Annual Report of the Ministry of Labour: General Administration of Inspection and Labour Protection" (unpublished).

[١١٨] انظر:
PNA, Ministry of Labour, "2021 Annual Report of the Ministry of Labour: General Administration of Occupational Safety and Health" (unpublished).

وواصلت الوزارة توزيع مواد التوعية على أصحاب العمل والعمال بشأن تدابير الوقاية والحماية المتعلقة بالجائحة، وبشأن الوقاية من أمراض أخرى في أماكن العمل.

١٠٥. وكانت إدارة نزاعات العمل أولوية رئيسية أخرى بالنسبة إلى وزارة العمل. وفي عام ٢٠٢١، نشأ العديد من النزاعات بسبب العواقب الاقتصادية لأزمة كوفيد-١٩، بما في ذلك عمليات تسريح جماعية أثناء إعادة هيكلة المنشآت تمشياً مع المادة ٤١ من قانون العمل.[١١٩] وقدمت الوزارة عدداً من الآراء القانونية، يتعلق معظمها بالأجور غير المدفوعة والإعانات المرتبطة بالعمل.

١٠٦. وتقوم المحاكم المدنية المحلية بالبت في نزاعات العمل المحالة إلى القضاء، بموجب إجراءات تطبق على الحالات المدنية. ولم يجرِ بعد إنشاء محاكم مخصصة للعمل أو غرف عمل ضمن المحاكم المدنية، من أجل تسريع الدعاوى القضائية المتعلقة بالعمل. وقد اتفق كل من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية على أنّ غياب محاكم عمل مخصصة يعد مسألة هامة ينبغي معالجتها من باب الأولوية في إطار إصلاح قانون العمل، لا سيما بوجود كم هائل من قضايا العمل المتراكمة في المحاكم المدنية.[١٢٠] ويقدم اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية وسائل بديلة من أجل تسوية النزاعات، وهي الوساطة والتحكيم في النزاعات التجارية.[١٢١] إلا أنّ هذه الخدمات تطبق فقط في غرفة تجارة الخليل، وقد قامت بتسوية قرابة ٦٠ قضية بشأن مسائل العمل منذ تأسيسها عام ٢٠١٩، بصورة رئيسية عن طريق الوساطة أو المصالحة غير الرسمية.

الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي: التزام غير متوائم مع النتائج

١٠٧. في آذار/ مارس ٢٠٢١، حدد المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي برنامجاً طموحاً بهذا الصدد. وعلى النحو الذي أشار إليه تقرير العام الفائت، التزمت الأطراف في البيان الختامي بالتعاون فيما بينها وإجراء حوار اجتماعي في عدة مجالات.[١٢٢] وأنشئت لجنة ثلاثية من أجل متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر وتقديم تقارير دورية عن الإنجازات المحققة إلى وزير العمل. وحتى مطلع عام ٢٠٢٢، تكثف الحوار الاجتماعي الثنائي والثلاثي، لا سيما بشأن إصلاح قانون العمل واستعراض قانون الضمان الاجتماعي، بيد أنه أسفر عن حفنة قليلة من النتائج الملموسة.

١٠٨. وأشار تقييم أجرته مؤخراً منظمة العمل الدولية لمشهد الحوار الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى عوائق هيكلية ثابتة.[١٢٣] ومن المهم الإشارة إلى عدم وجود أساس مؤسسي متين يستند إليه الحوار الاجتماعي الوطني رفيع المستوى، باستثناء اللجان الثلاثية لسياسات العمل والأجور، التي كانت تجري اجتماعاتها بشكل متقطع. علاوة على ذلك، نادراً ما كان يجري توسيع نطاق الحوار ليتجاوز المستويات الوطنية إلى الإقليمية أو القطاعية أو مستوى مكان العمل، مما يمثل عقبة أمام تنوير وتنفيذ الاتفاقات رفيعة المستوى. وعلى سبيل المثال، أشار العديد من المحاورين إلى عدم قدرة الكثير من المنشآت والقطاعات على تطبيق الحد الأدنى للأجور البالغ ١ ٨٨٠ شيكلاً الذي وافق عليه مجلس وزراء السلطة الفلسطينية في آب/ أغسطس ٢٠٢١ بعد إبرام اتفاق ثلاثي.

١٠٩. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أنّ الحوار الاجتماعي القطاعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، لا يتناسب مع الاحتياجات المحددة للقطاعات ولا يزال غير مستغل، إذ لا يزال في نظر وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين أداة من أجل إدارة النزاعات الجماعية. ويرمي معظم اتفاقات المفاوضة الجماعية إلى تسوية النزاعات المتعلقة بالأجور بمساعدة وزارة العمل وبناءً على طلب من نقابات العمال: في عام ٢٠٢١، عالجت الوزارة ٢٢ طلباً، انتهى مطاف ثمانية منها إلى اتفاقات جماعية

---

[١١٩] المادة ٤١ من قانون العمل تجيز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل "لأسباب فنية" أو "خسارة اقتضت تقليص عدد العمال مع احتفاظ العامل بحقه في بدل الإشعار ومكافأة نهاية الخدمة، شريطة إشعار الوزارة بذلك.

[١٢٠] وفقاً للإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى، كان عدد قضايا العمل العالقة عام ٢٠١٩ يقارب ٢١ ٠٠٠ قضية. انظر:
Ahmad Melhem, "Palestinian Workers Might Finally Have Labour Courts to Settle their Cases", *Al-Monitor*, 21 May 2109.

[١٢١] انظر:
ILO, "Organisational Assessment Palestinian Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture (PFCCIA)", February 2022 (unpublished).

[١٢٢] تضمنت المجالات رصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل واستعراض قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦ وتطبيق الحد الأدنى الوطني الجديد للأجور اعتباراً من مطلع عام ٢٠٢٢ وإنهاء تنقيح قانون العمل الحالي وقانون المنظمات النقابية؛ تعزيز الحوار الاجتماعي القطاعي؛ اعتماد خطة تضعها وزارة العمل من أجل حماية العمال الفلسطينيين في إسرائيل؛ إضفاء السمة المؤسسية على الحوار الاجتماعي الثلاثي الوطني.

[١٢٣] انظر: ILO, "Assessment and Prospects of Tripartite Cooperation and Social Dialogue in the OPT", January 2022 (unpublished).

تشمل ١ ٤٤٧ عاملاً، بعد وساطة من جانب موظفين من الوزارة في إطار "لجان حوار" مخصصة أنشئت من أجل النزاع قيد النظر.[١٢٤]

١١٠. وفي عام ٢٠٢١، كانت نسبة الانتساب إلى نقابات العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة تبلغ ما يقارب ٢٠ في المائة،[١٢٥] وهو رقم مرتفع نسبياً حسب المعايير الدولية ويعزى إلى أنّ تسع من أصل عشر منشآت هي منشآت بالغة الصغر.[١٢٦] وكانت نسبة انتساب العمال تبلغ ١٨,٥ في المائة، أما نسبة انتساب العاملات فبلغت ٣٠,٢ في المائة. وفي غزة، ٣٧,٦ في المائة من العمال منتسبون إلى نقابات، مقارنة بنسبة ١٤,٤ في المائة في الضفة الغربية. وفي المجمل، وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، كان هناك ٩٤ منظمة من منظمات أصحاب العمل و٤١٧ نقابة عمال على المستويين الوطني والقطاعي وعلى مستوى المنشأة نشطة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك نقابتان جديدتان في غزة جرى تسجيلهما عام ٢٠٢١.[١٢٧] ومنذ عام ٢٠١٩، توقف العمل على مشروع قانون بشأن منظمات نقابة العمال، الذي تعتبره الوزارة ضرورياً من أجل سير أعمال منظمات الشركاء الاجتماعيين.

الحماية الاجتماعية تعاني من ازدياد أوجه الاستضعاف

١١١. أقر العديد من محاوري البعثة بأنّ الجائحة كانت بمثابة تذكير مؤلم بالحاجة إلى مزيد من الحماية الاجتماعية، لا سيما إرساء نظام للضمان الاجتماعي الاكتتابي، من أجل التخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية على العمال والمنشآت. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ ما يقارب ٦٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية لا تسهم في خطط الضمان الاجتماعي، سواء كانت خاصة أم عامة.[١٢٨] ولا يتمتع حالياً بتغطية الضمان الاجتماعي سوى عمال القطاع العام (الموظفون الحكوميون وأفراد قوات الأمن - تبلغ نسبتهم ربع إجمالي المستخدَمين الفلسطينيين) وذلك عن طريق دفع مساهمات إلزامية لهيئة التقاعد الفلسطينية.[١٢٩] أما العمال في القطاع الخاص وعائلاتهم، فهم غير مشمولين بأي خطة عامة بشأن الضمان الاجتماعي.

١١٢. وجرى تعليق العمل بقانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٦، الذي كان حجر أساس إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية عام ٢٠١٨، بمرسوم رئاسي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، بعد اندلاع احتجاجات واسعة النطاق عليه في الضفة الغربية.[١٣٠] وقد استؤنفت في منتصف عام ٢٠٢١ الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط الحوار بين أصحاب المصلحة بغية استعراض وتعديل قانون الضمان الاجتماعي، بما يتفق مع البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي في آذار/ مارس ٢٠٢١. وفي أعقاب هذا المؤتمر، أطلقت لجنة ثلاثية خاصة أنشأها وزير العمل حواراً استكشافياً بشأن استعراض القانون. وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات بين منتصف عام ٢٠٢١ ومطلع عام ٢٠٢٢ من أجل النظر في التعديلات المقترحة، بما في ذلك البنود بشأن مسؤولية صاحب العمل وإجراء تقييم إكتواري من أجل خطة تأمين البطالة وتقييم آثار التغيرات المقترحة. وفي الوقت نفسه، أطلقت السلطة الفلسطينية حملة توعية بشأن منافع الضمان الاجتماعي وتحسين الثقة في هيكليات الإدارة السديدة لمؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية.

١١٣. وتعد المساعدة الاجتماعية غير الاكتتابية دعامة أساسية من أجل أرضية الحماية الاجتماعية الفلسطينية. ويُظهر تقييم أجرته منظمة العمل الدولية مؤخراً أنّ الغالبية العظمى من البرامج العامة للحماية الاجتماعية ممولة من الضرائب.[١٣١] وفي سياق الأزمات المالية المتكررة، تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية اعتماداً شديداً على الدعم الخارجي الآخذ في التقلّص. وبغية تلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالفقر والبطالة، أطلقت السلطة الفلسطينية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية مجموعة واسعة من برامج المساعدة الاجتماعية، تضم التحويلات النقدية. وعلى الرغم من اتساع نطاق تغطية المساعدة

---

١٢٤ انظر:
PNA, Ministry of Labour, "2021 Annual Report of the Ministry of Labour: General Department of Labour Relations" (unpublished).

١٢٥ جدولة البيانات الجزئية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

١٢٦ انظر: ILO, "Assessment and Prospects of Tripartite Cooperation and Social Dialogue in the OPT".

١٢٧ الاتحاد العام لرياض الأطفال ودور الحضانة والاتحاد العام للنساء العاملات في قطاع مستحضرات التجميل والتجميل.

١٢٨ جدولة البيانات الجزئية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

١٢٩ هناك شواغل تتعلق بالوضع المالي والاستدامة طويلة الأجل لصندوق التقاعد العام، انظر:
World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 17 November 2021, 10 and 38.

١٣٠ انتقد المحتجّون القانون لاشتراطه اشتراكات عالية دون توفير ضمانات كافية في الاستفادة من الإعانات التي يقدمها ولعدم تغطية العمال خارج سوق العمل المنظم تغطية ملائمة. منظمة العمل الدولية، *وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٨ (٢٠١٩)، الفقرة ١٢٢.

١٣١ منظمة العمل الدولية، *نحو الحماية الاجتماعية الشاملة: تقييم لأرضية الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، الصفحة ٨.

الاجتماعية، إلا أنّ قلة قيمة المبالغ المحوّلة وضعف التنسيق حد بشدة من فعالية هذه البرامج على مكافحة الفقر. وفي عام ٢٠٢٠، كانت التحويلات النقدية عن طريق برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني - الدعامة الرئيسية للمساعدة الاجتماعية الوطنية - تصل إلى نحو ١١٥ ٠٠٠ أسرة من الأسر المعيشية الفلسطينية الأشد استضعافاً.[١٣٢] بيد أنّ الأسر المعيشية المسجلة لم تتلقَ أي دفعات منذ أيار/ مايو ٢٠٢١ بسبب الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية.[١٣٣]

١١٤. وتهدف الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ إلى توفير الإرشاد السياسي وتحسين الإدارة السديدة للحماية الاجتماعية وبرامج المساعدة الاجتماعية واستجابتها. وبغية ترشيد توجيه المساعدة إلى الجهات المستفيدة في الضفة الغربية وغزة، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية سجلاً اجتماعياً وطنياً من أجل تحديد جميع الأشخاص المستضعفين وتسجيلهم، وبصورة رئيسية الأشخاص المعوقون وكبار السن.[١٣٤] كما تعمل وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة على إعداد نظام من أجل إدارة المعلومات بشأن المساعدات - بمثابة "مركز خدمة موحد" يوفر جميع المعلومات المتعلقة بالمساعدة الأجنبية المقدمة في فلسطين ويشمل جميع القطاعات والمشاريع والجهات المانحة.[١٣٥]

تعزيز العمالة والمهارات وروح تنظيم المشاريع: خطوات حاسمة من أجل تحسين الاتساق والفعالية

١١٥. توفر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي أطلقت بصورة رسمية في المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي في آذار/ مارس ٢٠٢١، إطاراً شاملاً من أجل تنسيق تدخلات العمالة وسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وترمي الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي: تعزيز الإدارة السديدة لسوق العمل وإعداد سياسات وبرامج نشطة بشأن سوق العمل؛ مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل؛ دعم قدرة القطاع الخاص على الصمود وقابليته على زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل لائقة لصالح الباحثين عن عمل، لا سيما الشباب والنساء. ويعتمد تفعيل خطة تنفيذ هذه الاستراتيجية على ضمان التمويل.[١٣٦] ورتبت السلطة الفلسطينية اجتماعاً سينعقد في صيف عام ٢٠٢٢، حيث من المتوقع أن يناقش الشركاء الإنمائيون مسألة النهوض بالتمويل من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية، بالتركيز على عشرة مجالات مواضيعية تعزز بعضها بعضاً.[١٣٧]

١١٦. وقد جرى تحويل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ إلى الصندوق الفلسطيني للتشغيل عن طريق القرار بقانون رقم ٢٠٢١/٣٣.[١٣٨] ويُعتبر الصندوق المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل ويُعتبر الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل. كما يضطلع بدور مركزي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. ويدير الصندوق الفلسطيني للتشغيل مجلس إدارة مكون من ١١ عضواً. وحيث إنّ مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية السابق ضم ثلاثة ممثلين عن كل من اتحاد غرف التجارة الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، إلا أن تمثيلهم في مجلس الإدارة الجديد للصندوق الفلسطيني للتشغيل انخفض إلى ممثل واحد عن كل منهما. وقد أُبلغت البعثة بأنّ هذا هو سبب نأي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بنفسه عن شغل مقعده في المجلس.

١١٧. ويوفر الصندوق الفلسطيني للتشغيل التمويل والتدريب للمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر وللمنظمات الشعبية، مستهدفاً الخريجين والنساء والأشخاص المعوقين والعاطلين عن العمل. وفي عام ٢٠٢١، استحدث الصندوق ما يزيد على ٥ ٠٠٠ وظيفة وفرصة لتوليد الدخل، كان معظمها مؤقتاً ودعم إنشاء ٦٠٠ منشأة متوسطة وبالغة الصغر. وكانت نسبة ٥٠ في المائة من المشاريع موجهة إلى النساء.[١٣٩] وبغية تحسين المقاربة بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، قام الصندوق

---

[١٣٢] منظمة العمل الدولية، *تقييم لأرضية الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الجدول ٨.

[١٣٣] انظر:
OXFAM International, "Fears That Wheat Stocks Could Run Out in the Occupied Palestinian Territory within Three Weeks", 11 April 2022.

[١٣٤] انظر: World Food Programme, *Palestine: Annual Country Report 2021 – Country Strategic Plan 2018–2022*, 2021, 17.

[١٣٥] بحلول آذار/ مارس ٢٠٢٢، كان نظام إدارة معلومات المساعدات قد أعد نحو ٩٢٤ مشروع إغاثة.

[١٣٦] بلغ إجمالي تكلفة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٤٣ مليون دولار أمريكي. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠٢١-٢٠٢٥)، آذار/ مارس ٢٠٢١، الصفحة ١٢٤.

[١٣٧] تعزيز نظام معلومات سوق العمل؛ تحسين إدارات الاستخدام العامة؛ تحسين تفتيش العمل ومعالجة السمة غير المنظمة؛ ربط الحماية الاجتماعية بتنشيط سوق العمل؛ تحسين مؤسسات الحوار الاجتماعي والضمان الاجتماعي؛ تعزيز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين؛ تحسين بيئة العمل؛ تعزيز النمو وعلاقات العمل في القطاعات ذات الأولوية؛ دعم ريادة الأعمال؛ دعم المنتجات المحلية.

[١٣٨] القانون بمرسوم رقم ٣٣ لعام ٢٠٢١ بشأن الصندوق الفلسطيني للتشغيل، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.

[١٣٩] انظر: Palestinian Employment Fund, "PEF's achievements", briefing note for the ILO mission, 3 March 2022 (unpublished).

بإعداد "بوابة العمالة"، التي تسجل فيها نحو ٢ ٠٠٠ باحث عن عمل و١٢٥٠ صاحب عمل في مطلع عام ٢٠٢٢.[١٤٠] وحتى تاريخ زيارة البعثة، تلقى الصندوق مِنحاً بلغت ١٠ ملايين دولار أمريكي، وما زالت المناقشات جارية مع الجهات المانحة من أجل الحصول على تمويل إضافي.

١١٨. وتعمل مؤسسات أخرى بنشاط على تعزيز خلق الوظائف وتوليد الدخل، لا سيما برنامج التمويل "استدامة". وأعلنت سلطة النقد الفلسطينية في حزيران/ يونيه ٢٠٢١ عن مرحلة جديدة في الخطة، وهي استدامة ٢. ويهدف البرنامج إلى تقديم الدعم إلى المنشآت المتوسطة والصغيرة والمشاريع بالغة الصغر من خلال قروض مصرفية تفضيلية. ودعم برنامج "استدامة" منذ إنشائه في أيار/ مايو ٢٠٢٠ ما يربو على ١ ١٠٠ مشروع عمل، كان العديد منها متأثراً بالجائحة بصورة مباشرة.[١٤١] ويولي البرنامج الأولوية إلى دعم المشاريع في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والزراعة والتعليم.[١٤٢]

١١٩. وترى الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والاستراتيجية القطاعية للعمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ في تعزيز التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين كي يلبيا احتياجات السوق، أولوية رئيسية. وفي عام ٢٠٢١، كان عدد المراكز التي تقدم خدمات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة يزيد عن ٧٦ مركزاً، منها ٥٨ مركزاً تديره وزارة التعليم (المدارس المهنية والصناعية) ووزارة العمل (مراكز التدريب المهني)، إضافة إلى ٢٠٠ مركز تعليمي وثقافي.[١٤٣] غير أنّ مشهد التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين لا يزال مجزأً للغاية ومشاركة القطاع الخاص فيه محدودة. ومعدل الالتحاق به منخفض وغالباً ما تكون الصورة المأخوذة عن التدريب المقدم بأنه ذو نوعية متردية.[١٤٤] وجرى تكليف الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، التي أنشئت مطلع عام ٢٠٢١ بموجب القرار بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١، بتنسيق إدارة التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وصياغة واستعراض سياسات ولوائح التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين واستكمال إعداد إطار وطني بشأن المؤهلات واستضافة صندوق وطني من أجل التعليم والتدريب التقني والمهني.[١٤٥]

١٢٠. وتحسين البيئة الملائمة لروح تنظيم المشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة هو أمر أساسي من أجل إنشاء المنشآت وتوفير الوظائف وتحسين آفاق نشاط قطاعات الأعمال الرقمية.[١٤٦] وقد سُنّت مؤخراً عدة قوانين في هذا الشأن أو هي في طور الموافقة عليها، بما في ذلك قانون الشركات الذي وقع عليه الرئيس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ ومشروع القانون بشأن المنافسة.[١٤٧] إضافة إلى ذلك، يجري النظر في مشروع تعديلات على القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ بشأن الجمعيات التعاونية، إلى جانب نظام داخلي ينص على إنشاء هيئتين ترويجيتين لهيئة العمل التعاوني (صندوق التنمية التعاوني ومعهد التدريب التعاوني).

تمكين النساء: مشهد سياسي وتنظيمي غير مكتمل

١٢١. لا يزال وضع النساء في سوق العمل الفلسطينية هشاً. وهنّ يتأثرن بصورة غير متكافئة بالاحتلال والقيود المتنوعة التي يفرضها على الحراك، مما يضاعف أثر المعايير الذكورية والتوقعات الثقافية لدورهنّ في المجتمع الفلسطيني. وقد تضررت العاملات بصورة خاصة من جائحة كوفيد-١٩ وتصعيد الأعمال العدائية في غزة وتفاقم أزمة سوق العمل.[١٤٨] وتتلقى النساء العاملات في القطاع الخاص أجراً أقل من نظرائهنّ الذكور الذين يشغلون المناصب القابلة للمقارنة ويتمتعون بالمؤهلات

---

[١٤٠] انظر: Palestinian Employment Fund, briefing note.

[١٤١] انظر:

Palestinian Authority, "Under the Patronage of Palestine Monetary Authority Signing a Memorandum of Understanding between Bank of Palestine and Ministry of Labour to Provide Financing of One Million Dollars from the Estidama Fund for Persons with Disabilities", 6 April 2022.

[١٤٢] انظر Portland Trust, "Renewed Interest in Digital Currencies", *Palestinian Economic Bulletin*, No. 178, July 2021.

[١٤٣] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠٢١-٢٠٢٥)، آذار/ مارس ٢٠٢١، الصفحة ٦٨.

[١٤٤] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠٢١-٢٠٢٥)، آذار/ مارس ٢٠٢١، الصفحتان ٧٠-٧١.

[١٤٥] انظر: National TVET Commission, "Annual Work Plan 2022 TVET – SWG", 24th March 2022 (unpublished).

[١٤٦] انظر: World Bank Group, *Palestinian Digital Economy Assessment*, Washington, DC, 22 December 2021, 6–7.

[١٤٧] من ضمن القوانين الأخرى قانون محدث للحرف والصناعات وقانون جديد للاتصالات، وقد جرى سنّ كل منهما. انظر:
World Bank Group, *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 17 November 2021, 40.

[١٤٨] انظر:

UN Women, *COVID-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming: Findings of a Rapid Gender Analysis of COVID-19 in Palestine*, April 2020; UN Women, *2021 Gender Alert: A Multisectoral Gender Analysis to Inform the 2022 Humanitarian Programme Cycle in the oPt*, November 2021; UN Women, *Gender and Wars in Gaza Untangled: What Past Wars Have Taught Us?*, June 2021.

نفسها.[١٤٩] وفي عام ٢٠٢١، قرابة نصف الموظفات العاملات في القطاع الخاص لم يتلقين إجازة أمومة مدفوعة الأجر التي يحق لهنّ بها.[١٥٠]

١٢٢. ويمكن أن توفر روح تنظيم المشاريع حافزاً مهماً على تمكين المرأة في سوق العمل، على الرغم من مواجهتهنّ عوائق كبيرة تحول دون البدء بمشاريعهنّ وتطويرها.[١٥١] وأجرى مؤخراً اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية تقييماً أظهر أنّ المنشآت التي تملكها النساء بصورة كاملة أو جزئية تشكل أقل من ١ في المائة من المنشآت النشطة في الغرف التجارية الثماني التي أمكن منها جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.[١٥٢]

١٢٣. ولا يزال التقدم المحرز بطيئاً فيما يتعلق، من جهة بمواءمة القوانين الفلسطينية مع معايير العمل الدولية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومن جهة أخرى، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولا يوجد تعريف واضح في التشريع الفلسطيني لمعنى التمييز. ولم يجرِ بعد وضع الصيغة النهائية للتعديلات على قانون العمل من منظور يراعي قضايا الجنسين[١٥٣] ولا على قانون الضمان الاجتماعي الذي تترتب عليه آثار مهمة على حماية الأمومة، وهي بانتظار التوصل إلى توافق بين الشركاء الثلاثيين. وقد أحيطت اللجنة علماً بأنّ بعض أصحاب العمل لا يخفون ممانعتهم توظيف النساء، خشية الالتزامات المالية المرتبطة بإجازة الأمومة مدفوعة الأجر. علاوة على ذلك، إنّ قانون حماية الأسرة والتعديلات على قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية لا تزال في مرحلة مسودة. ومن المتوقع أن تحدد هذه القوانين التمييز ضد النساء وتمنعه في جميع مجالات الحياة وأن تعتمد تعريفاً شاملاً للتمييز القائم على نوع الجنس وأن تعاقب ظاهرة العنف والتحرش في مكان العمل.[١٥٤]

١٢٤. وفي مبادرة من وزارة شؤون المرأة وبدعوة من اللجنة الوطنية لتشغيل النساء ومنظمات المجتمع المدني لاستثارة الوعي، كانت المبادرات السياسية بين منتصف عام ٢٠٢١ ومطلع عام ٢٠٢٢ تهدف إلى تحسين ظروف عمل المرأة والتصدي لتزايد العنف القائم على نوع الجنس، في سياقٍ تميز بشكلٍ خاص بآثار أزمة كوفيد-١٩ على النساء. ومن خلال قرارات أصدرها مجلس وزراء السلطة الفلسطينية، سُمح للنساء في القطاع العام بالعمل من المنزل إذا كان لديهنّ أطفال تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات أو أقل، وزاد عدد أيام إجازة الأمومة من ١٠ أسابيع إلى ١٤ أسبوعاً وجرى منح إجازة أبوة مدتها ثلاثة أيام. وفي مطلع عام ٢٠٢٢، استهلت وزارة شؤون المرأة ووزارة العمل الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة وطنية بشأن المساواة في الأجور، بهدف تعزيز الدخل المتساوي بين الرجال والنساء ودعم رصده. وأطلقت وزارة العمل مبادرة بشأن تطبيق الحد الأدنى للأجور، وهي قيد التنفيذ منذ مطلع عام ٢٠٢٢، تستهدف رياض الأطفال ودور الحضانة، حيث تشكل النساء غالبية القوى العاملة فيها.[١٥٥] وواصلت منظمات المجتمع المدني، على غرار جمعية الشابات المسيحيات[١٥٦] والوحدات المعنية بالمساواة بين الجنسين في غرف التجارة، تقديم الخدمات الموجهة نحو تحفيز روح تنظيم المشاريع بالغة الصغر في

---

[١٤٩] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية وسلطة سوق رأس المال الفلسطينية، ٢٠٢٠. *المرصد الاقتصادي*، الصفحة ٢٥.

[١٥٠] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، ٢٠٢٢/٠٣/٠٨ تحت عنوان المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام" بيان صحفي، ٧ آذار/ مارس ٢٠٢٢.

[١٥١] انظر :

United Nations Development Programme et al., *Palestine: Gender Justice and the Law*, 2018; World Bank Group, *Enhancing Job Opportunities for Skilled Women in the Palestinian Territories*, 2018.

[١٥٢] انظر:

ILO, "Organisational Assessment Palestinian Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture (PFCCIA)", February 2022 (unpublished).

[١٥٣] انظر ILO, "Reform of the Palestinian Labour Law No. 7 of 2000: Final Report", 2022 (unpublished).

[١٥٤] انظر:

UN Office of the High Commissioner for Human Rights, letter from the Rapporteur on follow-up, Committee on the Elimination of Discrimination against Women, to the Palestinian Ambassador, 5 March 2021.

[١٥٥] انظر:

PNA, Ministry of Labour, "2021 Annual Report of the Ministry of Labour: General Administration of Inspection and Labour Protection" (unpublished).

[١٥٦] انظر: For more information, see https://ywca.ps/about.

صفوف النساء.[١٥٧] وشملت التدابير الرامية إلى مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في المجتمع المحلي ومكان العمل، المرصد الوطني للعنف ضد المرأة الذي أنشأته وزارة شؤون المرأة ووزارة الداخلية وعدد من منظمات المجتمع المدني.[١٥٨]

١٢٥. والنساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرار في المجالين العام والخاص، بما في ذلك في الحكومة ونقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وتشغل النساء نسبة تقل عن ٢٠ في المائة في المناصب القيادية النقابية. كما أنّ جميع أعضاء مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية هم من الرجال، ومن غرف التجارة المحلية التابعة له البالغ عددها ١٣ غرفة، هناك ثلاث نساء فقط أعضاء في مجلس إدارتها (في رام الله والقدس وقلقيلية).[١٥٩] وكانت نسبة النساء المنتخبات في الجولة الأولى من الانتخابات المحلية الفلسطينية لعام ٢٠٢١ تبلغ ٢٢ في المائة،[١٦٠] وهي نسبة تقارب كثيراً النسبة المحققة في الانتخابات المحلية في عام ٢٠١٧[١٦١] ولكنها أدنى بكثير من المتوسط العالمي.[١٦٢] وكانت النساء على رأس تسع قوائم انتخابية فقط - بنسبة ١ في المائة من إجمالي المرشحين. ومن بين المحافظين البالغ عددهم ١٦ محافظاً، هناك امرأة واحدة فقط، وتترأس النساء ٢ في المائة فقط من المجالس المحلية.[١٦٣]

١٢٦. وفي عام ٢٠٢١، أعلنت السلطة الفلسطينية عن إعداد قانون بمرسوم ينص على حد أدنى لمشاركة المرشحات في الانتخابات العامة والمحلية يبلغ ٣٠ في المائة.[١٦٤] وأعدت وزارة شؤون المرأة خطة العمل الوطنية الثانية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥[١٦٥] بشأن النساء والسلام والأمن، وهي تشمل الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. وتهدف خطة العمل إلى حماية النساء والفتيات الفلسطينيات من العنف ومن سياسات الاحتلال الإسرائيلي؛ تعزيز المساءلة عن طريق آليات تحمي النساء والفتيات؛ ضمان مشاركة النساء دون تمييز في عملية صنع القرار على جميع المستويات. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢١، شكّل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تحالفاً مع ٣٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني والنقابات القطاعية بغية الدعوة إلى المساواة في حقوق العمل بين الرجال والنساء، وإعلاء صوت العمال في إطار عملية إصلاح قانون العمل.

عمل الأطفال والأشخاص المعوقون

١٢٧. يحظر قانون العمل استخدام الأطفال دون سن ١٥ عاماً، واستخدام الأطفال دون سن ١٨ عاماً في أعمال خطرة أو لساعات عمل طويلة. وتشير بيانات الدراسة الاستقصائية التي أجريت على الأسر المعيشية في عام ٢٠٢١ أنّ عمل الأطفال كان نادراً نسبياً في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ عاماً، بنسبة ١ في المائة من عدد الأطفال ضمن تلك الفئة العمرية.[١٦٦] غير أنّ عدد الأطفال المستخدمين بلغ أكثر من الضعف بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ في غزة من ٥٢٦ إلى ١ ٠٩٦ طفلاً، جميعهم من الفتيان وازداد بنسبة ٥٥ في المائة في الضفة الغربية خلال تلك الفترة، من ٩٨٢ ٣ إلى ١٦٩ ٦ طفلاً، بمن فيهم ٤٨٢ فتاة. بالإضافة إلى ذلك، من المقدر أنّ ٣,٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ عاماً كانوا منخرطين في أعمال خطرة في عام ٢٠٢١. وقد لاحظت البعثة، أثناء زيارتها لغزة، وجود أطفال يعملون في الشوارع والمحلات، وكانوا أحياناً يضطلعون بأعمال خطرة مثل دفع عربات ثقيلة وحمل أوزان ثقيلة. ويعد المجلس الوطني للطفل، الذي أعيد تفعيله في أواخر عام ٢٠١٩، مسؤولاً عن تصميم ورصد السياسات المتعلقة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال. وفي عام ٢٠٢١، قام بتنظيم عدة حملات توعية موجهة للأطفال والأهل، بما في

---

[١٥٧] انظر: FPCCIA, "Report to the ILO Fact-Finding Mission", April 2022 (unpublished).

[١٥٨] انظر:
Ministry of Women's Affairs, "Israeli Occupation Impacts on the Palestinian Work Sector", briefing note for the ILO fact-finding mission (unpublished).

[١٥٩] انظر:
ILO, "Organisational Assessment Palestinian Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture (PFCCIA)", February 2022 (unpublished).

[١٦٠] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، ٢٠٢٢/٠٣/٠٨".

[١٦١] لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، "الانتخابات المحلية ٢٠١٧: توزيع الفائزين وفق النوع الاجتماعي"، مخطط بياني.

[١٦٢] على الصعيد العالمي، كان عدد النساء المرشحات الأعضاء في هيئات التداول التابعة للحكومة المحلية في ١٣٣ بلداً ومنطقة حتى تاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ يبلغ ٢,١٨ مليون امرأة (بنسبة ٣٦ في المائة): انظر:
UN Women, *Women's Representation in Local Government: A Global Analysis*, December 2021, 7.

[١٦٣] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، ٢٠٢٢/٠٣/٠٨".

[١٦٤] انظر: UN Office of the High Commissioner for Human Rights, letter from the Rapporteur.

[١٦٥] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار ١٣٢٥، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

[١٦٦] جداول البيانات الجزئية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ذلك "جلسة مساءلة" افتراضية في غزة حضرها ممثلون عن وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والتعليم، والشرطة ونيابة حماية الأحداث في الضفة الغربية.[١٦٧]

١٢٨. ويشكل الأشخاص المعوقون نسبة ٢ في المائة من السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة.[١٦٨] وحيث إنهم يواجهون استبعاداً اجتماعياً وحواجز تحول دون حصولهم على العمالة والحماية الاجتماعية - وقد فاقمت الجائحة هذا الوضع - فإنهم يتعرضون باستمرار لمستويات أعلى من الفقر مقارنة بالأشخاص غير المعوقين.[١٦٩] وتزويدهم بترتيبات ملائمة في أماكن العمل ومنع التمييز ضدهم وضمان أن يفي أصحاب العمل بالتزامهم بتوظيفهم ضمن الحد المعقول، هي جميعها عناصر أساسية في الإصلاح الجاري للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٩ بشأن حقوق الأشخاص المعوقين[١٧٠] وقانون العمل.[١٧١] ويجري العمل منذ سنوات على وضع سياسة وطنية بشأن حقوق الأشخاص المعوقين، تهدف إلى تعزيز تحسين الحصول على عمل لائق، عن طريق التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في المقام الأول، واتخاذ تدابير من أجل التوظيف ورصد ممارسات ما بعد التوظيف في مكان العمل.

١٢٩. وتقود وزارة التنمية الاجتماعية جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى تحسين فعالية سياسات الحماية الاجتماعية وتدخلاتها لصالح الأشخاص المعوقين، لا سيما عن طريق برامج المساعدة الاجتماعية. واستناداً إلى بيانات عام ٢٠٢٠، كانت الأسر المعيشية التي تضم أشخاصاً معوقين تتمتع بتغطية أعلى من المساعدة الحكومية، النقدية وغير النقدية، مقارنة بالأسر المعيشية الأخرى، وذلك بمعدل أعلى عند ٣٣ في المائة و١٩ في المائة على التوالي.[١٧٢] ويعد تمكين الأشخاص المعوقين من الناحية الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق تقديم المنح إلى الأسر المعيشية الفقيرة من أجل إنشاء منشآت صغيرة وبالغة الصغر، أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.[١٧٣] وقد أحيطت البعثة علماً بأنّ الوزارة تعمل على بناء القدرة المالية والبشرية في المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي المنشأة عام ٢٠١٩، وهي هيئة مستقلة تساعد على ربط الحماية الاجتماعية بالتمكين الاقتصادي بغية تمكين الأشخاص المستضعفين من توليد دخل مستدام. وفي الفترة بين أواخر عام ٢٠٢١ ومنتصف عام ٢٠٢٢، قادت الوزارة عملية شاملة من أجل جمع البيانات الوطنية، تهدف إلى تحديث المعلومات المتعلقة بالجهات المستفيدة المؤهلة للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، فضلاً عن السجل الوطني في الوزارة بآخر المستجدات المتعلقة باحتياجات كبار السن والأشخاص المعوقين.[١٧٤]

غزة في خضم الإغلاق المتواصل والانقسام الداخلي وندرة مساعدات الجهات المانحة

١٣٠. يعمل القطاع العام وإدارة العمل في غزة في ظل ظروف صعبة. ويعتمد سكانها البالغ عددهم مليوني شخص اعتماداً كبيراً على المساعدات الإنسانية التي تقدمها بصورة رئيسية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والأعمال العدائية التي اندلعت في أيار/ مايو عام ٢٠٢١ زادت الوضع صعوبة أمام الأونروا، التي لا تزال تفتقر بصورة كبيرة إلى التمويل، في تقديم الخدمات الأساسية إلى الغزاويين، لا سيما بالنسبة إلى الرعاية الصحية الأساسية والتعليم. وقد أفضت تدابير التقشف التي اتخذتها الأونروا إلى خفض التكاليف التشغيلية وتردّي معدل الطلاب إلى المعلمين. وتعد الأونروا ثاني أكبر صاحب عمل في غزة، بعد السلطة الفلسطينية، إذ يعمل فيها ٣٠ ٥٠٠ موظف، منهم نحو ١٠ ٠٠٠ معلم (غالبيتهم من النساء)، وهي تطبق لوائح العمل وسلالم الأجور نفسها المطبقة في الضفة الغربية. ويترتب على ذلك أثر مضاعف كبير، إذ أفادت تقارير قدمت إلى البعثة بأنّ الأجر الذي تقدمه الأونروا يدعم وسطياً أربع أو خمس أسر معيشية.

١٣١. وفي عام ٢٠٢١، ألغت السلطة الفلسطينية تدابير التقشف المطبقة منذ مطلع عام ٢٠١٧، مما أثّر على أجور زهاء ٥٥ ٠٠٠ موظف من موظفي القطاع العام المقيمين في غزة والمدرجين في جدول رواتبها. وبذلك، انتهى الاقتطاع البالغ ٣٠-٥٠ في المائة من صافي الأجور وكذلك التقاعد المبكر الإلزامي بالنسبة إلى نحو ٦ ٥٠٠ موظف في القطاع العام. وجرى إبلاغ

---

١٦٧ انظر:
Palestinian Centre for Human Rights, "Palestine's National Children Council – Gaza Strip Participates in Accountability Session on Child Labor in Palestine with Government Officials", 28 October 2021.

١٦٨ آخر البيانات المتاحة من عام ٢٠١٧: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

١٦٩ منظمة العمل الدولية، *تقييم لأرضية الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الصفحة ٦٣.

١٧٠ مشروع مرسوم بقرار بشأن حقوق الأشخاص المعوقين، ٢٠١٩.

١٧١ انظر: ILO, "Reform of the Palestinian Labour Law No. 7 of 2000: Final Report" (unpublished).

١٧٢ منظمة العمل الدولية، *تقييم لأرضية الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الصفحة ٦٣

١٧٣ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التنمية الاجتماعية، الاستراتيجية القطاعية للتنمية الاجتماعية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، آب/ أغسطس ٢٠٢٠.

١٧٤ انظر: World Food Programme, *Palestine: Annual Country Report 2021 – Country Strategic Plan 2018–2022*, 17.

البعثة بأنّ خطة التقشف الجديدة التي طرحتها السلطة الفلسطينية أثرت أيضاً على رواتب موظفيها في القطاع العام المقيمين في غزة مع خفض الأجور بنسبة ٢٠ في المائة. وعلى نطاق أوسع، تلقى قرابة ٨٠ في المائة من أهالي غزة مساعدة اجتماعية في عام ٢٠٢١، لا سيما على هيئة تحويلات نقدية، مثلاً عن طريق البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية المتوقف حالياً، أو على شكل مساعدات غذائية.[١٧٥] وبغية الوصول إلى المستفيدين من هذه المساعدة بصورة أفضل، كلفت وزارة التنمية الاجتماعية ٣٦٠ موظفاً من الموظفين المقيمين في غزة بجمع معلومات محدثة عن احتياجات الأسر المعيشية الأكثر استضعافاً.

١٣٢. ونادراً ما تكون لوائح العمل التي تفرضها السلطة الفلسطينية مطبقة في غزة، لا سيما تلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين والحد الأدنى للأجور؛ ويبدو أنّ تطبيقها يعتمد إلى حد كبير على حسن نية أصحاب العمل. وعلى الرغم من أنّ العديد من عمال غزة منتسبون إلى نقابات العمال، وعلى الرغم من إنشاء نقابتين قطاعيتين جديدتين عام ٢٠٢١ من أجل تمثيل العاملين في قطاع رياض الأطفال ودور الحضانة وقطاع مستحضرات التجميل،[١٧٦] إلا أنّ نشاط نقابات العمال لا يزال محدوداً. والقيود المفروضة من السلطات الفعلية على حقوق نقابات العمال تلحق ضرراً شديداً بالاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فتمنع الموظفين من استخدام مرافقه وزيارة أماكن العمل أو تعيين أعضاء في غزة. وكان من شأن القيود المفروضة على الحراك بسبب الإغلاق أن زادت من تقييد قدرة فرعي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة على توحيد صوتهما في إطار الحوار الثنائي والثلاثي، مما زاد الشرخ القائم بين الفرعين.

[١٧٥] منظمة العمل الدولية، *تقييم لأرضية الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة*، الصفحة ٤٠.

[١٧٦] انظر:
PNA, Ministry of Labour, 2022. "2021 Annual Report of the Ministry of Labour: General Department of Labour Relations" (unpublished).

الفصل ٥- مستقبل ضبابي ينتظر العمال في الجولان السوري المحتل

١٣٣. لا يزال الجولان السوري المحتل يعيش في ظلال الصراع القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وكانت إسرائيل قد احتلت الجولان في حرب عام ١٩٦٧ نظراً لما تكتسي به تضاريسه وموقعه الجغرافي بأهمية استراتيجية عسكرية. ولا يزال الجولان محتلاً منذ ذلك الوقت. وقد أفاد ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ سوري كانوا يعيشون في مئات القرى المنتشرة في أرجاء الجولان بأنهم نزحوا أو فروا بحياتهم في فترة الحرب.[١٧٧]

١٣٤. وقد جرى ضم المنطقة إلى إسرائيل في عام ١٩٨١. وتُعتبر عملية الضم خرقاً للقانون الدولي. وينص القرار رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أنّ قرار إسرائيل بفرض قانونها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.[١٧٨] واعترف بالضم بلد واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية.

١٣٥. وباتت التجارة مع الجمهورية العربية السورية والسفر إليها متعذران منذ عام ٢٠١٣، ولا يزال معبر القنيطرة مغلقاً.

١٣٦. وفي عام ٢٠٢١، كان عدد سكان الجولان السوري المحتل يبلغ ٥٠٠ ٥٢ نسمة. ويكاد يكون عدد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والمستوطنين الإسرائيليين متساوياً.[١٧٩] ويتركز المواطنون السوريون في ٥ قرى قريبة من المنطقة العازلة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة، بينما يتوزع المستوطنون الإسرائيليون على ٣٥ مستوطنة.

١٣٧. وتخطط السلطات الإسرائيلية لزيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين زيادة كبيرة في الجولان السوري المحتل. وخلال اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي في المنطقة المحتلة، جرى في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، اتخذ قرار ببناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة ومضاعفة عدد المستوطنين في غضون السنوات الثلاث القادمة.[١٨٠] كما أعلن أنّ الهدف طويل الأجل هو زيادة عدد سكان أكبر مستوطنة إسرائيلية، كاتسرين، ليصل نحو ٤٠ ٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠٤٠. ومن المخطط أن تدعم الحكومة الإسرائيلية جميع تلك المساعي عن طريق استثمار يبلغ مليار شيكل. ومن المزمع استحداث ألفي وظيفة جديدة.

١٣٨. وفي حال نُفذت خطة الحكومة الإسرائيلية على النحو المعلن عنه، سيصبح المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل أقلية في أرضهم وسيشكلون زهاء ثلث عدد السكان فقط بحلول عام ٢٠٢٥. وقد أدانت حكومة الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية تلك الخطة، مشيرين إليها على أنها "خطرة وغير مقبولة"[١٨١] وتشكّل "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي".[١٨٢]

---

[١٧٧] انظر:
Christopher Phillips, "The Golan Heights: Ripples of Civil War in Israel's Little Piece of Syria" (Chatham House, 2014); Internal Displacement Monitoring Centre, *Syria: Forty Years On, People Displaced from the Golan Remain in Waiting*, 31 October2007; Alessandro Delforno, *More Shadows than Lights: Local Elections in the Occupied Syrian Golan* (Al-Marsad, 2021)

[١٧٨] أعاد تأكيده مؤخراً القرار رقم ٨١/٧٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١: "١- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل للقرارات المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تلغي قرارها على الفور؛ ٢- تطلب أيضاً إلى إسرائيل أن تكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وأن تكف بشكل خاص عن إقامة المستوطنات".

[١٧٩] نشر المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل بيانات السكان المتعلقة بالجولان السوري المحتل. انظر:
CBS, "Population – Statistical Abstract of Israel 2021 – No. 72", 4 July 2021.
وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، كان هناك ٢٤ ٠٠٠ يهودي و٨٠٠ ٢٣ درزي و٨٠٠ ٢ عربي يعيشون في الجولان السوري المحتل حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

[١٨٠] انظر:
Israeli Government Decision No. 864 of 26 December 2021; see "A Plan to Encourage Sustainable Demographic Growth in the Communities of the Golan and Katzrin Regional Council for 2022–2025"; Ministry of Foreign Affairs, "Cabinet Approves Special Plan to Develop the Golan Heights", press release, 26 December 2021 and "PM Bennett's Remarks at the Start of the Special Cabinet Meeting on the Golan Heights", press release, 26 December 2021

[١٨١] انظر: *Al Jazeera*, "Syria Condemns Israel's Plan to Double Golan Heights Settlements", 27 December 2021.

[١٨٢] انظر: *Arab News, "Head of Arab League Aboul Gheit Condemns Israeli Settlement Expansion in Golan Heights", 28 December 2021*.

١٣٩. وفي حين أنّ الخطة المذكورة أعلاه تشمل فقط مناطق المستوطنات الإسرائيلية، جرى إعداد برنامج حكومي إسرائيلي آخر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ يهدف إلى تحسين وسائل النقل والبنية التحتية وخدمات التعليم لصالح مجتمعات الدروز في جميع أنحاء إسرائيل، باستثمار يبلغ ٣ مليارات شيكل في فترة ثلاث سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٣). وقد أفيد بأنّ القرى التي يقطنها المواطنون السوريون في الجولان مشمولة بهذا البرنامج.[١٨٣]

١٤٠. ويمكن استقاء البيانات الرئيسية عن القوى العاملة المكونة من المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، من المسح الإسرائيلي عن القوى العاملة.[١٨٤] وفي عام ٢٠٢١، بلغ معدل مشاركة القوى العاملة نسبة ٤٨,٧ في المائة. وكان المعدل مرتفعاً للغاية بالنسبة إلى الرجال (٥٩,١ في المائة) مقارنة بالنساء (٣٥,٧ في المائة). بيد أنّ مشاركة النساء في سوق العمل ارتفعت بشدة وقاربت الضعف أثناء العقد المنصرم، وهي اليوم أعلى من المتوسط الإقليمي العربي.[١٨٥] والعمال السوريون في غالبيتهم (٩٠,٨ في المائة) مسجلون كمستخدمين، و٩,٢ في المائة منهم مسجلون بصفة عاملين لحسابهم الخاص أو أصحاب عمل.

١٤١. ويعمل معظم المواطنين السوريين في الجولان في قطاع البناء (٢١,٨ في المائة) يليه قطاع التعليم (١٩,٥ في المائة) ومن ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة (١٣,٧ في المائة). ولا توجد بيانات موثوقة بشأن الحصة النسبية للنشاط الاقتصادي في الزراعة والصناعة، ولا تتوفر بيانات بشأن حجم البطالة. وقد أُبلغت اللجنة بأنّ الغالبية العظمى من العمال السوريين لجأت إلى العمل في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، بسبب الافتقار إلى الصناعة والوظائف المصاحبة لها.

١٤٢. وقد تراجعت أهمية الزراعة، لا سيما زراعة التفاح، التي كانت يوماً عماد الاقتصاد في الجولان، وقلة من الأسر المعيشية السورية هي من تعيش من ثمار الأرض. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى أنّ معظم الإنتاج الزراعي قائم على حيازات صغيرة غير قادرة على المنافسة مع الزراعة الإسرائيلية الصناعية وزيادة واردات التفاح. والسوق السورية التي كانت تضمن شراء المحاصيل حتى عام ٢٠١٣، لا سيما تفاح الجولان، لا تزال مغلقة. وأفيد بأنّ العديد من الأسر المعيشية التي كانت في السابق تعمل بصفة حصرية في الزراعة لجأت إلى السياحة الزراعية باعتبارها مصدر دخل إضافي.

١٤٣. وقد أُحيطت اللجنة علماً باستمرار ممارسات التمييز فيما يتعلق بحصول المواطنين السوريين على المياه في الجولان السوري المحتل. ولا يحق لهم تلقي الإعانات والحوافز ولا يستفيدون من البنية التحتية المتاحة في الغالب للمستوطنين والمستوطَنات. بالإضافة إلى ذلك، هناك شواغل مستمرة بشأن عنفات الرياح المزمع بناؤها على الأرض السورية؛ إذ جرى التخطيط لها دون مشاورات كافية ومن شأنها أن تهدد النشاط الزراعي والتوسع الحضري والسياحة.

[١٨٣] حكومة إسرائيل، وزارة المالية، "صادقت الحكومة اليوم (الأحد) على خطة لتعزيز المجتمع الدرزي والشركسي بمبلغ ٣ مليارات شيكل للسنوات ٢٠٢١- ٢٠٢٣"، بيان صحفي، ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

[١٨٤] المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، مسح إسرائيلي عن القوى العاملة في الجولان، أرسله المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل إلى منظمة العمل الدولية بالبريد الإلكتروني في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢. تجدر الإشارة إلى أنه لغرض تحليل البيانات، قمنا باستخدام فئة "العرب في هضبة الجولان" الواردة في المسح باعتبارها تمثل "المواطنين السوريين في الجولان".

[١٨٥] استناداً إلى التقديرات النموذجية الصادرة عن ILOSTAT لصالح جامعة الدول العربية، يبلغ المعدل الإقليمي نسبة ١٩,٧ في المائة.

الملاحظات الختامية

١٤٤. خلال السنتين الماضيتين، ترنح عالم العمل الفلسطيني تحت وطأة جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها. وتراجع الطلب وأغلقت المصانع وجرى تسريح العمال. والانتعاش جارٍ الآن على قدم وساق، كما هو الحال في مناطق أخرى من الإقليم، إلا أنّ سوق العمل لا تواكب وتيرة الأداء الاقتصادي الإجمالي. ومع أنّ النمو عاود النهوض، لكنه لم يستحدث ما يكفي من فرص العمل. ومعظم الوظائف الجديدة غير منظمة وتتربع البطالة على أعلى مستوى لها منذ الانتفاضة الثانية التي يعود تاريخها إلى ٢٠ سنة خلت.

١٤٥. وكانت سوق العمل الفلسطينية ضعيفة الأداء أصلاً قبل جائحة كوفيد-١٩، تخنقها عقود من الاحتلال، مما ترك العديد من الناس خلف الركب، لا سيما الباحثين عن عمل في صفوف النساء والشباب. وقد عمق أثر الجائحة أوجه انعدام التوازن والاستضعاف الموجودة أصلاً. وما فتئ الفقر يزداد أكثر فأكثر والإحباط يلقي بظلاله، مفضياً بدوره إلى اضطرابات اجتماعية.

١٤٦. ومعظم العمال الفلسطينيين لا يعرفون شيئاً آخر سوى العيش والعمل في ظل الاحتلال. لكنّ الاحتلال اليوم مختلف عما كان عليه في السابق. فقد ترسّخت جذوره وضيق أكباله على مر السنين. وتعاني الضفة الغربية من التجزؤ وتُفرض على الفلسطينيين الكثير من القيود التي تمنعهم من تطوير وزراعة المنطقة جيم، التي تشكل معظم مساحة الأراضي، في حين يزيد عدد المستوطنات بلا هوادة. ويرزح معظم العمال الفلسطينيين تحت قيود لم يشهدوها من قبل على الحراك والوصول إلى الأراضي والموارد. وفي غزة، لا يمكن وصف وضع سوق العمل بعد خمسة عشر عاماً من الإغلاق سوى بأنه وضع مأساوي. ويبقى العمل اللائق نادر الوجود.

١٤٧. وتحاول السلطة الفلسطينية، بما يتوفر لها من وسائل محدودة، أن تنظم سوق العمل وتحمي العمال وتخفف من أوجه الاستضعاف عن طريق توفير المساعدة الاجتماعية. غير أنّ أزمة مالية لم يسبق لها مثيل جعلت تنفيذ تلك المهمة أمراً صعباً للغاية. ولا يزال قسم كبير من الخسائر الضريبية يفتقر إلى المعالجة، بما في ذلك في طرائق تحصيل وصرف الإيرادات الفلسطينية من جانب إسرائيل. وقام العديد من الجهات المانحة بخفض المساعدات. وأدى ذلك إلى تلقي الموظفين الحكوميين أجراً ناقصاً وخفض الحماية الاجتماعية وتعليق الاستثمار العام. وتبقى الإدارة السديدة مهددة بالخطر ومعها سبل عيش العمال.

١٤٨. ويلجأ العمال الفلسطينيون بأعداد متزايدة إلى البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات. وتسهل إسرائيل ذلك عن طريق زيادة عدد التصاريح الممنوحة. غير أنّ الظروف الأساسية بالكاد شهدت تحسناً، على الرغم من مساعي الإصلاح التي نفذتها مؤخراً حكومة إسرائيل. ولا يزال عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين يقعون ضحية السماسرة غير القانونيين الذين يقتطعون ما يصل إلى ثلث أجورهم. ولا يستطيع جميع العمال الفلسطينيين تغيير صاحب عملهم وقلة منهم يتلقون إعانات اجتماعية كاملة. ولا يزال العديد منهم يتعرضون للموت أو الإصابة في العمل، لا سيما في ورش البناء.

١٤٩. وعقب القرارات التي اتخذتها مؤخراً الحكومة الإسرائيلية، بات بمقدور المزيد من الغزاويين العمل في إسرائيل. وقد شرع الآلاف منهم بالعمل هناك. وستترك الأجور التي يأتون بها إلى غزة آثاراً متوسعة وستدعم قدرة الأسر المعيشية على الصمود. غير أنّ غزة لن تتمكّن من عكس مسار ما طال عهده من انتكاس واضمحلال إلا عند رفع قيود التي يفرضها الإغلاق. وما فتئت مؤشرات سوق العمل الرئيسية تسوء مع مرور الوقت، فالوظائف أصبحت أكثر ندرة والنساء مغيبات إلى حد كبير عن سوق العمل والبطالة متفشية، لا سيما في صفوف الشباب.

١٥٠. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاحتلال يحدد في أغلب الأحيان وضع العمال السوريين في الجولان السوري المحتل. ويسعى معظم المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل إلى البحث عن عمل في إسرائيل، في حين تتواصل ممارسات التمييز ضدهم في أرضهم لصالح المستوطنين الإسرائيليين. واستناداً إلى قرارات سياسية إسرائيلية اتخذت مؤخراً من أجل زيادة المستوطنات الإسرائيلية إلى حد كبير، قد يجد المواطنون السوريون أنفسهم قريباً أقلية في الجولان السوري المحتل.

١٥١. وكل ما جئنا على ذكره يظهر بشكل جلي كيف يتسبب الاحتلال والقيود الخارجية في إضعاف أداء أسواق العمل في الأراضي العربية المحتلة، وفي معاناة العمال في نهاية المطاف. وبغية عكس هذا المسار، يتعين على المجتمع الدولي أن يجدد التزاماته ويساعد على إنهاء الاحتلال ويدعم حل الدولتين حتى يتمكن العمال العرب الرازحون حالياً تحت وطأة الاحتلال من التمتع بحقوقهم كاملة، تمشياً مع معايير العمل الدولية.

مرفق - قائمة محاوري البعثة

السلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة الأخرى

وزارة العمل

السيد نصري أبو جيش، الوزير

السيد عبد الكريم دراغمة، الوكيل المساعد للشراكة الثلاثية والحوار الاجتماعي

السيد علي الصاوي، وكيل مساعد، شؤون التشغيل والتدريب المهني

السيدة بثينة سالم، مدير عام، الوحدة القانونية

السيد سليم نخله، مدير عام، مديرية التفتيش وحماية العمل

السيدة إيهام نسور، مدير عام، مديرية السلامة والصحة المهنية

السيد عزمي عبد الرحمن، مدير عام، سياسات العمل

السيد عبد الكريم مرداوي، مدير عام، العمالة الخارجية

السيد هاني الشنطي، مدير عام، المشاريع والتعاون الدولي

السيد كمال الشافعي، مدير عام، ديوان الوزير

السيدة دانة إسماعيل، مستشارة الوزير

السيدة لما عواد، رئيسة، وحدة النوع الاجتماعي

السيد وائل قريم، مستشار

وزارة الخارجية

السيد عمر عوض الله، سفير، قطاع العلاقات متعددة الأطراف، رئيس دائرة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة

السيد عمار حجازي، سفير، مساعد الوزير للعلاقات متعددة الأطراف

السيدة عبير عبد الحق، سكرتير ثالث، مسؤولة وحدة شؤون المرأة ولجنة موائمة التشريعات

السيد محمد عيّاد، سكرتير ثالث، مسؤول وحدة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السيد أيوب أيوب، سكرتير ثالث، مكتب البيئة وحقوق الإنسان

وزارة التنمية الاجتماعية

السيد أحمد مجدلاني، الوزير

السيد عاصم خميس، وكيل مساعد

السيدة تغريد كشك، مدير عام، ديوان الوزير

وزارة شؤون المرأة

السيدة آمال حمد، الوزيرة

السيد حنا نخله، مستشار الوزيرة

السيد سامي سحويل، مدير دائرة التخطيط

السيدة رولا حنا، رئيسة دائرة الإعلام والبروتوكول

السيدة رندا جانحو، مدير عام ديوان الوزير

السيد بسام زامل، مدير ديوان الوزير - غزة

سلطة النقد الفلسطينية

السيد فارس ملحم، المحافظ

السيد محمد مناصرة، نائب المحافظ

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، رئيسة الجهاز

السيدة سهى كنعان، مدير دائرة إحصاءات العمل

السيد أيمن قنير، مدير دائرة إحصاءات الصناعة والبناء

السيدة أمينة خصيب، مديرة دائرة الحسابات القومية

السيد فائد ريّان، مدير دائرة إحصاءات المالية والحكومة

السيد جواد الصالح، مساعد الرئيس

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة أسماء خياط، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة المالية

السيدة عبير عمران، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة أسماء الكيلاني، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الثقافة

السيدة تغريد عناتي، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الأشغال العامة والإسكان

السيدة هبه جيبات، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة فداء حلبي، مساعدة مشاريع، هيئة العمل التعاوني

السيدة لبنه خريشة، منسقة المشاريع، الصندوق الفلسطيني للتشغيل

السيدة كارين متز أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

السيد حسن محاريق، مدير المشاريع، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)

السيد عقل أبو قرع، مدير البرامج، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

السيدة ابتسام زيدان، عضو مجلس الإدارة، مركز شؤون المرأة

السيدة عبير حسن، مسؤولة عن حماية المستهلكين والأداء الاجتماعي، أصالة للتنمية والإقراض

السيدة بسمة الناجي، مستشارة وباحثة، مسائل نوع الجنس والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد محمد البدري، رئيس نقابة الاتصالات والبريد

السيد محمود حواشين، رئيس نقابة الخدمات العامة

السيد عبد الكريم اللفداوي، رئيس نقابة المطبوعات والإعلام

السيد ساهر صرصور، رئيس نقابة الأخشاب والبناء
السيدة جويرية الصفدي، رئيس نقابة التأمين الصحي
السيدة خولة عليان، مديرة وحدة عمالة الأطفال
السيد محمود ذياب، عضو في نقابة الأخشاب والبناء
السيد عبد الكريم دويكات، رئيس نقابة الزراعة والصناعات الغذائية
السيدة أمل الفتياني، رئيسة نقابة المنسوجات
السيدة تمام عبد الحفيظ، رئيسة نقابة النقل العام
السيد ياسر طه، رئيس نقابة الخدمات العامة، فرع بديا
السيد غازي أبو الهيجاء، رئيس نقابة الزراعة
السيد وسيم كلبونه، منسق المشاريع
السيد عماد الدين اشتاوي، مديرة دائرة الشباب
السيدة وجدان رويدي، مستشارة قانونية
السيد محمد سعيد كميل، أمين الصندوق، فرع جنين
السيد نافذ جرادات، أمين الصندوق، فرع حلحول
السيدة سمية الحوامده، أمينة الصندوق، فرع جنوب الخليل
السيد فوزي شعبان، أمين الصندوق، فرع القدس
السيد حسين خليفه، عضو في نقابة الأخشاب والبناء
السيدة منى جبران، أمينة الصندوق، فرع بيت لحم
السيد سمير حريزات، أمين الصندوق، فرع يطّا
السيد عيسى فايز، عامل

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد بشير السيسي، الأمين العام للنقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة
السيد محمد حلس، رئيس نقابة العاملين في البناء والأخشاب
السيد طارق الهندي، رئيس نقابة العاملين في الزراعة وصيد الأسماك

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد عمر هاشم، رئيس مجلس الإدارة، اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رئيس غرفة نابلس
السيد جمال جوابرة، الأمين العام
السيد عاطف علاونه، مستشار بشأن قانون الضمان الاجتماعي
السيد نزيه مرداوي، مدير وحدة المعلومات والدعم التقني
السيد موسى سلامه، مدير وحدة النوع الاجتماعي
السيد محمد طهبوب، مدير وحدة العلاقات العامة

غرفة رام الله

السيد أيمن الميمي، مدير وحدة التدريب

غرفة القدس

السيد لؤي الحسيني، مدير عام

غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل

السيد عبده إدريس، رئيس

السيد عدنان النتشة، عضو في مجلس الإدارة

السيد زهير نيروخ، نائب أمين الصندوق

السيد طارق جلال التميمي، مدير عام

السيد رائد البايض، منسّق العلاقات العامة

السيد نعمان سيوري، مسؤول العلاقات العامة والإعلام

غرفة غزة

السيد ماهر الطبّاع، مدير بالإنابة

السيد محمد الفرعاوي، أمين صندوق

السيد خليل عطاالله، مدير دائرة الإعلام والعلاقات العامة

غرفة وسط غزة

السيد عيسى أبو ربيع، مدير

غرفة خان يونس

السيد عامر النجار، رئيس

السيد لؤئ العقاد، أمين صندوق

غرفة شمال غزة

السيد عماد الغول، مدير عام

السيد بهاء العماوي، مسؤول عن العلاقات العامة والبروتوكول

غرفة رفح

السيد أياد أبو طه، مدير العلاقات العامة

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رام الله

السيد عوده شحاده الزغموري، أمين عام

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، رام الله

السيد محمد العامور، رئيس الجمعية

السيد جهاد عقل، قائم بأعمال المدير العام

منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من أصحاب المصلحة

جمعية الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيدة رولا شديد، مديرة الرصد والتوثيق

السيد زاهي جرادات، منسق البحوث الميدانية

السيد زايد الشعيبي، منسق البحوث الميدانية

أمديست، برامج تبادل الطلاب والدراسات، غزة

السيد خالد شعث، مدير البرنامج، منسق برنامج المنح الدراسية وتبادل الطلاب

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة

السيدة زينب الغنيمي، المديرة

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة

السيدة مريم زقوت، مدير عام

الحسيني والحسيني، محامون ومستشارون قانونيون، رام الله

السيدة هبع الحسيني، محامية

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد عمار الدويك، مدير عام

السيدة خديجة زهران، مديرة دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات

السيدة علا عدوي، رئيسة العلاقات الدولية

السيد طاهر المصري، باحث قانوني

السيدة عايشة أحمد، باحثة قانونية

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، رام الله

السيد مصطفى البرغوثي، رئيس الجمعية والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية

المركز الوطني الفلسطيني للصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة، جامعة بوليتكنك فلسطين، الخليل

السيد مالك سلهب، مدير

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، غزة

السيدة هند أبو عيادة، مديرة

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، غزة

السيد عمر شعبان، مؤسس ومدير

جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي، غزة

السيد بهاء الدين فارس، مدير تنفيذي

السيد ابراهيم أبو شوارب، مدير البرامج

مركز شؤون المرأة، غزة

السيدة آمال صيام، مديرة

مؤسسة ياسر عرفات، رام الله

السيد نبيل شعث، رئيس مؤسسة ياسر عرفات ومستشار الرئيس

جمعية الشابات المسيحيات، القدس

السيدة ساندرين عامر، مديرة تنفيذية

السيدة مي عميرة، المشرفة على مركز التدريب المهني

الهيئة الاستشارية الشبابية، غزة

السيدة أنغام مطر، عضو

السيدة غادة زملط، عضو

السيدة جمانة أبو نحله، عضو

السيد عطا حموده، عضو

السيد إسلام مسعود، عضو

السيد يوسف أبو جياب، عضو

زيارات ميدانية

شركة كاميل لصناعة الصنادل، الخليل

السيد حجازي الزعتري، مدير

شركة هانوفر للصناعات الغذائية، غزة

السيد تامر الوادية، عضو في مجلس الإدارة

شركة رويال الصناعية للتجارة، الخليل

السيد مازن الزغير، نائب الرئيس، مدير العلاقات العامة

مجموعة Unit One Group، غزة

السيد سعدي لُظن، مدير تنفيذي أول

السيد أحمد أبو شعبان، مؤسس مشارك

حكومة إسرائيل ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الخارجية

السيد أمير وايسبرود، مدير المكتب، قسم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيدة جوديث غاليلي ميتزير، مديرة، دائرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

السيدة يائيل بيتون، نائبة المدير، دائرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

وزارة الاقتصاد والصناعة

السيدة ريفكا ويربنر، رئيسة قسم علاقات العمل

السيد هيزي شوارتسمان، مدير إدارة السلامة والصحة المهنية

السيدة غالي ليفي، المدعي العام

السيدة شيري ليف - ران لافي، مفوضة بشأن حقوق العمال الأجانب

السيد ابراهيم كيلاني، قائم بأعمال رئيس علاقات العمل

إدارة إنفاذ وتنظيم قانون العمل

السيدة شارون كوهين، كبيرة المديرين

المؤسسة الإسرائيلية للسلامة والصحة المهنية

السيد سامي سعدي، مدير المحافظة الشمالية

سلطة السكان والهجرة

السيدة إفرات ليف أري، مستشار قانوني

وزارة العدل

السيدة هيلا تيني - جيلاد، مدير أول لقسم حقوق الإنسان والعلاقات مع المنظمات الدولية، مكتب نائب المدعي العام

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

اللواء ألون شاشام، رئيس فرع العلاقات الأجنبية

الرائد موتي ستولوفيتش، نائب رئيس الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الإسرائيلية

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيد بيتر ليرنر، مدير عام العلاقات الدولية

السيدة هيلا شينوك، رئيسة دائرة السياسات، قسم العلوم الاقتصادية والسياسات

السيدة أفيتال شابيرا، مديرة العلاقات الدولية

السيد وائل عامر، اتحاد عمال البناء

السيد تال بورشتين، اتحاد عمال البناء

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيدة ميشال واكسمان هيلي، مديرة قسم العمل والموارد البشرية

رابطة البنّائين في إسرائيل

السيد زيف لازار، رئيس قسم العلوم الاقتصادية وتحليل البيانات

السيدة نيومي تيرنوفر، رئيسة إدارة العمل والأجور

معاً - نقابة عمالية

السيد أساف أديف، مدير تنفيذي

السيدة روني بن إفرات، مديرة التنمية والعلاقات الدولية

السيدة عبير جبران دكوار، محامية

منظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث الإسرائيلية

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي

السيد هاغاي إيتكيس، كبير الباحثين

السيدة نوا شوسترمان، منسقة البحوث الفلسطينية

السيدة غال جينوسار، مساعدة أبحاث

لا للحواجز - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان "ماخسوم واتش"

السيدة سلفيا بيترمان، متطوعة

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيدة أدي ماوز، مديرة

السيد خالد دوخي، رئيس دائرة العمال الفلسطينيين

السيد إيلاد شانا، كبير المحامين، دائرة الشؤون القانونية

السيدة ديانا بارون، رئيسة دائرة السياسات العامة والبحوث

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد تور وينيسلاند، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيدة لين هاستينغز، نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، منسقة مقيمة / منسقة الشؤون الإنسانية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة سارة موكسروفت، رئيسة المكتب

السيد راي دولفين، باحث/ كاتب

السيد أندريا دي دومينيكو، نائب رئيس المكتب

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة غوين لويس، مديرة عمليات الأونروا، الضفة الغربية

السيد توماس وايت، مدير عمليات الأونروا، غزة

برنامج الأغذية العالمي

السيد سامر عبد الجابر، الممثل ومدير برنامج الغذاء العالمي

البنك الدولي

السيد كانثان شانكار، المدير

صندوق النقد الدولي

السيد توماس لورسين، الممثل المقيم

مكتب الممثلية الألمانية - رام الله

السيدة هنا ايلجي، نائبة مدير التعاون الإنمائي

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج أبو صالح، محامٍ

السيد وائل طربيه، ناشط في حقوق الإنسان

السيد ثائر أبو صالح، مزارع

السيد صالح مكتبي، مزارع

السيد سلمان أبو عوض، مزارع

السيد نزار أيوب، مدير المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد كرامة أبو صالح، محامٍ، المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد نزيه بريك، باحث، المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد فؤاد قاسم الشاعر، مزارع، المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد تيسير مرعي، مدير عام، Well Brain

اجتماعات أخرى

حكومة الجمهورية العربية السورية

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - دمشق

السيد محمد سيف الدين، الوزير

السيد ركان الابراهيم، نائب الوزير

السيد ياسر عبد الأحمد، نائب الوزير

السيد محمود الكوا، مدير دائرة التعاون الدولي والتخطيط

السيد محمود الدومراني، مدير العمل المركزي

السيد علي حميدي، منسق التعاون مع منظمة العمل الدولية

وزارة الخارجية والمغتربين - دمشق

السيد وائل إسماعيل الخليل، مدير التنظيم

وزارة الصناعة - دمشق

السيد أسعد ورده، نائب الوزير

الاتحاد العام لنقابات العمال - دمشق

السيد جمال الحجلي، مدير المكتب التنفيذي

غرفة التجارة - دمشق

السيد ياسر كريم، مدير

السيد عامر كاربوتلي، عضو في مجلس الإدارة

غرفة صناعة دمشق وريفها

السيد عبي رشن، رئيس وحدة شؤون العمل ومنسق اللجان المتخصصة

محافظة القنيطرة

السيد حسين محمد إسحاق، نائب المحافظ

جامعة نيويورك، أبو ظبي

السيدة وفاق عدنان، معيدة مساعدة في العلوم الاقتصادية

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية، القاهرة

السيد فايز المطيري، المدير العام

السيد عماد شريف، مدير دائرة العلاقات الخارجية والعلاقات الدولية

السيد مروان ريّس، مكتب المدير العام